

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر LMD

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبة

التخصص: محاسبة

بعنوان:

التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة الوطنية الكهرومنزلية ENIEM

المشرف الأستاذ:

د/ بادي عبد المجيد

من إعداد الطالب (ة):

داودي حمو

أمام لجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
شرع يوسف	استاد محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
بادي عبد المجيد	استاد محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
مراكشي عبد الحميد	استاد محاضر	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1328

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛
فلقد كان له الفضل الأَوَّل في بلوغي التعليم العالي
(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.
إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،
وراعتني حتى صرت كبيراً (أمي الغالية)، طيّب الله ثراها.
إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.
إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي
" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون "

"داودي حمو"

شكر و تقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين

نحمد الله ونشكره على توفيقنا لإنهاء هذا العمل المبارك

ونتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف "بادي عبد المجيد" الذي ساعدنا على

إتمام هذه المذكرة وكل ما ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنهاء هذا العمل

المتواضع كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة على تفضلهم بتقييم هذا العمل

و شكرا

فهرس الموضوعات:

الإهداء

شكر و تقدير

II	فهرس الموضوعات:
IV	قائمة الجداول:
VI	قائمة الأشكال:
أ	ملخص:
ب	مقدمة:

الفصل الأول: الجانب النظري.

6	تمهيد
7	المبحث الأول: الجوانب العامة للتحليل المالي والأداء
7	المطلب الأول: أساسيات التحليل والأداء المالي
7	الفرع الأول: أساسيات التحليل المالي:
17	الفرع الثاني: المفاهيم المتعلقة بالأداء
21	المطلب الثاني: مصادر المعلومات للتحليل المالي وإعداد البيان المالي
21	الفرع الأول: مصادر معلومات التحليل المالي
46	الفرع الثاني: إعداد البيان المالي
54	المطلب الثالث: تحليل الهيكل المالي وتوزنه
54	الفرع الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
59	الفرع الثاني: التحليل المالي باستعمال النسب المالية

65	الفرع الثالث: تحليل النشاط والأداء
75	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
75	المطلب الأول: الدراسات الأجنبية
76	المطلب الثاني: الدراسات المحلية
79	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الفصل الثاني: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية

ENIEM

82	تمهيد:
83	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM
90	المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي ENIEM
108	المبحث الثالث: تحليل نشاط وأداء ENIEM
118	خاتمة عامة

المراجع

الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
23	الميزانية العمومية	01
29	اصول الميزانية	02
31	التزامات الميزانية (خصوم)	03
35	جدول حسابات النتائج	04
39	جدول التدفقات النقدية الطريقة المباشرة	05
40	جدول التدفقات النقدية الطريقة غير المباشرة	06
43	جدول تغير الأموال الخاصة	07
47	الميزانية المختصرة (1)	08
47	الميزانية المختصرة (2)	09
48	الميزانية المفصلة	10
74	حساب نسب النشاط	11
91	الأصول المتعلقة بالبيانات المالية للأعوام 2015 و 2016 و 2017	12
92	الخصوم المتعلقة بالبيانات المالية للأعوام 2015 و 2016 و 2017	13
93	الميزانية المالية المختصرة العام 2015	14
93	الميزانية المالية المختصرة العام 2016	15
94	الميزانية المالية المختصرة العام 2017	16
97	حسابات رأس المال العامل (FRNG) (1)	17
97	حسابات رأس المال العامل (FRNG) (2)	18
99	حساب إحتياجات رأس مال العامل (BFR)	19
100	حساب الخزينة (1)	20
101	حساب الخزينة (2)	21
102	تحليل تطور مؤشرات الميزان المالي	22
103	حسب نسب التمويل	23
104	حساب نسب السيولة	24
105	دوارن إجمالي الأصول	25

106	معدل دوران الزبائن	26
106	معدل دوران الموردين	27
108	الأرصدة الوسيطة للأعوام 2015 و 2016 و 2017	28
111	قدرة التمويل الذاتي (CAF) (1)	29
112	قدرة التمويل الذاتي (CAF) (2)	30
113	حساب نسب المردودية	31
113	حساب الرافعة المالية	32
114	حساب نسبة نمو رقم الأعمال	33
115	حساب نسبة نمو القيمة المضافة	34
115	حساب نسبة الهامش الخام	35
115	حساب نسبة الهامش الصافي	36
116	حساب حصة النتيجة الجارية من رقم الأعمال	37

قائمة الأشكال:

الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
45	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	01
51	انتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية من جانب الأصول	02
53	انتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية من جانب الخصوم	03
60	النسب المالية	04
87	التمثيل البياني لهيكل المديرية العامة ل ENIEM	05
89	التمثيل البياني لهيكل الوحدة التجارية ل ENIEM	06
94	الشكل البياني لأصول الميزانيات المالية لسنوات الثلاثة 2015 و2016 و2017	07
95	الشكل البياني لخصوم الميزانيات المالية لسنوات الثلاثة 2015 و2016 و2017	08
98	رأس مال العامل FRNG لسنوات الثلاثة 2015 و2016 و2017	09
99	احتياجات رأس مال العامل BFR لسنوات الثلاثة 2015 و2016 و2017	10
101	التمثيل البياني للخزينة (TN)	11
114	التمثيل البياني لأثر الرافعة المالية	12

ملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، المتمثلة في المؤسسة الوطنية للكهرباء والمنزلية ENIEM خلال فترة ما بين (2015-2017)، معتمداً على منهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بدارسة حالة هذه الأخيرة بواسطة مصادر المعلومات المحاسبية (القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج)، حيث تم تشخيص الأداء المالي لمؤسسة ENIEM باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية والنشاط ونسب الرافعة المالية، ووجدنا أنها لم تحقق توازناً مالياً بمؤشرات التوازن المالي وليس لها القدرة على التمويل الذاتي، مما أدا إلى صعوبة تسديد ديونها، وقد حققت المؤسسة ENIEM نتائج سلبية للفترة ما بين 2015-2017، وهي غير مستقلة مالياً، وهذا يدل على مدى استجابة التحليل المالي في عملية تقييم الأداء المالي لـ ENIEM. **الكلمات المفتاحية:** مؤشرات التوازن المالية، التحليل المالي، مصادر المعلومات المحاسبية.

Résumé :

Cette étude visait à confirmer le rôle de l'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière d'une l'entreprise économique, représentée dans l'entreprise ENIEM au cours de la période comprise entre (2017-2015), en s'appuyant sur la plate-forme nette dans l'aspect théorique, et la plate-forme analytique dans l'aspect appliqué en étudiant le cas récent de cela par des sources de paramètres comptables (états financiers représentés dans le budget levier financier, nous avons constaté qu'elle n'avait pas le solde financier des conférences de balance financière et n'avait pas la capacité d'autofinancement. Il paie ses dettes, et ENIEM a un résultat négatif pour la période entre 2015-2017, et n'est pas financièrement indépendant, ce qui indique la mesure dans laquelle l'analyse financière dans le processus d'évaluation de la performance financière répond aux.

Mots -clés: Analyse financière, sources d'informations comptables, équilibre financier, ratios financiers.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الشركة كيانا اقتصاديا يجمع بين عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل والمواد الخام) من أجل إنتاج السلع والخدمات التي سيتم بيعها في السوق، فمن الضروري اللجوء إلى الإدارة المالية حيث أن الإدارة الجيدة لها تسمح للشركة بجني أقصى قدر من الربح وكذلك الحفاظ على استدامتها وبقائها في السوق. ومع ذلك، يتم تنفيذ هذه الإدارة باستخدام مجموعة من الأدوات التي نجد منها التحليل المالي. والغرض من التحليل المالي هو جمع وتفسير المعلومات باستخدام مجموعة من المفاهيم والأساليب والأدوات لتقييم أداء الشركة وإصدار حكم على وضعها الاقتصادي والمالي. والواقع أن التحليل المالي، بوصفه أداة للإدارة المالية، يستند إلى رؤية تقنية بحتة تستند إلى تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بقراءة الوثائق المحاسبية والمالية. وهي توفر كافة المعلومات اللازمة للحفاظ على التوازن المالي للشركة على المدى الطويل والقصير واتخاذ القرارات التي تؤثر على قيم الأصول والخصوم، ونتائج وقيمة الأعمال. ولذلك فإن الشركة محكوم عليها أكثر من أي وقت مضى بالكفاءة من أجل الحفاظ على بقائها، وهذا هو السبب في أن هدفها الأسمى هو الحفاظ على توازنها المالي مع مرور الوقت وتعظيم أرباحها. ولتحقيق هذا الهدف، يعد التحليل المالي أداة أساسية في دراسة الصحة المالية للشركة. ولهذا السبب قررنا إجراء دراستنا حول الموضوع المعنون: "التحليل المالي كأداة لتقييم أداء في المؤسسة الاقتصادية: حالة شركة SPA ENIEM (2015-2017)"

ومن هنا ستكون إشكالية بحثنا مرتبطة بالتساؤل الرئيسي التالي:

كيفية إجراء تحليل مالي لغرض تقييم الوضع المالي وأداء للمؤسسة الاقتصادية ؟

من هذه الإشكالية تنشأ الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو التحليل المالي؟
2. ماهي مصادر المعلومات للتحليل المالي؟
3. ماهي الأدوات التي تعتبر ضرورية لتقييم أداء المؤسسة ؟
4. هل يمكن اعتبار شركة ENIEM مؤسسة لها أداء مالي فعال ؟

❖ الفرضيات:

لفهم دراستنا والإجابة على هذه الأسئلة بشكل أفضل، نقترح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: التحليل المالي فعال من حيث تقييم الحالة المالية للمؤسسة وأدائها المالي.
- الفرضية الثانية: الهيكل المالي لمؤسسة ENIEM سليم ويسمح لها بتحقيق توازنها المالي.
- الفرضية الثالثة: إن لمؤسسة ENIEM أداء جيدا وفعال ونشاط يسمح لها بتحقيق نتائج إيجابية.

❖ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: لقد تم إسقاط الجانب التطبيقي للدراسة في المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الكهرومنزلية في واد عيسي والية تيزي وزو - الجزائر-).

الحدود الزمانية: يقتصر على تشخيص الوضعية المالية من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017، وذلك لتعرف على الوضع المالي للمؤسسة في تلك الفترة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

الاهتمام الذي دفعنا لاختيار موضوع هذا البحث هو:

- ◀ توافقه مع تخصصنا العلمي.
- ◀ الرغبة في توسيع معرفتنا في المجالات التي تعاملنا معها بالفعل في دورة جامعتنا، مثل: الإدارة المالية، والمحاسبة العامة، ... إلخ.
- ◀ معالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها الإدارة المالية.

❖ أهداف البحث:

ويتمثل الهدف من عملنا في إجراء دراسة تهدف إلى:

- ◀ شرح مبادئ التحليل المالي ودراسة دور البيانات المالية. وهذا يتيح لنا فهم التطور السابق للشركة.
 - ◀ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
 - ◀ تحديد نقاط القوة والضعف فيها من أجل إصدار حكم على وضعها المالي وأدائها وإمكاناتها التنموية.
- للقيام بذلك تم التحقق من عملنا في الميدان في منظمة المتمثلة في هذه الحالة في الشركة الوطنية لصناعات الأجهزة (ENIEM).

❖ منهجية البحث:

من أجل القيام بهذا البحث والسماح لنا بالإجابة على الأسئلة الوظيفية المختلفة، اتبعنا منهجية بحث تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، فجانبا الوصف يظهر من خلال عملية توضيح مختلف المفاهيم الأساسية وجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة عن طريق (الكتب، الرسائل، الأطروحات...)، أما جانب التحليلي فيظهر من خلال الربط بين مختلف مكونات الدراسات بهدف الوصول إلى الغاية العلمية من دراسة الجانب التطبيقي الذي كان على مستوى المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM.

❖ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتأكد من الفرضيات ، تم تقسيم البحث إلى فصلين ، الأول خصصناه للإطار النظري لعملائنا والأخير للإطار التطبيقي.

سيغطي الفصل الأول الجوانب العامة للتحليل المالي والأداء وتحليل الهيكل المالي وتوازنه من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي والتحليل بطريقة النسبة ودراسة النشاط والأداء ، ومقارنة الدراسة الحالية بدراسات السابقة .

وسيخصص الفصل الأخير للحالة العملية المتعلقة بدراسة وتحليل الصحة المالية وأداء الشركة الوطنية.

الفصل

الأول

الجانب النظري

تمهيد

يمكن تعريف التحليل المالي على أنه مجموعة من الأساليب والأدوات اللازمة لإصدار حكم على أداء الشركة والجوانب المختلفة للوضع المالي الحالي والمستقبلي ، و يتم تنفيذها إما داخلياً داخل الشركة أو خارجياً من قبل المحللين العاملين في البنوك أو شركات الوساطة أو الشركات الاستشارية، قبل أي تقييم لأداء الشركة، ومع ذلك، التحليل المالي يلبي أغراض متعددة واحتياجات المستخدمين المختلفة.

وسيركز هذا الفصل على تقديم أساسيات التحليل والأداء الماليين من خلال تحديد الأهداف وتضييقها، ثم توفير المصادر الرئيسية للمعلومات وأساليب التحليل المالي الذي يجري تحليله المالي بشكل أساسي ، و تحديد المعلومات اللازمة للتحليل المالي. وقد تم تقسيمه إلى مبحثين ، الأول يعرض الجوانب العامة للتحليل المالي والأداء ، وقد تم تقسيم هذا الطلب الى ثلاثة مطالب ، الأول أساسيات التحليل والأداء المالي ، والثاني مصادر المعلومات للتحليل المالي و إعداد البيان المالي والثالث تحليل الهيكل المالي وتوزنه ، واما المطلب الثاني فقد خصص لدراسات السابقة

المبحث الأول: الجوانب العامة للتحليل المالي والأداء .

المطلب الأول: أساسيات التحليل والأداء المالي.

الفرع الأول: أساسيات التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق التي تعتمد عليها المؤسسة في تشخيص وضعيتها المالية وجمع البيانات وتحديد نقاط القوة والضعف التي تهدف الى فحص سياساتها المالية ومعالجتها فهو ضرورة قصوى لتخطيط السليم.

1- مفهوم التحليل المالي:

يقصد بالمدخل إلى التحليل المالي، السلوك والمنهج الذي سيسلكها المحلل المالي أثناء قيامه بعملية التحليل للبيانات المالية، وعلى ضوء الهدف الذي يسعى إليه مستخدم البيانات يتم تحديد المنهج، وبناء على المنهج يتم تحديد الأسلوب الذي سيتبع في التحليل. فالمنهج هو الخطوة الأولى من حيث الموضوع الذي سينصب عليه التحليل.¹

يقصد بمفهوم التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.²

كما يقصد بالتحليل المالي تلك العملية التي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.³

1.1- أهمية التحليل المالي:

لا شك أن أهمية التحليل المالي من أهمية هذه الدراسي اقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعدها مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد

¹ نعيم نمر حسين، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى 2016/1437، دار ومكتبة الكندي لنشر والتوزيع، ص 93.

² مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ISSN 23529962/EISSN 2572-0147، المجلد 5، العدد 2 - ديسمبر 2018، ص 278.

³ محمد الصيرفي، التحليل المالي (وجهة نظر إدارية محاسبية)، الطبعة الأولى 2014، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 113.

العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي:

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.¹

2.1- أهداف التحليل المالي:

- 1- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وزيادة التهمة المالية، واللواء المشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوفية للمشاريع الجديدة.
 - 2- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة.
 - 3- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
 - 4- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء. إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي بركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة. لذلك نجد طريقة احتساب الأسعار تختلف حيث يهتم المشروع الخاص بالأسعار السائدة وهي أسعار السوق لأنها توضح الكلفة الحقيقية والإيرادات الفعلية ويدرس القيمة الزمنية للنقود خلال عمر المشروع ويأخذ بعين الاعتبار التشريعات المالية والنقدية للدولة وتحول وتترجم جميعها إلى قيم نقدية لمدخلات ومخرجات المشروع فيما يأخذ التخطيط المركزي بأسعار الظل.²
- ### 3.1- أنواع التحليل المالي:

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التباين، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. الجهة القائمة بالتحليل (التحليل الداخلي والخارجي).

¹ محمد مدحت غسان الخيري 2003، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، عمان، صايل لنشر والتوزيع، 2012.

² خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل لنشر، الطبعة الأولى 2010، ص 55.

2. البعد الزمني لتحليل (التحليل الرأسي والتحليل الاتجاهات) (التحليل الأفقي) والتحليل المالي للنسب).

• **الجهة القائمة بالتحليل:**

- **التحليل الداخلي:**

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.¹

- **التحليل الخارجي:**

شخص من خارج التنظيم، يتسم بمنهج حيادي في التحليل المالي ولذلك فإن ما يقدمه من نتائج مستخرجه من تحليل الحسابات الختامية لمنشأة الأعمال، تتصف بالدقة سواء بحساب النتائج أو بتحليلها لتقييم الأداء ولكونه من غير أعضاء التنظيم داخل المنشأة، فإن إمكانية حصوله على بيانات ومعلومات دقيقة، خصوصا تلك المتعلقة بالسياسات التشغيلية للمنشأة وتطلعاتها المستقبلية قد تكون محدودة.

وبشكل عام، فإن كل من المحلل الداخلي والخارجي، إنما يخدم أطرافا مهمة، ولذلك فإن طريقة عرض وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها سوف تختلف تبعا لذلك.²

• **البعد الزمني لتحليل:**

- **التحليل الرأسي:**

يعني دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع ميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية ويمكننا استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة، لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.³

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 28.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي. تقييم الأداء والتنبؤ بلفشل، مؤسسة الورق لنشر والتوزيع - عمان 2000، ص 40.

³ بوشحان رحيمة، بن شويب أمال، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في مؤسسة خدمية - دراسة حالة المركب السياحي حمام الشلالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر فرع علوم التسيير، 2011-2012، جامعة 08 ماي 1945، ص 9.

- التحليل الاتجاهات (التحليل الأفقي):

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات بدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية وذلك لتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

أما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكن من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة واتجاهاتها المستقبلية، ويأخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم اظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس.

- التحليل المالي للنسب:

يعتبر هذا التحليل أسلوباً مرادفاً للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بلد معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، وتكون حصيلتها المقارنة نسبة عالية وبموجب العلة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات على تقييم أداء الشركات وهي:

✓ **نسبة السيولة:** وتتحدد كمؤشرات التقيد القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

✓ **نسبة الربحية:** وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح مثل نسبة هامش، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، ربحية السهم.

✓ **نسب الرفع المالي:** وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة¹.

4.1- مقومات التحليل المالي:

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من

¹ فرج بوعلام، نباي الناصر، **واقع التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية**، (دراسة حالة لشركة ديفيندوس للأثاث والبناء المعدني)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة، 2018-2019، جامعة الجليلي بونعامة، ص 9.

الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها .

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي :

أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية ، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى - أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهاجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي¹:

أ- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسي

ب- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة

أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد الكشف عن عوامل القوة و الضعف في نشاط المشروع، بل و أن يسعى و هو الأهم إلى تشخيص أسبابها و استقرار اتجاهاتها المستقبلية.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة عن التحفيز الشخصي، ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية و الخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً و عملياً مناسباً،
- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.

¹ اليمين سعادة، استخدام لتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلة، سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع، إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص13

- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة الى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي توصل إليها الاستقراء المستقبلي.¹

5.1 - خطوات التحليل المالي:

تختلف خطوات عملية التحليل المالي من منشأة إلى أخرى حسب الهدف من العملية، حيث يمكن للمحلل المالي إتباع الخطوات التالية:

- الحصول على خطاب التكاليف من خلال تحديد حقوق وواجبات المحلل.
 - وضع الهدف من التحليل.
 - تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف.
 - إعادة تبويب القوائم المالية.
 - تحديد الانحرافات المقبلة عن المعيار المطبق.
 - تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة.²
 - التصنيف حيث يقوم المحلل بتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام الى جزئياتها ووضعها مع البعض الآخر في مجموعة متجانسة.
 - مقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية.³
 - التشخيص الجيد للنشاط: حيث يشتمل كل ما يتعلق بنشاط الشركة وهذا يشمل:
- * **تحليل السوق:** ويتم من خلال تحديد السوق الذي تنشط فيه الشركة ولا نقصد بالسوق القطاع الاقتصادي وإنما هو القاعدة الذي تنشط فيها المنافسة ويتم تحليل السوق بدراسة نمو السوق والذي نقصد به قيمة السوق، مخاطر السوق، الحصة السوقية، نوع المنافسين.
- * **تحليل المنتج:** وهذا من خلال تحليل كل من:

- قدرة الشركة على تطوير نشاطاتها وابتداع أنشطة جديدة.
- نظام الإنتاج وكذا أهم الاستثمارات.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى 2008 رام الله - فلسطين ص 9.

² محمد بشير إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، 2010-2011 ص 55.

³ جميل احمد توفيق، اساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، ص 79.

* **تشخيص مراحل التصنيع:** وهذا بإتباع كل المراحل التي تقع أثناء العملية الإنتاجية من أول مرحلة استخدام المواد الأولية إلى غاية ال فرج النهائي بالتطرق لمختلف التكاليف والمصاريف.

* **تحليل شبكات التوزيع:** حيث تعمل على:

- تعريف المنتج للزبائن وكذا التخزين.
- تقديم الخدمات: من خلال شروحات المنتج، خدمات ما بعد البيع والخطر الذي يواجه شبكات التوزيع يكمن في حالة عدم ضمان تأدية وظيفتها خاصة نتيجة عدم إيصال المعلومات الخاصة بالمنتج إلى المستهلكين¹.

5.1 - مستخدمى التحليل المالي:

تتعدد الفئات التي تتصور التحليل المالي هي إحدى أولوياتها، على الرغم من الأهداف والأغراض المختلفين، لكنها عديدة، لأنها تجيب على الأسئلة التي طرحها والذي يعبر عن التشخيص المالي للمؤسسة، وتتخلص الجهات المعنية على النحو التالي:

1.5.1 - إدارة المنظمة:

تقوم إدارة المنظمة بعملية التحليل الشاملة، فيكون اهتمامها بكل مظاهر التحليل المالي القصير الأجل والطويل الأجل، وبالسيولة والربحية، وبكل نشاط المنظمة وتطوراتها المتوقعة، وكذلك العلاقة بين مصادر التمويل المتخلفة، وذلك بهدف تحديد قدرة المنظمة على مقابلة الالتزامات القصيرة الأجل، وتحديد مصادر التمويل الطويلة الأجل والعلاقة بينها، وتحديد مدى قدرة المنظمة على استخدام وإدارة أصولها المختلفة... الخ، وكذلك التعرف على تقييم المستثمرين لربحية المنظمة، ولدى تفضيلهم استثمار أموالهم في المنظمة، ولذا فإدارة المنظمة تهتم بالحصول على البيانات التالية للحكم على كفاءتها في إدارة المنظمة خلال فترة زمنية معينة:

- ربحية المنظمة وعائد الاستثمار.
- نتيجة مقارنة أداء المنظمة بأداء المنظمات الأخرى المماثلة في الصناعة التي تنتمي إليها.
- اتجاهات أداء المنظمة.
- كفاءة إدارة الأصول.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
- فاعلية الرقابة².

¹ مختاري زهرة، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين**، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2010-2011، ص

² عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية 2013م/1435هـ، صنعاء، ص 160.

2.5.1 - العاملین:

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المنشأة هما:

1- المالكون

2- العاملون.

ومن المعروف أن أحد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمنشأة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها، و غيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المنشأة والنمو، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.¹

3.5.1 - المستثمرون:

ينصب اهتمام المستثمرين (الدائنون طويلا الأجل) بتحليل المركز المالي للمنظمات للسنوات السابقة، كما يركزون على تحليل الميزانيات التقديرية للسنوات القادمة بهدف معرفة قدرة المنظمة على تحقيق الأرباح، ومدى قدرتها على الالتزام بالديون طويلة الأجل، ولذا فهم يهتمون بالحصول على البيانات التالية مثلا، قبل اتخاذهم للقرارات الاستثمارية:

- أداء المنظمة على المدى الطويل والقصير، ومدى قدرتها على تحقيق أرباح.
- الوضع المالي للمنظمة حاليا والعوامل الممكنة أن تؤثر فيه مستقبلا.
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المنظمة على مدى فترة زمنية معقولة.
- سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها المنظمة.
- الهيكل المالي للمنظمة مع بيان الآثار السلبية والإيجابية المتوقعة نتيجة التركيبة الذي يتخذها هذا الهيكل.
- نتيجة مقارنة أداء المنظمة بأداء المنظمات الأخرى المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.
- إمكانية نمو المنظمة وتطورها، وأثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم.²

4.5.1 - المقرضون:

يهتم المقرض عادة بقدرة المقرض على السداد، وبالحصول على عائد ملائم ومضمون على مبلغ القرض، لذلك يحتاج المقرض إلى تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالقرض، وهذا التقدير لا يفيد فقط في اتخاذ قراره بالإقراض أو عدمه، وإنما يساعده أيضا في تحديد معدل العائد (سعر الفائدة) الذي يتلائم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض، فسعر الفائدة الملائم يفترض أن يعتمد بشكل رئيس على قدرة المقرض على

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 50.

² عبد الله عبد الله السنفي، مرجع سابق.

السداد، وعلى قوة مركزه المالي، وتوفر القوائم المالية بيانات تساعد المقرض على تقدير قوة المركز المالي للمقرض، وقدرته على الاستمرار في السوق، وقدرته على سداد ديونه. ومن المؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم قدرة الشركة على السداد خاصة في الأجل الطويل، نسبة الديون في هيكل راس المال، وهي تستخرج مباشرة من القوائم المالية، وتعد من المقاييس الشائعة للمخاطرة التمويلي.¹

5.5.1- الدائون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.

أ- الديون طويلة الأجل:

إن ما يهم الدائون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب- الديون قصيرة الأجل:

إن ما يهد الدائون هذا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائون يهتمون بتحليل رأس المال العامل و المركز النقدي و السيولة في المؤسسة.²

6.5.1- المهتمين الآخرين:

هناك العديد من الأطراف المهتمة الأخرى المستفيدة من تحليل القوائم المالية مثل: بيوت الخبرة المالية، والغرف التجارية والصناعية وأسواق المال، أجهزة الحكومة والدولة ... الخ. أما بيوت الخبرة المالية فهي مؤسسات تقوم بالتحليل الأهداف خاصة بها أو بتكليف من أحد الأطراف أصحاب الصلة بالمنشآت مقابل أجر معين، وتقوم من خلال التحليل بالإجابة على استفساراتهم وتساؤلاتهم، أما الغرف التجارية والصناعية فإنها تقوم بجمع البيانات عن الشركات المنضوية فيها بهدف استخراج نسب ومؤشرات مالية لكل قطاع منها تمهيدا لنشرها حتى يستفيد منها المستخدمون وأصحاب الصلة للحكم على أداء المنشآت، وهذا ما تقوم به أيضا أسواق المال أو الهيئات المسؤولة عنها من خلال إصدارها للكتاب أو الدليل السنوي، أما الأجهزة الحكومية فإنها تهتم

¹ محمود الخلايلة، التحليل المالي (باستخدام البيانات المحاسبية) ، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية 1998، ص 11.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 52.

بالتحليل المالي لما يقدمه من خدمات مهمة في إطار التخطيط الشامل وإعداد الموازنات والحسابات القومية بالإضافة إلى التأكد من أداء المنشآت وربحياتها وما يترتب عليها تجاه الدولة من ضرائب.¹

6.1- طرق التحليل المالي:

1.6.1- التحليل والتشخيص التطوري:

ويكون بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، ولإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات مالي ومحاسبي متطور حتى يتمكن المحلل من رسم استراتيجية مستقبلية للوضعية المالية، ومن العناصر التي يتم تتبع تطورها ما يلي:

1- **تطور أصول المؤسسة** وتعبّر عن مجموع الإمكانات المادية، المعنوية، والمالية المستخدمة في نشاط المؤسسة، وتتبع تطور هذه الأصول يبين الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو والتوسع أو نحو الانكماش والانسحاب من السوق.

2- **تطور النشاط:** ويكون بالاعتماد على رقم الأعمال أو القيمة المضافة، حيث يتم الحكم على النشاط بالنمو أو التناقص، وما إذا كان يتماشى مع أهداف المؤسسة، وبناءً على هيكل التكاليف التي من المفترض أن يتماشى طرداً مع النشاط، وكذا حالات النمو السريع، المتوازن أو المستقر يتم الحكم على مدى تطور النشاط.

3- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردين، والمخزونات والتي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ويتم متابعة التطور عبر الزمن من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

4- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من الأموال الخاصة والديون، ومهمة المحلل هي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي، وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها. وقدرتها على السداد، وكدى مدى استقلاليتها المالية، وعدم تأثير الاستدانة على مردودية النشاط.

5- **تطور المردودية:** إن الهدف الرئيس للمؤسسة هو تحسين المردودية من أجل ضمان النمو والاستمرارية وتعتبر معدلات المردودية من المؤشرات المهمة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

¹ مؤيد راض خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى 2006، الطبعة الثانية 2009، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، ص 74.

2.6.1- التحليل المقارن:

يرتكز التحليل المقارن على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة أو عنصر من البيانات مع بيانات فعلية لنفس العنصر في مؤسسات مماثلة أو منافسة. إلا أنه هناك بعض الأمور التي يجب على المحلل أخذها بعين الاعتبار مثل:

1- على المحلل أن لا يكتفي فقط بالأرقام المطلقة عند المقارنة بل ينبغي أن يستخدم القيم النسبية للتغير لكي تكون الصورة أكثر وضوحاً.

2- لا يجوز إجراء مقارنات بين عناصر مختلفة بل يجب إجراء مقارنة بين عناصر لها طبيعة واحدة.

3- على المحلل أن يقدم تفسيرات مقتضبة على التغيرات الحاصلة وينبغي أن تكون هذه التفسيرات واضحة وجلية وان تكون في متن التقرير المالي.

إن عملية التحليل المالي وفق أسلوب المقارنات تحتاج إلى إعداد جدول عدد حقوله يعتمد على طبيعة البيانات المراد تحليلها وطول الفترة الزمنية للتحليل، وعادة يتألف من أربعة حقول، حقل للتفاصيل، حقل للبيانات التاريخية، حقل للتغيرات المطلقة، وحقل للتغيرات النسبية، ويمكن إضافة حقلين آخرين حقل لمقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية وحقل للتغيرات المعيارية النسبية ويعتبر هذا الجدول ذو فائدة كبيرة في مجال الرقابة باعتباره يحدد الانحرافات بصورة واضحة وبالتالي دراسة الأسباب الكامنة وراء هذه الانحرافات.¹

3.6.1- التحليل المالي المعياري:

هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا لنجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.²

الفرع الثاني: المفاهيم المتعلقة بالأداء.

1- تعريف الأداء:

يرى بعض المهتمين أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة valeur la de Création ومجاهاة المستقبل؛ من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات

¹ جليلد عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة إنتاج أدوات الميكانيكية ولوحقتها واد رهيو غليزان، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس 2018-2019، ص 59.

² بوبكر زين العابدين توفيق، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس 2016-2017، ص 22.

النتائج، والجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة. وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح¹.

الأداء هو مؤشرا أساسيا للحكم على فعالية المستخدم في المنظمة، فنجد عدة تعاريف منها "الأداء أي نشاط يؤدي إلى نتيجة وخاصة السلوك الذي يغير المحيط بأي شكل من الأشكال".

الأداء هو ما يصدر من عن المستخدم أثناء قيامه بعمله من درجة تحقيق وإتمام المهام والمسؤوليات المكونة للوظيفة التي يشغلها وهو يقدر من خلال النتائج المحصل عليها إما كمية الإنتاج ونوعيته أو السرعة والدقة في العمل.²

واستنادا إلى التعاريف المختلفة المذكورة أعلاه، نستنتج من ناحية أن الأداء يشير إلى الفعل والنتيجة والنجاح، الذي يعترف صراحة بطابعه متعدد وينطبق على كل من المنظمة والفرد. ومن ناحية أخرى، يعتمد الأداء على درجة تحقيق الهدف الرئيسي، وهو أن تبقى الشركة في السوق وتستمر في أنشطتها في ظل المنافسة، ومن ثم الحفاظ على التوازن في مكافأة المساهمين والعمل.

2- مكونات الأداء:

أ- الفعالية:

ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة. إذا مصطلح الفعالية يتعلق بدرجة بلوغ النتائج، أي الفرق بين والنتائج المحققة والنتائج المتوقعة، وهي في الوقت نفسه ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف، وعليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة (أي ما تم تحقيقه من أهداف) أقرب من النتائج المتوقعة (أي الأهداف المسطرة) كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية، والعكس بالعكس.

¹ دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - حالة بورصتي الجزائر وباريس- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2006 - 2007، جامعة الجزائر، ص 36.

² بوبرطخ عبد الكريم، دراسة فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير 2011-2012، جامعة منتوري قسنطينة، ص 9.

تقيس الكفاءة قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. وعموماً، يعتبر النشاط فعالاً إذا كانت النتائج هي نفسها أو أكبر من الأهداف المعلنة. لأوليفيه ماير "الكفاءة تحقق النتائج المتوقعة (المتوقع)".¹

ب- الكفاءة

ثم يتضمن مفهوم الأداء مفهوم الكفاءة، وهو "تعظيم المبلغ الذي تم الحصول عليه من المنتجات أو الخدمات" وفقاً لهذا التعريف، الكفاءة هي العلاقة بين الموارد المستخدمة والنتائج المحققة. تكون المجموعة فعالة إذا كانت تحترم مغلف الموارد المخصصة، أو إذا حققت نتيجة أفضل من تلك التي تم تعيينها بوسائل مماثلة.²

3- أهداف الأداء :

- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
- اكتشاف قدرة المديرين على تحمل المسؤوليات المخولة لهم.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الشركة، عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي تقوم به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاته سلباً أو إيجاباً، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛³
- إجراء المقارنة اللازمة بين مختلف أقسام المؤسسة ومراكز المسؤولية فيها من أجل معرفة مناطق الخلل وتصحيحها.
- التمكن من اجياد أرضية للمنافسة بين مختلف الأقسام من خلال التصحيحات والتوجيهات اللازمة بالإضافة إلى توفير الإمكانيات المستخدمة في تقييم الأداء.⁴

¹ KIFOUCHE Nacer , RAHMANI Menad , **Analyse de la performance financière d'une entreprise**: Cas de la SPA NAFTAL (District commercialisation de Tizi-Ouzou), UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU , 2014 , p 7.

² KACI Lila , ZEGGAR Kenza, **Essai d'analyse des indicateurs de performance et de rentabilité d'une entreprise** : cas de la SONELGAZ (Tizi-Ouzou), UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU, 2016, p 7.

³ بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، ص.93

⁴ زرقاوي عبد الكريم ، تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية ، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 11 ديسمبر 2016 ، جامعة يحي فارس المدية - ص 113.

4- أنواع الأداء :

1.4- الأداء الاقتصادي والتنظيمي:

وفي السياق التنظيمي والاقتصادي، يُعرف الأداء بأنه النتائج التي تتعلق باستراتيجية الشركة، والأهداف المحددة وتوقعات أصحاب المصلحة. عندما يتعلق الأمر بالجودة والكمية والتكلفة والوقت. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب على الشركة القيام بعملها بكفاءة، واتخاذ هذه الخيارات بكفاءة، واتخاذ هذه القرارات بسرعة (الوقت)، وتكون اقتصادية في خياراتها.

2.4- الأداء الاجتماعي:

يتم تحديد الأداء الاجتماعي للشركات في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، أي. المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويهدف إلى تقييم السلوك الاجتماعي للمديرين التنفيذيين والمشرفين وقادتها. وتسمح هذه الممارسة أيضًا بتقييم أداء الموظفين والعملاء على العوامل التي تتفق مع أداء الشركة. ويتم استخدامه لتقييم رفاهية الموظفين في الشركة وهو جزء من التنمية المستدامة. ولتحسين هذا الرفاه يتطلب حل المشاكل القائمة داخل الشركة، مثل التغيب عن العمل، والإجازة المرضية، الإجهاد.....الخ.

3.4- الأداء الاقتصادي والمالي:

ويمكن تعريفها بأنها بقاء الشركة أو قدرتها على تحقيق أهدافها. ويقاس هذا الأداء بمؤشرات كمية مثل:

- ربحية الاستثمارات والمبيعات.
- الربحية.
- الإنتاجية.
- العائد على الأصول.
- الكفاءة.

وقد ظل هذا الجانب الاقتصادي والمالي من الأداء لفترة طويلة، المعيار في أداء الأعمال وتقييمها. وهو يدمج الخلق القيمة للعملاء ورضا المساهمين والمستثمرين.¹

¹ISSAD Sarah ،KACED Souhila, **Essai d'évaluation de la performance financière de l'entreprise publique et économique** cas de l'entreprise ElectroIndustrie d'AZAZGA : 2011 à 2014 ، Mémoire pour l'obtention du Diplôme de Master en Science de Gestion, UNIVERSITE MOULOU MAMMARI DE TIZI-OUZI, 2017, p 21.

4.4- الأداء الاستراتيجي:

يطلق عليه أيضًا الأداء على المدى الطويل. يستخدم كمؤشر التدبير، نظام التميز، هو نظام إدارة الجودة والأعمال على أساس سبع عائلات من المعايير على النحو التالي:

- القيادة.
- استراتيجية الأعمال أو التخطيط الاستراتيجي.
- توجه العميل والسوق.
- قياس وتحليل الأداء التنظيمي.
- توجيه الموارد البشرية.
- عملية الإدارة.
- نتيجة الأعمال.¹

المطلب الثاني: مصادر المعلومات للتحليل المالي وإعداد البيان المالي.

الفرع الأول: مصادر معلومات التحليل المالي.

1- قائمة المركز المالي (Financial Position Statement):

وتعرف أيضًا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)، وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية (12 / 31)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ. وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة كما هو الحال في قائمة الدخل، فيمكن أن تعد على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب الميزانية العمومية)، إلا أن الشكل الأول (القائمة) يوفر أساسًا جيدًا للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح.²

عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08/156 الميزانية كالتالي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".

¹ KACI Lila, ZEGGAR Kenza, opt, p 9.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنه، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى 1426/2006هـ، الطبعة الثانية 1429/2009هـ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 37.

إذن وطبقا لـ SCF فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.¹

2- شكل الميزانية:

وهي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها، والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد، وتقسم قائمة المركز المالي الى جانبين هما:

أ- الجانب الأيمن : ويمثل الموجودات، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المنظمة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل.

ت- الجانب الأيسر: ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين، وهو يبين الموارد التي حصلت منها المنظمة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة. وتعد هذه القائمة عادة لفترة زمنية معينة تدعى الفترة المحاسبية، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمنظمات المختلفة سنة واحدة، دون أن يمنع ذلك من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية، أو شهرية، أو ربع سنوية، أو نصف سنوية.²

¹ عون وردية، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية، دراسة حالة مؤسسة الإحسان، البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند ولحاج، 2014/2015، ص 39.

² فيصل محمود الشاورة، مبادئ الإدارة المالية، جامعة مونة، ص 202.

جدول رقم (1): الميزانية العمومية.

الأصول	اجمالي N	اهتلاك	صافي N	صافي N-1	الخصوم
أصول غير جارية					رؤوس الأموال الخاصة
- ثبنيات معنوية					- رأس المال الصادر
- ثبنيات عينية					- الاحتياطات
- ثبنيات مالية					- نتيجة صافية
					- ترحيل من جديد
أصول جارية					خصوم غير جارية
- مخزونات					- ديون مالية
- زبائن وحسابات					- مؤونات
- خزينة الأصول					خصوم جارية
					موردون وحسابات ملحقة
					- ضرائب وديون أخرى
					قصيرة الأجل
					- خزينة الخصوم
مجموع الأصول					مجموع الخصوم

المصدر: بن سانية عبد الرحمان، اساسيات التحليل المالي، جامعة غرداية 2018، ص 30.

3- الأصول (Assets):

تمثل الأصول المنافع الاقتصادية المحتملة في المستقبل من الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة، والخاضعة لسيطرتها، ونجمت عن عمليات حدثت فعلا في الماضي ويمكن وصف الأصول أيضا بأنها كل شيء له قيمة تمتلكه المنشأة ويخضع لسيطرتها. وهذا يشتمل كلا من الأصول الملموسة والتي يمكن التحقق

من وجودها المادي، والأصول غير الملموسة. وتشتمل الأصول الملموسة بنوداً مثل النقد والمخزون، والذمم المدينة، والأرض والمعدات، والممتلكات. وتشكل الأصول غير الملموسة حقوق معنوية، أو قانونية يصعب التحقق من وجودها المادي، مثل شهرة المحل، وحقوق الاختراع. وبشكل عام يمكن تصنيف الأصول إلى أصول متداولة وأصول طويلة الأجل. ويمكن تعريف هذه التصنيفات فيما يلي:

1.3- الأصول المتداولة (Current Asseete):

وقد تم تعريف FASB الأصول الحالية على النحو التالي: إنها فوائد اقتصادية مملوكة من قبل شركة يتوقع منها بشكل معقول أن تتحول إلى نقد أو تستخدم خلال دورة التشغيل العادية للكيان أو سنة واحدة، أيهما أطول. تشكل الأصول الحالية أموالاً نقدية، المواد التي يتوقع أن تتحقق نقداً أو مبيعاً أو مستهلك أثناء دورة تشغيل الشركة أو سنة واحدة، أيهما أطول. وتُعرف الأصول الحالية بأنها "أموال نقدية وأصول أخرى يتوقع تحويلها في النقد أو الاستهلاك في إنتاج السلع أو في تقديم الخدمات في سير العمل العادي". ويتم إدراج البنود تحت الأصول الحالية على أساس وما إذا كان من المتوقع تحقيقها في غضون سنة واحدة أو في غضون السنة العادية دورة تشغيل المؤسسة، أيهما أطول. وسنتطرق إلى شرح مكونات الأصول فيما يلي:

1.1.3- النقدية (Cash): هي الأصول الأكثر سيولة التي تملكها الشركة. النقدية تشمل العملة والعملية في متناول اليد، والودائع المصرفية (إذا كانت خاضعة للسحب الفوري، (مثل الحسابات الجارية)، ورقة قابلة للتداول (أي، قابلة للتحويل عن طريق الشيكات المصرفية، والأوامر النقدية، والمسودات المصرفية، وما إلى ذلك).²

2.1.3- الاستثمارات القصيرة الأجل (Short Term Investments): كما تعرف أيضاً بالأوراق المالية ويحتفظ بها على شكل أسهم وسندات حيث تقوم الشركات بتوظيف أموالها الفائضة بغرض تأمين عائد مساند للعائد الرئيسي في المنشأة وذلك من خلال أرباح الأسهم وفوائد السندات والمضاربة بها في أحيان أخرى.

وتصنف الاستثمارات على أنها قصيرة الأجل عندما تتوفر النية لدى الإدارة عند اقتنائها بتحويلها إلى نقدية خلال فترة مالية واحدة، كما يجب أن يتوفر لهذه الاستثمارات سوق مالي تتحدد من خلالها الأسعار السوقية لهذه الاستثمارات، وتتوفر فيها فرصة وإمكانية البيع متى أرادت المنشأة ذلك، وهو ما يجعل هذه الاستثمارات تصنف في المرتبة الثانية بعد النقدية من حيث السيولة لدى عرضها ضمن الأصول المتداولة. ويمكن تقسيم محفظة الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الأنواع الثلاثة التالية:

1. استثمارات يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (Held to Maturity Date): وهي الاستثمارات التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاق عوائدها من أرباح أو فوائد

¹ محمود عبد الحليم الخليلية، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الأولى 1998، ص 20.

² سعود جايد مشكور، تحليل القوائم المالية، المطبعة العالمية، المثني، السماوة، جمهورية العراق، الطبعة الأولى 2018، ص 31.

2. الاستثمارات التجارية (Trading Investments): وهي استثمارات تقتني بشكل أساسي للمتاجرة بها وبيعها في المدى القريب، ويكون ذلك عند ارتفاع أسعارها.
3. الاستثمارات الجاهزة للبيع (Available for Sale): وهي الاستثمارات التي لا تصنف ضمن النوعين الأولين.¹

أن المنظمات التجارية غالباً ما تستثمر الفوائض النقدية المؤقتة الموجودة لديها بأسهم وسندات قصيرة الأجل، وبشكل خاص الأوراق الحكومية، وذلك لأن مثل هذه الأوراق قد تدر دخلاً أو تحقق فائدة، أو ترتفع قيمتها حين الحاجة إليها على شكل نقد، وتصنف ضمن هذا البند الأوراق المالية التي لا تنوي الشركة الاحتفاظ بها ولها سوق جاهزة ونشطة، كالأسهم المتداولة في السوق المالي، هذا ولا يدرج ضمن هذا البند المساهمات في الشركات غير المتداولة أسهمها في السوق المالي، ويتم التصنيف هذه الأوراق ضمن الموجودات المتداولة، لوجود النية والإمكانية لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها، وبالعكس ذلك يتم تصنيفها على أنها استثمارات طويلة الأجل.²

3.1.3- المخزون (Inventories):

يمثل المخزون في المنشأة التجارية الأصول التي تشتريها المنشأة بقصد إعادة بيعها من خلال نشاطها الرئيسي، وفي المنشأة الصناعية يشمل المخزون كلا من المواد الأولية، والبضاعة تحت التشغيل، بالإضافة إلى البضاعة تامة الصنع والجاهزة للبيع. ويظهر المخزون بالدفاتر بالتكلفة، ويطبق عليه قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، فإذا كانت القيمة السوقية أقل من التكلفة يظهر المخزون في القوائم المالية بسعر السوق، ويعد تقييم المخزون، وتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل من المشاكل المحاسبية الهامة التي تواجه المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية.³

4.1.3- الذمم المدينة (Accounts Receivable):

ويتضمن هذا البند المدينين وحقوق المنشأة في ذمة الغير من التعاملات التجارية مع عملاء الشركة أو مع الشركات التابعة. ويجب توقع الخسارة الناتجة من عدم تحصيل أي مقدار من هذه الأصول في صورة مخصص للديون المشكوك فيها ومع الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بهذه الأصول مثل الرهن أو استخدامها كضمان لقروض قصيرة الأجل.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنه، مرجع سابق، ص 42.

² فيصل محمود الشواورة، مرجع سابق، ص 203.

³ محمود الخاليلة، مرجع سابق، ص 21.

2.3- الأصول الثابتة (أو غير متداولة):

وهي الأشياء التي تملكها المؤسسة والتي لا يمكن تحويلها لنقد خلال فترة قصيرة (أكثر من سنة) كالمعدات، والمباني، والأراضي... تسجل قيمة المعدات والمباني بقيمتها الدفترية (التكلفة التاريخية)، أي بقيمة شرائها الفعلية محسوما منها قيمة اهتلاكها المحسوب منذ الشراء أو من بداية تشغيلها وحتى تاريخ قائمة المركز المالي.¹

تحصل الشركة على الأصول الثابتة من خلال عملياتها الإنتاجية وليس لإعادة بيعها. وتشمل الأصول الثابتة الأراضي، والبناء، والتركيبات، والمعدات. تسمى أحياناً الأصول طويلة الأجل أو الأصول طويلة الأجل أو المنشآت والمعدات.²

3.3- الأصول غير الملموسة (Intangible Assets):

وهي الأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس رغم ما لها من منافع مستقبلية. وعادة ما يسود المنافع المستقبلية درجة عالية من عدم التأكد، ومن أمثلة هذه الأصول حق الاختراع، حقوق التأليف، شهرة المحل، الماركات المسجلة وتكاليف التأسيس. وكل هذه الأصول يتم توزيع تكلفتها (Amortization) على مدار من 5 - 40 سنة وتظهر بالميزانية بالقيمة الدفترية لها بعد تخفيضها بالاهتلاك، وهذه الأصول تمثل موارد اقتصادية ذات أهمية رغم أن المحللين الماليين قد يتجاهلوها عند استخدامهم للقوائم المالية.³

• الأرصدة المدينة الأخرى:

وتتضمن المدفوعات المقدمة من المنشأة للحصول على خدمات في المستقبل (المصروفات المقدمة) مثل الإيجار المقدم، التأمين المقدم، كما تتضمن الحقوق المستحقة عن خدمات قدمتها المنشأة في الماضي (الإيرادات المستحقة).⁴

• الالتزامات Liabilities:

تعرف الالتزامات على أنها قيود حالية على المنشأة نشأت نتيجة لحدث في الماضي وتسوية هذه القيود تحتاج إلى التنازل عن أو التضحية بمورد من الموارد الاقتصادية الحالية المستخدمة في المنشأة.⁵

¹ سامر مظهر قنطججي، فقه الإدارة المالية والتحليل المالي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، جامعة كاي، الطبعة الأولى 2019، ص 380.

² سعود جايد مشكور، مرجع سابق، ص 30.

³ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية (لأغراض الإستثمار)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006، ص 123

⁴ محمد حسن عبد العظيم وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية في منشأة الأعمال الفردية، جامعة القاهرة كلية التجارة، القاهرة 2016، ص 20

⁵ أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية، القاهرة 2003/2004، ص 15

هي الديون أو الالتزامات التي على المنشأة ويرجع سببها إلى الشراء الأجل للسلع أو الخدمات من الغير أو نتيجة اقتراض نقدية لتمويل نشاط الوحدة.¹

• **المطلوبات المتداولة (Current liabilities):**

وتشمل تلك الالتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة وعادة ما تكون في حدود السنة، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة، وتشارك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالبا ما تستعمل لتمويل الأصول المتداولة، ومثال ذلك.²

• **الدمم الدائنة (Accounts payable):**

وتمثل حقوق الغير في ذمة المنشأة والناجمة غالبا عن عمليات المشتريات الأجلة للسلع والخدمات

• **أوراق الدفع (Notes payable):**

هي حقوق الغير في ذمة المنشأة واجبة السداد في تاريخ معين وبموجب تعهد خطي (كمبالة) صادر عن المنشأة، وتنشأ أوراق الدفع عن مشتريات السلع والخدمات، وقت تنشأ أوراق الدفع عن النشاط التمويلي أيضا.³

• **القروض قصيرة الأجل:**

وهي تشمل كافة المبالغ التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير بصورة نقدية تلتزم بتسديدها خلال الفترة المالية اللاحقة فضلا عن الفوائد المترتبة عليها. وتحصل الوحدة الاقتصادية على القروض من الأشخاص المتخصصين بمنحها أو المؤسسات المالية بما في ذلك عمليات الحصول على قروض قصيرة الأجل من المصرف الذي تتعامل معه الوحدة الاقتصادية من خلال عمليات السحب على (المكشوف) الذي يمنحه المصرف بموجب التسهيلات المصرفية المتفق عليها.⁴

• **الالتزامات طويلة الأجل:**

وهي تلك الالتزامات التي لا يتوقع سدادها أو تسويتها خلال سنة من تاريخ الميزانية وإنما يمتد تاريخ استحقاقها لفترة تزيد عن ذلك. وقد أوجب المعيار الإفصاح عن بنود الالتزامات طويلة الأجل لكل بند على حده من البنود الأتية وذلك بعد استبعاد الأقساط التي تستحق السداد خلال سنة واحدة:

¹ محمد صبري ابراهيم ندا وآخرون ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، جامعة عين شمس كلية التجارة ، مطبعة دار السلام 2008 ، ص 18

² فيصل محمود الشوارورة ، مرجع سابق ، ص 205

³ محمود الخلايلة، التحليل المالي مرجع سابق، ص 24.

⁴ قاسم محسن الخبيطي وزايد هشام يحيى، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، ص 46-47.

- القروض المضمونة برهن أو ما في حكمها.
- القروض غير المضمونة برهن أو ما في حكمها.
- القروض فيما بين الشركة الأم والشركات التابعة.

كما يجب الإفصاح عن معدلات الفائدة عن هذه القروض. و شروط سدادها كل منها و امكانية تحويلها إلى مساهمات و المتبقي من قيمة علامة أو خصم الإصدار بدون استهلاك أو تسوية في تاريخ الميزانية.¹

• المطلوبات الأخرى:

وهي تتعلق بالمبالغ المستحقة بذمة الوحدة الاقتصادية ولم تدفعها للغير والناشئة عن خدمات حصلت عليها الوحدة الاقتصادية واستفادت منها خلال الفترة (أو الفترات المالية السابقة، وبالتالي فهي تمثل التزامات مالية بذمة الوحدة الاقتصادية يجب تسديدها إلى الغير خلال الفترة (أو الفترات المالية اللاحقة، والتي يطلق عليها (المصاريف المستحقة) ومن أمثلتها (الرواتب المستحقة للعاملين).

كما تشمل المطلوبات الأخرى كافة الإيرادات المستلمة فعلا عن خدمات لم تقدمها الوحدة الاقتصادية للغير بعد بصورة فعلية وإنما ينتظر تقديمها خلال الفترة أو الفترات المالية اللاحقة، والتي يطلق عليها (الإيرادات المستلمة مقدما) أو (الإيرادات المقبوضة مقدما)، ومن أمثلتها (إيراد العقار المستلم مقدما).²

• حقوق الملكية (Owner Equity):

وهي مصدر التمويل الداخلي في المنشآت، وتعرف بصافي الأصول (Assets) (Net) وهي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات، وتشمل بشكل أساسي على رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات.

• رأس المال (Capital):

ويتشكل رأس المال من وحدات صغيرة تسمى أسهما وتتكون هذه الأسهم من نوعين: الأسهم العادية (Common Stocks) والأسهم الممتازة (Preferred Stocks)، ويعرف الجزء المتعلق بالأسهم العادية برأس مال الأسهم العادية والجزء الآخر برأس مال الأسهم الممتازة.

• الأرباح المحتجزة (Retained Earnings):

تمثل الأرباح المحتجزة رأس المال المكتسب بالمنشأة حيث يشكل الدخل المتحقق من العمليات مصدرا رئيسيا للأرباح المحتجزة، وعندما يحتفظ بجزء من هذا الدخل ولا يتم توزيعه فإن ذلك لا يعني عدم أحقية المساهمين بهذا الدخل، بل يضاف هذا الدخل إلى حقوقهم، إلا أن عملية توزيع هذه الأرباح أو عدم توزيعها

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة 2000، ص

² قاسم محسن الخبيطي وزايد هشام يحيى، مرجع سابق، ص 48.

لاحقاً يرتبط بعوامل عدة منها المواد التي ينص عليها النظام الأساسي للشركة وقرارات الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة حيث قد تتخذ القرارات من هذه الأطراف بخصوص احتجاز الأرباح لغرض ما، أو تخصيصها لهدف آخر أو أن يتم الاحتفاظ بها مؤقتاً ويتم توزيعها فيما بعد.

• الاحتياطات (Reserves):

وهي شكل من أشكال تخصيص الأرباح وتضاف أيضاً لحقوق الملكية، وتشمل: الاحتياطات القانونية، والاحتياطات الاختيارية، واحتياطات التوسع أو الطوارئ... الخ. وتظهر هذه الاحتياطات في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين.¹

• تمثيل الميزانية العمومية:

الجدول رقم (2): أصول الميزانية

		N-1	N	الأصول المالية
الصافي	المبلغ الصافي	اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	
				الأصول المثبتة (غير الجارية)
				فارق الشراء (ou goodwill)
				التثبيتات المعنوية
				التثبيتات العينية
				التثبيتات الجارية إنجازها
				التثبيتات المالية
				السندات الموضوعه موضع المعادلة -
				المؤسسات المشاركة

¹ مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنه ، مرجع سابق ، ص 48-49

				المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة السندات الأخرى المثبتة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
				مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية المخزونات والمنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها
				توظيفات وأصول مالية جارية أموال الخزينة
				مجموع الأصول الجارية
				المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19 الموافق 2009/03/25، ص31.

الجدول (3): التزامات الميزانية (خصوم)

N - 1	N	الخصوم
		<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس المال الصادر (أو حساب المستقل)</p> <p>رأس المال غير المطلوب</p> <p>العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) فارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع</p> <p>رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة</p> <p>حصة ذوي الأقلية</p>
		المجموع
		<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>القروض و الديون المالية</p> <p>الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)</p> <p>الديون الأخرى غير الجارية</p> <p>المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا</p>
		مجموع الخصوم غير الجارية

		الخصوم الجارية الموردون و الحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم
		مجموع الخصوم الجارية
		المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19 الموافق 2009/03/25، ص32.

• جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) وعناصرها:

تعريف قائمة الدخل:

تعرض قائمة الدخل نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية السابقة، ويظهر بقائمة الدخل ملخص للإيرادات المتحققة خلال الفترة التي تغطيها القائمة، والمصاريف التي تم تكبدها في سبيل إنتاج الدخل. ويتم إعداد قائمة الدخل على أساس الإستحقاق، حيث يعترف بالإيرادات ويتم إظهارها بقائمة الدخل في حالة تحققها وبغض النظر عن عملية استلام قيمة الإيراد، كما يتم الإعتراف بالمصاريف عند الإستفادة من الخدمة وبغض النظر عن عملية دفع المصروف. وتصنف الحسابات الظاهرة بقائمة الدخل على أنها حسابات إسمية أو غير حقيقية، حيث يتم إقفال أرصدها في نهاية الفترة المالية ولا يجري تدويرها للفترة التالية، وذلك بعكس الحسابات الظاهرة في الميزانية التي يجري تدوير أرصدها للفترة المالية التالية¹.

يتم إعداد قائمة الدخل لغرض بيان نتائج الأعمال والإفصاح عن مكوناتها بهدف المساعدة في تقييم التدفقات الإيرادية واستخدام نتائج هذا التقييم لأغراض التنبؤ بالتدفقات الإيرادية المستقبلية، وإمكانية تحويلها إلى تدفقات نقدي، وتكتسب قائمة الدخل في الإطار المفاهيمي للمحاسبة أهمية بالغة بالنظر إلى تحقيقها للأهداف التالية:

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها وتكلفتها.
- تقييم مدى كفاءة الإدارة ودرجة تحقيقها للأهداف المخطط لها.
- تقييم مدى جدارة المنشأة وقدرتها على الحصول على التمويل.

¹ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، المحاسبة المالية والتكاليف، الجزء الأول، الطبعة 2014، عمان، ص 16.

- الوقوف على المقدرة الكسبية للمنشأة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.¹
يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما الإيرادات والأعباء وهي كالتالي:

• **النواتج (الإيرادات):**

- **رقم الأعمال الصافي:** ويضم مختلف مبيعات المؤسسة من بضائع ومنتجات تامة أو نصف مصنعة، وإيرادات الخدمات مع طرح التخفيضات والحسومات إن وجدت (ح/70 وما تفرع عنه).
- **التغير في الإنتاج المخزن:** وهو رصيد التغير في المنتجات المصنعة أو قيد الصنع بين بداية الفترة ونهايتها. (ح/72).
- **الإنتاج المثبت:** ويضم ما أنتجته المؤسسة لنفسها من أصول ثابتة (مادية أو معنوية) مقيما بتكلفة الإنتاج والمصاريف الملحقة كالنقل والتثبيت... الخ. (د/73).
- **إعانات الاستغلال:** وتضم مبلغ إعانات الاستغلال التي حصلت عليها المؤسسة في الدورة. (ح/74).
- **المنتجات العملية الأخرى:** مثل الإيرادات المحصلة من براءات الاختراع أو التراخيص وبرامج المعلوماتية، فائض القيمة عن التنازل عن الأصول الثابتة غير المالية المعنوية أو المادية)، الرواتب المحصلة باسم الوظائف الإدارية لدى كيانات أخرى من نفس المجمع، حصة إعانات الاستثمار المحولة إلى ناتج، إيرادات محصلة من الديون المعدومة، الإيرادات الاستثنائية الناتجة عن تعويضات التأمين، إيرادات التسيير العادية الأخرى مثل عائدات المباني غير المخصصة للنشاطات المهنية، عائدات الغرامات، التبرعات..... الخ (ح / 75 وما تفرع عنه).
- **المنتجات المالية:** مثل عائدات الأصول المالية، الفوائد من القروض الممنوحة للغير، الربح الصافي الناتج عن التنازل عن الأصول المالية، أرباح الصرف، فائض قيمة فارق التقييم عن الأصول المالية، الإيرادات المالية الأخرى. (ح/76 وما تفرع عنه).
- **الإيرادات الاستثنائية:** ويسجل فيها مبلغ الإيرادات غير عادية، والتي لا ترتبط بنشاط المؤسسة الرئيسي. (ح/77)
- الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات: وذلك عند تخفيض قيمة المؤونات أو إلغائها كاليا. (ح/78).²

• **الأعباء:**

- **المشتريات المستهلكة:** من مختلف المواد الأولية، ومشتريات البضائع المباعة ومختلف التموينات الأخرى المقومة بتكلفة الشراء وما يلحقها من تكاليف كالنقل والتأمين وما يتعلق بها من تخفيضات وحسوم محصلة. (ح/60 ما تفرع عنه).

¹ علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الأولى 2011، مكتبة افاق للطباعة والنشر، غزة، ص 121.

² بن سانية عبد الرحمان، **اساسيات التحليل المالي**، مرجع سابق، ص 54-55.

- **الخدمات الخارجية:** مثل مصاريف الإيجار والصيانة والتصليلات وأقساط التأمين وتكاليف الدراسات والأبحاث والتوثيق وكل ما يدخل تحت الحساب 61، وأيضا ما يتضمنه الحساب 62 مثل أجور العمال الخارجين عن المؤسسة، أجور الوسطاء والأتعاب، الإشهار، تكاليف نقل السلع والنقل الجماعي للعمال، مصاريف التنقلات والمهام والاستقبالات، مصاريف البريد والخدمات المصرفية...الخ.
 - **أعباء المستخدمين،** ويدخل فيها الرواتب واشتراكات الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية. (ح/63 ما تفرع عنه).
 - **الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة:** أي مختلف الضرائب المتعلقة بالاستغلال كالضرائب على الأجر وعلى رقم الأعمال ومختلف الضرائب الأخرى باستثناء الضريبة على الأرباح. (ح/64 ما تفرع عنه).
 - **الأعباء العملياتية الأخرى:** ويدخل فيها مختلف فروع الحساب 65: مثل أتاوى برامج المعلوماتية والبراءات والرخص، نواقص القيمة عن التنازل عن أصول ثابتة غير مالية، الخسائر المرتبطة بديون الزبائن غير القابلة للتحويل، الغرامات، الهبات والتبرعات الممنوحة،...الخ.
 - **الأعباء المالية:** كالفوائد وخسائر الصرف وخسائر التنازل عن الأصول المالية.. الخ. (ح/66 وما تفرع عنه)
 - **الأعباء الاستثنائية:** وتضم الأعباء المسجلة في ظروف استثنائية مثل حالة نزع الملكية، أو حالة كارثة طبيعية غير متوقعة. (ح/67)
 - **مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسائر القيمة:** الحساب 68.
 - **الضرائب على الأرباح:** الحساب 169
- فيما يلي سنقوم باستعراض شكل جدول حسابات النتائج:

¹ مرجع سابق، ص 55-56.

الجدول رقم (4): جدول قائمة الدخل في الفترةإلى

N	البيان
	المبيعات والمنتجات الملحقة تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
	1- إنتاج السنة المالية
	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- المضافة القيمة للاستغلال (1-2)
	أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة
	4- إجمالي فائض الاستغلال
	المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
	5- النتيجة العملياتية
	المنتجات المالية

	الأعباء المالية
	6- النتيجة المالية
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
	الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبينها) عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبينها)
	9- النتيجة غير العادية
	10- صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

ملاحظة: (1) لا يستعمل الا في تقديم الكشوفات المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 34.

قائمة التدفقات النقدية (Cash-Flow Statement):

إن الغرض الرئيس من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة معينة ومن الأهداف الثانوية لها توفير معلومات نقدية عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة، إذ ان تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم في الحكم على:

1. قدرة الشركة على توليد صافي تدفقات نقدية في المستقبل.
 2. قدرة الشركة على الوفاء بتعهداتها، وقدرتها على سداد التوزيعات المعلنة وحاجتها للتمويل الخارجي.
 3. أسباب وجود فروق بين صافي الدخل من ناحية و المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية أخرى.
 4. اثر صفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للشركة¹.
- هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم (7). وتقسّم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى 3 أقسام :

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية،² وسنقوم بشرح هذه الاقسام فيما يلي:

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تمثل بعض متغيرات كشف الدخل والميزانية العمومية، والحسابات الأساسية المراد الكشف عنها، صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة وقسط الإهلاك من كشف الدخل، والتغيرات الحاصلة في فقرات الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة من الميزانية العمومية، فالزيادة في المدينون (ذمم دائنة وأوراق القبض) والمخزون تخفض، أما النقصان يضاف، في حين الزيادة في الذمم الدائنة ومصارييف المستحقة وأوراق الدفع تضاف، وتخفض في حالة النقصان.³

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

فتمثل النقدية المتعلقة بكل من:

¹ سعود جايد مشكور وآخرون ، المحاسبة المتوسطة رؤية معاصرة ، الطبعة الأولى 2012، الميزان للطباعة والتصميم، العراق ، ص 99.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنه، مرجع سابق، ص 49.

³ بن مالك عمار ، المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة إسمنت السعودية، للفترة الممتدة من 2006-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص 25.

- 1- بيع وشراء الأصول غير المتداولة المستخدمة في العملية التشغيلية، مثل النقدية المدفوعة لشراء آلات جديدة والنقدية المقبوضة من بيع أثاث.
- 2- النقدية المتعلقة باستثمار فائض النقد لدى المنشأة مثل بيع وشراء الاستثمارات المالية غير المتداولة، مثل النقدية المدفوعة لشراء أسهم في شركة تابعة أو شراء أسهم تصنف كاستثمارات معدة للبيع، أو النقدية المقبوضة من عملية بيع استثمارات في شركات حليفة أو بيع عقار مؤجر أو إقراض أموال المنشأة للغير في حالة كون المنشأة لا تمارس الإقراض كنشاط تشغيلي أو رئيسي لديها .
- وتجدر الإشارة إلى أن المدفوعات النقدية أو المقبوضات النقدية المتعلقة بشراء أو بيع الاستثمارات المالية المصنفة كاستثمارات للمتاجرة تصنف حسب المعيار الدولي رقم (7) على أنها تشغيلية وليست استثمارية. من جهة أخرى فإن كامل النقدية المقبوضة من عملية بيع الأصول غير المتداولة المستخدمة في العملية التشغيلية مثل بيع الآلات والأراضي والنقدية المقبوضة من بيع الاستثمارات في أسهم الشركات الحليفة والتابعة والاستثمارات المعدة للبيع والاستثمارات الأخرى المصنفة تحت الأنشطة الاستثمارية تصنف ضمن الأنشطة الاستثمارية بما في ذلك الأرباح أو الخسائر الناجمة عن عملية البيع¹.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية Cash-Flow from Financing Activities:

تنتج الأنشطة التمويلية من الحصول على الموارد والأموال من الأملاك، وكذلك تقديم العوائد إلى الأملاك من استثماراتهم وعوائد عليها، واقتراض الأموال وسدادها والمدفوعات للمصادر الأخرى طويلة الأجل. وتشمل التدفقات النقدية الداخلة من العمليات التمويلية ما يلي:

1- المتحصلات من إصدار أدوات الملكية.

2- المتحصلات من إصدارات الدين أو الاقتراض قصير الأجل وطويل الأجل.

أما التدفقات النقدية الخارجة من العمليات التمويلية فتشمل:

1. المدفوعات النقدية في شكل توزيعات -عائد على الاستثمار- أو أي توزيعات أخرى على الملاك.

2. سداد المبالغ المقترضة².

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بالطريقة المباشرة التي يوصي بها النظام المحاسبي المالي ، مما يجعلها طريقة تفضيلية، أو بالطريقة غير المباشرة التي يمكن وصفها بالطريقة البديلة³. وفيما يلي جدول التدفقات النقدية بطريقة المباشرة وغير المباشرة:

¹ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 23.

² مارتل كلاك وآخرون، تعريب إبراهيم ولد محمد فال وخالد علي أحمد كاجيجي، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، السعودية، ص 193-194.

³ محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي المالي، مجلة الاقتصاد رقم 04، العدد 02-2018، ص 209.

الجدول رقم (5) التدفقات النقدية بطريقة المباشرة الفترة منإلى.....

N - 1	N	ملاحظة	البيان
			<p>تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>التحصلات المقبوضة من عند الزبائن</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين</p> <p>الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
			<p>صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية</p> <p>التحصلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية</p> <p>المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية</p> <p>التحصلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية</p> <p>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
			<p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p>

			<p>تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم</p> <p>الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p> <p>التحصيلات المتأتية من القروض</p> <p>تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			<p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات</p> <p>تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
			<p>أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p> <p>أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية</p> <p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 35

الجدول رقم (6): الطريقة غير المباشرة الفترة من الى.....

البيان	ملاحظة	N	N - 1
<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحيات من أجل:</p> <p>- الاهتلاكات والأرصدة</p> <p>- تغير الضرائب المؤجلة</p>			

			- تغيير المخزونات
			- تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى
			- تغيير الموردين والديون الأخرى
			- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تقييدات
			تحصيلات التنازل عن تقييدات
			تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)
			صدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الاقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)

تغيير أموال الخزينة

ملاحظة: (1) لا يستعمل الا في تقديم الكشوفات المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 36

● قائمة التغيير في حقوق الملكية:

معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملاحق جدول يبين تطوير الأموال الخاصة، بينما جعل المعيار (IAS1) هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، يتم من خلالها تحليل التغييرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة، تعتبر قائمة تغييرات حقوق الملكية من القوائم المالية الحديثة، وقد تم استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة.

قائمة تغييرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب ادراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة بـ :

● النتيجة الصافية.

● كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.

● تأثير تغييرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.

● النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة.

● العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.

● توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.

● مزايا قائمة التغيير في حقوق الملكية:

وتحقق هذه القائمة المزايا الآتية:

● التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى.

● التعرف على التغييرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.

● التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل: "المكاسب

والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع".¹

¹ إليهم فؤاد، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مؤسسة NAFTAL وحدة - GPL، فرع أم البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر نظام LMD في علوم التسيير 2014-2015، جامعة أم البواقي، ص

الجدول رقم (7): جدول تغير الأموال الخاصة

الإحتياجات والنتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	الملاحظة	البيان
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغييرات في الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس مال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس مال صافي نتيجة السنة المالية

						الرصيد في 31 ديسمبر N
--	--	--	--	--	--	-----------------------

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 37

• ملحق الكشوف المالية:

- تعريف:

- 1- يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.¹
- 2- هي قائمة نظرية لا يشترط أن تكون جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة بطرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الاندماج والتنازل بين الوحدات وخبرات التقييم وغيرها من المعلومات التوضيحية التي يمكن أن تسجل في عشرات الصفحات.²

- محتوى ملحق الكشوف المالية:

- يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومات الواردة في الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة.³
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- المعلومات الضرورية من اجل الفهم الجيد للقوائم المالية.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والشركة الام والشركات التابعة لها وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات العامة أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الأساسية للحصول على صورة وفيية. وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الحق مقترحة في الملحق 2 (نموذج الكشوف المالية).⁴

¹ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 27.

² الحسين مشفق، أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة CCLS بالمسيلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 18.

³ مرجع سابق، ص 19.

⁴ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 27.

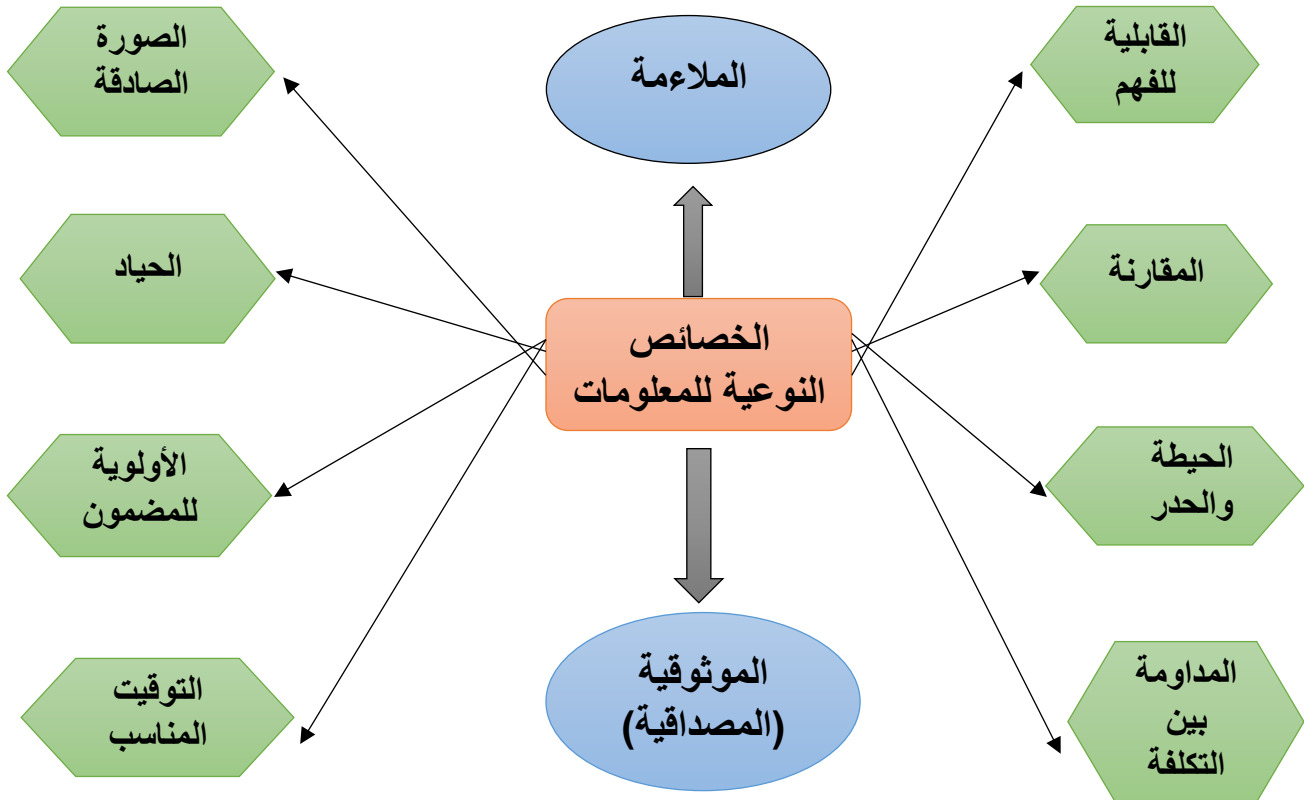
- الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

حدد مجلس المعايير (L'IASB) مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تحتويها القوائم المالية لتمكينها من مساعدة الأطراف الفاعلة في المؤسسة لاتخاذ القرار المناسب، والخصائص النوعية للبيانات المالية هناك عشرة منهم: الملاءمة والموثوقية والقدرة على الفهم والصورة الدقيقة، الانتظام، المقارنة، صدق، الحياد، الحكمة، السرعة. هل من الممكن تجميعها في فئتين على النحو التالي:

فالسماة الرئيسية التي تتسم بالأهمية والموثوقية تجعل المعلومات المالية العالية الجودة مفيدة لمستعملي البيانات المالية لاتخاذ القرارات.

والخصائص الثانوية هي الخصائص النوعية لإعادة إخلاصها وقابليتها للمقارنة مع مرور الوقت وفيما بين عدة شركات إلى المعلومات المالية. نجد: الوضوح، الصورة المخلصة، الانتظام، القابلية للمقارنة، الإخلاص، الحياد، الحذر والسرعة.¹

الشكل رقم (01): الخصائص النوعية للمعلومات المالية



المصدر: بادي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 25

¹بادي عبد المجيد، قراءة المزانبة وحساب النتيجة وفقا IAS / IFRS، حالة ENTP مقالة منشورة في الإصلاحات الإقتصادية و التكامل في الإقتصاد العالمي رقم 19، ، 2015. LESC DALGER

ولا يكفي أن تتضمن القوائم المالية تلك الخصائص فقط، بل يجب أيضا، أن يتحلى مُعد تلك القوائم بروح اخلاقيات الأعمال (Ethiques business) والسلوك الحضاري، حتى يسود النشاط الاقتصادي والمالي الاستقامة والشفافية حتى لا تكرر الفضائح المالية التي عرفتتها كبريات الشركات العالمية (ENRON) للطاقة، وشركة الاتصالات (WORLD COM) عندما زيفت قوائمها المالية، بإيهام الأطراف الفاعلة بوجود وضع صحي للشركتين، وعندما تبين أمرهما فقدت ثقة الجمهور وتكدتا خسائر فادحة.¹

الفرع الثاني: إعداد البيان المالي.

1- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

1.1- مفهوم الميزانية المالية:

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتعتمد الميزانية المالية بمراعاة مبدئين أساسيين.²

❖ **مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد:** ويكون على مستوى الخصوم أي بدلالة الزمن فنجد الأموال الخاصة بالدرجة الأولى، حيث أن درجة استحقاقها صفرية والدرجة الثانية نجدها بالتدرج الطويل ثم المتوسط ثم القصير الأجل.

❖ **مبدأ درجة السيولة المتزايدة:** أي المدة الزمنية التي تتطلبها كي تتحول إلى السيولة و هذا بالنسبة إلى الأصول، فنجد أولا الشعارات لأن تحويلها إلى السيولة سيستغرق مدة طويلة ثم نجد المخزونات ثم نجد الحقوق.³

2.1- شكل الميزانية المالية: تتميز الميزانية المالية بشكلين الميزانية المختصرة والميزينة المفصلة.

• الميزانية المختصرة:

الميزانية المالية المختصرة: الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية. حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة وهي على الشكل التالي:

¹ مرجع سابق ، ص 25

² أوعمران وردة، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي** ، دراسة تطبيقية للوضع المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة - OPGI - ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص، محاسبة وتدقيق، جامعة ألكلي محند أوالحاج - البويرة، ص 34.

³ روان خديجة، **أهمية التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة** ، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص، مالية المؤسسة، ص 22.

الجدول رقم (8): الميزانية المختصرة (1)

النسبة %	المبالغ	الخصوم	النسبة %	المبالغ	الأصول
		الأموال الدائمة			الأصول الثابتة
		الحالة الصافية			قيم الاستغلال
		الديون الطويلة			القيم القابلة للتحويل
		والمتوسطة			القيم الجاهزة
		الديون القصيرة			الأصول المتداولة
100 %		المجموع	100 %		المجموع

المصدر: أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 38.

الجدول رقم (9): الميزانية المختصرة (2)

الخصوم		الأصول	
أموال خاصة	أموال دائمة	أصول ثابتة	
ديون طويلة الأجل		مخزونات	أصول متداولة
	ديون قصيرة الأجل	قيم محققة	
		قيم جاهزة	
مجموع الخصوم		مجموع الأصول	

المصدر: اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 37.

الجدول رقم (10): الميزانية المفصلة (2)

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة</u> الأموال الخاصة رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء و الخسائر د.ط.م.أ. ديون الاستثمارات قروض مصرفية		<u>الأصول الثابتة</u> <u>القيم الثابتة</u> الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة <u>قيم ثابتة أخرى</u> مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	ديون قصيرة الأجل ديون الاستثمار قروض مصرفية موردين أوراق الدفع أ رباح موزعة ضرائب على الأرباح		<u>الأصول المتداولة</u> <u>قيم الاستغلال</u> بضائع مواد و لوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) <u>قيم قابلة للتحقيق:</u> تسبيقات زبائن

			أوراق قبض <u>القيم الجاهزة</u> البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع ديون قصيرة الأجل		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 37.

2- تحويل عناصر الأصول والخصوم:

إن عملية انتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية يترتب علينا القيام ببعض التعديلات لعناصر الميزانية وتتمثل التعديلات فيما يلي:

1.2- تحويل عناصر الأصول:

أولاً: الأصول الثابتة:

وهي تشمل قسمين أساسيين: الاستثمارات وقيم أخرى لأكثر من سنة وفي كلا الجزأين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة حيث تكون القيم المعنوية والمادية ذات أطول مدة في قمة الميزانية، تليها الآلات والمعدات ثم القيم الثابتة الأخرى وهي تشمل:

أ - مخزون العمل:

وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق في الأسعار والكميات خاصة، فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة مدى السنوات لهذا يضم إلى القيم الثابتة.

ب - سندات المساهمة:

حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة في رأس مال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن السنة.

ج - الكفالات المدفوعة :

يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات¹.

ثانيا: الأصول المتداولة:

أ - المخزونات:

وهي أول مركز من الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة وهي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها.

ب - الحقوق:

وهي مجموع العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير، بحيث هي حق لها عند الغير أو عندها وتنقسم إلى جزئين:

• القيم غير الجاهزة أو القيم القابلة للتحقيق:

وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن وسندات مساهمة وتسبيقات للغير والتي لا تتجاوز مدتها سنة بالترتيب التنازلي.

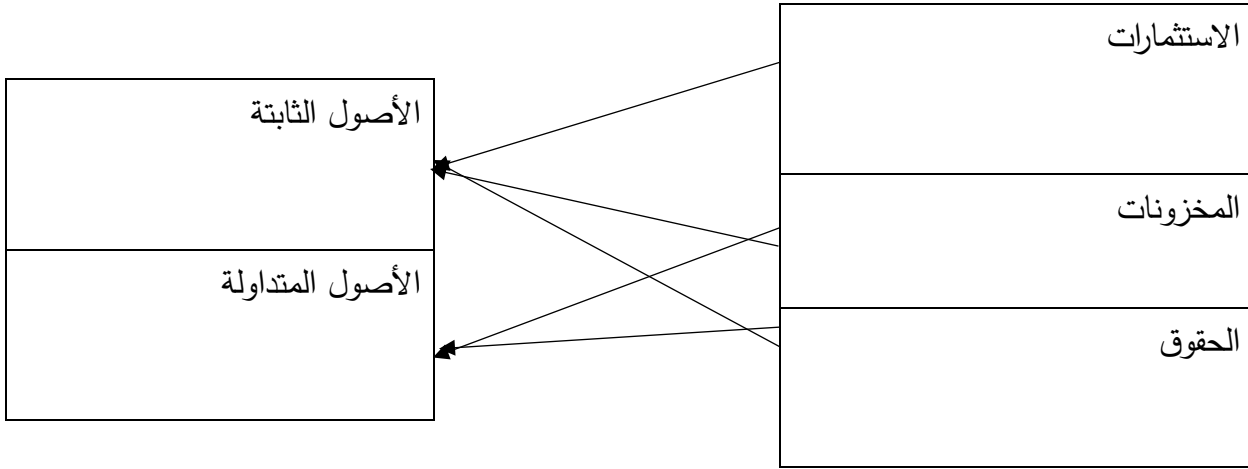
• القيم الجاهزة:

وهي البنك والصندوق والقيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.²

¹ حداد عبدا، بن عمر حمز، بور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة، وائل وشركاؤه لأشغال البناء والري، برج الكيفان (الجزائر)، ذكره تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة تخصص، مالية المؤسسة - جامعة أكلي محند أوالحاج - البويرة، ص 28.

² أوعمران وردة ، مرجع سابق ، ص 29.

الشكل رقم (2): انتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية من جانب الأصول



أصول الميزانية المحاسبية

أصول الميزانية المالية

المصدر: أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 21.

2.2- تحويل عناصر الخصوم:

• الأموال الدائمة:

ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق، فنجد الجزء الأول وهو مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة بالإضافة إلى الاحتياطات والنتائج قيد التخصيص والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح الضريبة منها. أما الجزء الثاني وهو مجموعة الديون الطويلة أو المتوسطة الأجل من سنة واحدة إلى أكثر بمختلف أنواعها وحسابات الشركاء للمدى الطويل وديون الاستثمار... الخ.

• الديون القصيرة الأجل:

وهي القسم الثاني من الموارد، وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، وجزء النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وحسابات الشركاء ذات المدة القصيرة.

ملاحظات: يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية تتعلق بـ:

أ - المصاريف الإعدادية:

نظرا لطبيعتها كأعباء وليست كموجودات مادية أو معنوية فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر في الميزانية المالية أو في القيم الحقيقية للميزانية.

ب - الديون المشكوك فيها:

تصبح محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل ولهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد وتبقى في الأصول المتداولة إلا إذا كان هناك إشارة إلى ما يخالف ذلك.

ج - المؤونات على الأعباء والخسائر:

إن هذه المؤونات التي حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي فإن نهاية السنة المالية تحدد لها ثلاث حالات:

1. الخسائر التي وقعت فعلا:

إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير في حدود لا تزيد عن السنة، إذن تعتبر دين على المؤسسة قصيرة الأجل.

2. الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا أو بعد مدى طويل:

إن مبلغ من الخسائر سوف تدفعها المؤسسة عند حدوث هذه الأخيرة أي بعد مدة معينة أكثر من سنة، لذا تعتبر دين طويل المدة.

3. لا توجد خسائر:

وهي الحالة التي لا تقع فيها خسارة فإن مقدار المؤونة المخصص لها سوف لا يكون له معنى أو هدف مبرر لذا سوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة و تكون غالبا نفس نسبة الضريبة على الأرباح.¹

• ديون الاستثمار:

إن الديون على الاستثمارات التي تدفع غالبا على عدة أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها الطويلة، فإن هذا الحساب يبقى غالبا في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة، وفي كل سنة يطرح منه الدفعة التي تسدد في نفس السنة وبالتالي تضم إلى الديون القصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.

¹ براج سليمان، دويدي ابراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، دراسة تطبيقية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في: العلوم التجارية تخصص، مالية المؤسسة ، جامعة أكلي محند أوالحاج ، البويرة، ص 26.

• النتيجة السنوية:

بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر، فيعتبر دين قصير الأجل على المؤسسة.

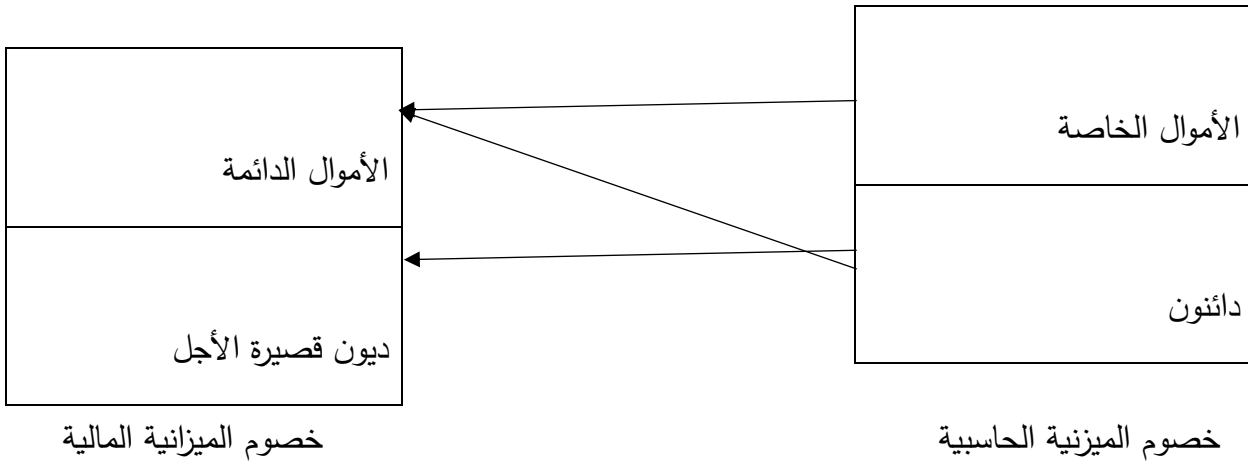
أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة ويخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها فيما يخص النتائج. ويمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في توزيعها:

- جزء يوزع على العمال أو الشركاء.

- الجزء الباقي غير الموزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص و قد يخصص مباشرة إلى الاحتياطات.

وكنتيجة: النتيجة الصافية قبل اتخاذ قرار في تخصيصها أو توزيعها فإنها تدخل ضمن النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات لأنها ملك للمؤسسة¹.

الشكل رقم (3): انتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية من جانب الخصوم



المصدر: أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 21.

¹ براج سليمان، دويدي ابراهيم ، مرجع سابق، ص 27.

المطلب الثالث: تحليل الهيكل المالي وتوزنه.

يشكل التوازن المالي مؤشرا مهما لتقييم الوضع المالي للمؤسسة ويتم تعريف التوازن المالي على أنه حالة التي يكون فيها الرصيد النقدي إيجابيا بعد سداد جميع الديون القصيرة الأجل من جهة وتحقيق التوازن المالي في وقت معين من جهة أخرى هي الحالة التي تكون فيها الأصول الثابتة والأموال الدائمة المسموح بها الاحتفاظ بها خلال الفترة المالية المعنية وأن يكون استخدام ومصدر الأموال متساويا بين المدفوعات والمتحصلات¹.

ومن أجل التوصل الى معرفة الحالة المالية للمؤسسة لابد من استعمال أدوات ووسائل توصلنا الى الحكم على الوضعية المالية الحاضرة أو المستقبلية للمؤسسة، ونجد من بين هذه الأدوات: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية والتحليل بواسطة النسب المالية.

الفرع الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية.

أولاً: رأس المال العامل (FRNG).

1- مفهوم رأس المال العامل: هو عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة لمنشأة ما والخصوم المتداولة لها، ويستخدم في تقدير قدرة المنشأة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل².

رأس المال العامل هو الفائض في الموجودات المتداولة على المطلوبات قصيرة الأجل، إذا كان هذا التعريف يعطي الطابع الديناميكي رأس المال العامل من شأنها أن تسمح لنا أن نلاحظ الفرق بين الموجودات المتداولة والديون قصيرة الأجل في وقت معين، ما يلي أهمية رأس المال العامل في المستقبل:

✓ هامش أمان للقدرة على سداد الديون على المدى القصير.³

✓ مؤشر يعكس الرصيد المالي.

فإن الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل تختلف في الأجل ويمكن أن تكون مستحقة على نحو أسرع من الأصول ذات الصلة أي أن على الشركة أن تسدد ديونها قبل الحصول على حقوقها. وعلى هذا فإن حقوق الشركات ككل لا بد أن تكون أقل من مدة تحصيل الديون المستحقة عليها. ولكن هناك مشكلة في

¹ براج سليمان ودويدي ابراهيم ، مرجع سابق، ص 29.

² فيصل محمود الشاورة، مبادئ الإدارة المالية، إطار نظري ومحتوى عملي (التمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل المالي)، ص 106.

³ http://www-marwanmant.blogspot.com/2013/01/blog-post_876.html

المخزون لا تستطيع الشركات السيطرة عليها. وهذا يعني توفيرها على الأموال الدائمة والذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة وهو رأس المال العامل والذي يسمى رأس المال العامل الإجمالي أو رأس المال العامل الصافي.

• حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل وفق طريقتين وهي كالتالي¹:

- من أعلى الميزانية:

من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة وتطبيقا للمصطلحات الجديدة التي جاء بيها المعايير المحاسبية الدولية و نظام الحاسبي المالي الجزائري الجديد يمكن حسابه بالطريقة

التالية : رأس المال العامل = (أموال خاصة + الخصوم غير جارية) - الخصوم غير جارية

- من أسفل الميزانية:

يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

المصدر : من اعداد الطالب و المشرف

• تحليل رأس المال العامل الصافي:

- إذا كان $(FRNG > 0)$ (موجبا)، فهذا يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة مما يدل على أن قاعدة التوازن محققة مام يحقق الأمان المالي للمؤسسة.²
- إذا كان $(FRNG < 0)$ (سالب) أي أن جزء من الاستخدامات الثابتة تم تمويله بالموارد المتداولة الديون قصيرة الأجل (وهذا غير كافي لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في أقل من سنة).
- إذا كان $(FRNG = 0)$ (معدوما) وهذا يعني أن الاستخدامات الثابتة مولت فقط من طرف الموارد الثابتة قصيرة الأجل مما يعني لا يوجد نظرة مستقبلية في تمويل استثماراتها وهي حالة نادرة.

• أنواع رأس المال العامل³:

رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة الأصول التي يتم تداولها في إطار النشاط التشغيلي للشركة التي تتحول إلى النقدييات في أقل من عام.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير الحاسبة الدولية IAS/IFRS ، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 214.

² عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 40.

³ شعيب شنوف ، مرجع سابق، ص 215-215.

رأس المال العامل الخاص : وهذا هو المبلغ الإضافي للأموال الخاصة لتمويل الأصول الثابتة، و الذي يحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{القيم الثابتة}$$

رأس المال العامل الأجنبي: كل ديون المؤسسة قصيرة وطويلة الأجل، والتي يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس مال عامل}$$

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل BFR.

• مفهوم وحساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

إن مفهوم الحاجة إلى رأس المال العامل لا يتم إلا من خلال دورة الاستغلال، ومن ثم يصعب الاعتراف به إلا بإدراك هذه الأخيرة. دورة الاستغلال هي الفترة الزمنية الفاصلة بين لحظة شراء المواد الأساسية. وفترة التي تقوم المؤسسة بتحصيل ديونها، وفي اللحظة التي تجمع فيها المنظمة أموالها من حقوق عملائها تقوم بأنشطة متنوعة: التخزين، الإنتاج، البيع. ويمثل الوقت المحدود بين لحظة الشراء وفترة تحصيل النقدية حاجة إلى التمويل أو الاستغلال الذي قد يطول أو يقصر تبعا لطبيعة نشاط المنظمة¹.

أما الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة شراء المواد و لحظة تسديد ديون الموردين تمثل موارد التمويل أو موارد الاستغلال. و مقارنة الموردين يكشف لنا احتياج المؤسسة للرأس المال العامل أم لا ، ويسحب وفق العلاقة التالية :

$$\text{احتياج رأس المال العام BFR} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

أو

$$\text{احتياج رأس المال العامل BFR} = (\text{المخزونات} + \text{مدينو الاستغلال} + \text{مدينو خارج الاستغلال}) - (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال}).$$

1 عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة - 2002 ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، ص 39.

أنواع احتياج رأس المال العامل: إن الاحتياج في رأس المال العامل مطلوب كجزء من التمويل اللازم للأصول المتداولة غير القيم الجاهزة (المخزون والقيم المثبتة) التي لا تغطيها الديون القصيرة الأجل (موارد الدورة) ويتكون هذا الاحتياج ما يلي:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFRex : مرتبط بنشاط المؤسسة (النشاط العادي) ويحسب بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

$$R_{hex} - E_{ex} = BFR_{ex}$$

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHEX : مرتبط بنشاط غير متكرر (استثنائي) ويحسب عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال¹:

$$R_{hex} - E_{hex} = BFR_{hex}$$

• تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0 يمكن تحقيق هذا الموقف عندما تلبى موارد الدورة متطلبات الدورة، وفي هذه الحالة، يمكن أن يحقق الاستخدام الأفضل للموارد التوازن المؤسسي.

الحالة الثانية: الاحتياجات من رأس المال العامل < 0 يوضح هذا الوضع أن المؤسسة بحاجة إلى أموال أخرى لأكثر من عام واحد لتلبية احتياجات الدورة، ويتم تقدير قيمة هذه الأموال بناءً على قيمة الاحتياجات الرأسمالية، الأمر الذي يتطلب رأس مال عام إيجابي لتعويض العجز.

الحالة الثالثة: الاحتياجات من رأس المال العامل > 0 يوضح هذا الوضع أن المنظمة تلبية احتياجات الدورة ولا تتطلب موارد أخرى، أي أن الوضع المالي للمنظمة جيد، في هذه الحالة يوصى بأن لا تحتفظ الوكالة بمبلغ كبير من الديون قصيرة الأجل حتى لا تقع في مشكلة الأموال المجمدة، فمن الأفضل استثمار تلك الأموال².

¹ عادل عشي، مرجع سابق، ص 39.

² ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي لطلبة السنة الثالثة، تخصص إدارة مالية والتأمينات والبنوك، جامعة بن خلدون، تيارت، ص 27.

ثالثاً: الخزينة TN.

• تعريف الخزينة وكيفية حسابها:

هي عبارة عن اجمالي النقديات الموجودة (باستثناء السلفات المصرفية)، كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس مال العامل، كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها.¹

لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين Q.E.C.C.A. بفرنسا الخزينة على انها الفرق بين الاصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقات الحالية².

من خلال تعاريف السابقة تعرف الخزينة على انها الحياة بالنسبة للمؤسسة حيث تقوم الادارة المالية على توافق بين المدخلات والمخرجات النقدية حتى يتمكن للمؤسسة التصرف في المبالغ السائلة خلال دورة الاستغلال. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

تغيرات الخزينة:

$0 < TN$ تعبر هذه الحالة عن قيام المؤسسة بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس مال العامل مما يطرح عليها مشكل الربحية اي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليهم معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات لزيائن³.

$0 = TN$ تعتبر هذه الحالة الخزينة المثلى حيث تكون المؤسسة متحكمة في الاستغلال الأمثل لمواردها بتغطية احتياجاتها التمويلية برأس مالها العام الصافي، وبالتالي تحقيق توازن بين الربحية والسيولة⁴.

$0 > TN$ تشير هذه الحالة إلى وجود عجز في ميزانية المؤسسة مما يدل على أنها غير قادرة تسديد مستحققاتها في الأجل المحددة مما يطرح مشكل ممثل في وجود تكاليف إضافية ولي تسوية هذا الإشكال يجب على المؤسسة القيام بما يلي:

➤ الاقتراض من البنوك.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الحاسبة الدولية IAS/IFRS، الطبعة الأولى 2012م - 1433هـ،

دار زهران للنشر والتوزيع، ص 120.

² عادل عشي، مرجع سابق - ص 42.

³ شعيب شنوف، مرجع سابق - ص 120.

⁴ عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 45.

- التنازل عن بعض استثماراتها.
- التنازل عن مواد غير الضرورية.
- المطالبة بحقوقها لدى الغير.¹

الفرع الثاني: التحليل المالي باستعمال النسب المالية.

• تعريف النسب المالية:

يتم تعريفها على النحو التالي: قد تكون دراسة العلاقة، التي تمثل البسط والآخر يمثل المقام، والمتغير عنصراً واحداً أو أكثر، الأمر الذي يجعل من الممكن تحديد عدد كبير من النسب المالية، لأن النسب المهمة توفر معلومات مفيدة لتقييم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.²

النسب المالية هي عبارة عن علاقة منطقية بين بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة وقائمة التدفق النقدي.³

تعتبر النسب المالية عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية.⁴

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.⁵

• أهمية النسب المالية: وهي كالتالي:

- (1) تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.
- (2) قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- (3) توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات واعداد الميزانيات التقديرية.
- (4) قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى أدائها.
- (5) قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.⁶

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 120.

² سامر مظهر قنطججي، فقه الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى 2019، جامعة كاي، ص 439.

³ أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة للتوزيع، القاهرة 2000، ص 189.

⁴ محمود الخلايلة، مرجع سابق، ص 45.

⁵ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري للنشر والتوزيع عمان

2007، ص 75.

⁶ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان 2009، ص 54-55.

• أنواع النسب المالية:

الشكل رقم (4): النسب المالية



المصدر: من إعداد الطالب.

• نسب السيولة:

السيولة هي القدرة على توفير المال بتكاليف معقولة للوفاء بالالتزامات عندما تكون مستحقة. ويمكن تحديدها بالأصول القابلة للتحويل إلى النقد خلال فترة معينة بالإضافة إلى مبلغ الاقتراض وزيادة رأس المال والأرباح المتحصل عليها، ومن أهم النسب ما يلي:

1. نسبة التداول:

وعدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة لدى أي شركة الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، وأصول الشركة مضمونة دائماً، سواء عن طريق الاقتراض أو التصفية.

$$\text{نسبة التداول} = \text{اصول متداولة} / \text{خصوم متداولة}$$

هذه النسبة يجب أن لا تقل عن 1 و كل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

2. نسبة السيولة السريعة:

تعني نسبة السيولة السريعة إجمالي الأصول المتداولة التي يتم منها طرح مخزون السلع الأساسية والنفقات المدفوعة سلفاً.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{اصول متداولة} - \text{المخزون}) / \text{خصوم متداولة}$$

هذه النسبة يجب أن تساوي 1 حتى تكون المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها وإذا كنت أقل من 1 فإن أصول المتداولة تعتمد كثيرا على المخزون السلعي.¹

3. نسبة النقدية:

تشير النقدية إلى متى يمكن للنقد وما يعادله أن يسدد الخصوم الجارية وعرفة المجلس معايير المحاسبة المالية يشمل النقدية والأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقد²، فإذا كانت هذه النسبة تساوي أو أكثر من 1 فإن المؤسسة تكون قد بلغت في توفير السيولة.³

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد ومن في حكمه}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

4. نسب النشاط:

هي النسب التي تقيس فعالية المؤسسة في استخدام مواردها وتستخدم لتقييم نجاح إدارة الأصول والخصوم لدى المؤسسة وقدرتها على تحقيق أقصى استفادة منها.⁴

مؤشرات هذه النسبة دالة لمدى كفاءة استخدام الأصول من طرف إدارة المؤسسة.⁵ وتتضمن هذه النسبة المؤشرات التالية:

• معدل دوران المخزون:

تمثل هذه النسبة سرعة التشغيل لمخزون الشركة وهي عدد المرات التي يمكن فيها استخدام المخزون خلال دورة التشغيل. وتحسب بعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة شراء بضاعة مبيعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

كلمات زادت هذه نسبة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون الشركة.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى 2008، ص 30-33.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 35.

³ السيد الصيقي، إساليب التعامل في البورصة باستخدام مفاهيم التحليل المالي (سلسلة دورات تدريبية)، كلية الدراسات الإسلامية في قطر جامعة حمد بن خليفة، ص 24.

⁴ محمد محمود الخطب، مرجع سابق، ص 64.

⁵ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 80.

• معدل دوران الأصول المتداولة:

وهذا يعني أنه يمكنك دراسة العلاقة بين الأصول واستخدامها والتعبير عن ذلك من خلال الكفاءة في إدارة الأصول وتوليد مبيعات من هذه الأصول¹. وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

• معدل دوران الأصول الثابتة:

تقيس نسبة دوران الأصول الثابتة كفاءة استخدام الأصول الثابتة في الإنتاج.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

• لا معدل دوران إجمالي الأصول:

يقيس إجمالي معدل دوران الأصول فعالية ومدى استخدام الشركة لجميع الموارد المتاحة وانتفاع من الطاقة الإنتاجية. افترض أن هناك توازن بين المبيعات واستثمار الشركة في المجالات التالية الأصول الثابتة والأصول الجارية. وكلما ارتفعت قيمة هذه النسبة، زادت الإشارة إلى الاستخدام الفعال للأصول².

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

كلما ارتفع هذا المعدل كلما دال على فعالية استخدام الأصول.

• نسبة دوران الذمم المدينة:

نسبة دوران الذمم المدينة: تمثل نسبة دوران هذه الإدارة الجيدة للموارد لأنها كذلك تقيّم لسياسة الشركة الائتمانية ونجاحها في إدارة الائتمان، لذا فمن الأفضل ان يكون حجم التداول مرتفع، لأنه يعكس نجاح الشركة من خلال الاستثمار بالذمم المدينة، وفقا لهذا يتم حساب المعدل وفقاً للصيغة التالية³:

$$\text{نسبة دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات الأجلة} / \text{متوسط الذمم المدينة}$$

¹ بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ القرارات ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ (2005-2008) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، ص 86.

² غادة عباس ، أسس الإدارة المالية ، الإجازة في تقاثة المعلومات، من مشورات الجامعة الإفتراضية السورية، الجمهورية العربية السعودية 2018، ص 124.

³ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي ، مرجع سابق، ص 89.

• متوسط فترة التحصيل:

يهدف هذا المتوسط إلى تحديد عدد الأيام التي تقع بين بيع البضاعة على الحساب وتحصيل قيمتها، ويعكس مدى استعادة الغير من أموال المؤسسة.¹

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{نسبة دوران الذمم المدينة}$$

• نسب الربحية:

نسب الربحية أو العائد على صناديق الاستثمار تقيس قدرة المنظمة على الاستفادة من الأموال المستثمرة في المؤسسة، لذا يعد هذا مقياساً لقدرة الإدارة في:

– التحكم بتكاليف العمليات.

– توليد أرباح من الأموال المستثمرة.²

• معدل العائد على الأصول:

هذا المعدل هو مقياس شامل لفاعلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، وعليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كنت مؤشراً إيجابياً، ويحسب وفق العلاقة التالية³:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = (\text{الربح الصافي} / \text{إجمالي الأصول}) * 100$$

• معدل العائد على حقوق الملكية:

وهو يظهر ربحية حقوق الملكية، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كنت مؤشراً إيجابياً.⁴

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = (\text{الربح الصافي} / \text{حقوق الملكية}) * 100$$

• مجمل هامش الربح:

يتم احتساب إجمالي الربح بقسمة إجمالي الربح على صافي المبيعات، وبما أن كل من البسط والمقام للنسبة يشمل كمية المبيعات، فإنه يعتبر مؤشراً على كفاءة قسم الإدارة في التعامل مع عناصر مثل تكلفة

$$\text{مجمّل هامش الربح} = (\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات المباعة}) / \text{صافي المبيعات}$$

¹ أمين السيد أحمد لطف، مرجع سابق، ص 218.

² سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص 533.

³ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 96.

⁴ سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص 533.

المبيعات (أي تكلفة السلع المباعة) كما تعتبر مؤشرا عن المدى الذي يمكن أن تنخفضه حصيله المبيعات قبل أن يتحول مجمل الربح إلى قيمة سالبة.¹

• هامش ربح الصافي:

يتم حساب هامش صافي الربح بقسمة صافي الربح على صافي المبيعات. تشير هذه النسبة إلى درجة الربح التي يمكن تخفيضها قبل أن تتعرض الشركة لخسائر فعلية (أي قبل أن يصبح صافي الربح سلبيا)².

$$\text{هامش ربح الصافي} = \text{صافي ربح} / \text{صافي المبيعات}$$

• نسب التمويل:

تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبارها أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس.³

- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فإن راس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:⁴

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

- نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة للوصول الى هذه النسبة بأموالها الخاصة، حيث كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه

¹ منير براهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليل معاصر)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة 1999، ص 105

² منير براهيم هندي، مرجع سابق، ص 106.

³ مليكة زغيب ، ميلود بو شنقير ، التسير المالي حسب برنامج الرسمى الجديد ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 40

⁴ بلال معوج ، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة NAC ROUBA – رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم التسير ، جامعة الصديق بن يحي جيجل الجزائر ، 2015-2016 ، ص 89-90 ،

الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح، وتقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة الى توازن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة ، وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ إن الحجم الكبير لديون يجعل المؤسسة غير مستقرة في قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون أما اذا كانت هذه النسبة صغيرة فهذا يعني بأنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على موارد مالية التي تحتاجها من قروض إضافية الا بتقديم ضمانات ، وتقاس بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

- نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية المؤسسة بأموال خارجية وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، كلما كانت النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة، وتصاغ هذه النسبة كما يلي:³

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الفرع الثالث: تحليل النشاط والنتائج.

تتطلب عملية الإنتاج أو البيع في المؤسسة الاعتماد على الوسائل الاقتصادية التي تتطلب بدورها وسائل مالية، واستخدام الأخيرة لتحقيق مستوى معين من النشاط يسمح بإبراز النتائج حصلت عليها المؤسسة وبالتالي تسمح لهذه الخطوات بإظهار نقطة انطلاق المؤسسة لتحقيق ما تطمح إليه، حيث يتم تقدير التوفيق بين الوسائل الاقتصادية والمالية من خلال تحليل الهيكل المالي للمؤسسة. ويتم تناول ذلك من خلال المداخل المختلفة ذات الصلة بقراءة الميزانية، وفي المقابل يتم تقدير مستوى النشاط والنتائج. ومع ذلك، عند تحليل حساب النتائج، فإن حقيقة أن هذا الأخير يتبع التقدير المحاسبي فلن يستخدم لاستخراج مؤشرات مهمة تقيس

¹ نفس المرجع ، ص 90

² مبارك لسلوس ، التفسير المالي ، الطبعة الثانية ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012 ، ص 46

³ نفس المرجع ، ص 46

النشاط والنتائج التي تم الحصول عليها بخلاف استخدام أرصدة الوسيطة للتسيير من قبل نظام المحاسبة العام، والتي أصبح معظم المحللين يعتمدون عليها بشدة.

1. الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG) :

تتيح دراسة الأرصدة الوسيطة لتسيير فهم كيفية تكوين النتيجة الصافية ، من خلال متابعة تطور كفاءة الشركة وربحية نشاطها في الزمان والمكان، بالإضافة إلى أنها تسمح باستخراج مؤشرات النشاط ومؤشرات النتائج¹.

إن استغلال المعلومات المحاسبية المستمدة من المخطط الوطني المحاسبي الحالي في التحليل المالي يتطلب القيام بإعداد جداول مكمل على غرار الأرصدة الوسيطة للتسيير (S.I.G) وجدول التمويل، وهذا ما استدركه النظام المحاسبي الجديد، إذ أن جدول حسابات النتائج الذي يوصي به يدمج بصفة نهائية الأرصدة الوسيطة للتسيير².

1.1 - مؤشرات النشاط:

مؤشرات النشاط هي مستوى المبيعات التي حققتها الشركة (رقم الأعمال)، والإنتاج، والقيمة المضافة، والهامش التجاري³.

2.1 - الهامش التجاري (MC):

يخص المؤسسات التجارية أو التي لها نشاط تجاري ، فنشاط المؤسسة يتمثل في شراء بضائع دون إجراء أي تحويل عليها ثم بيعها، فإيرادات المؤسسة تتمثل في مبيعات البضائع بينما إعباؤها فتتمثل في تكلفة شراء تلك البضائع، والهامش يساوي البضاعة المباعة ناقص البضاعة المشتراة. فإذا كانت المؤسسة تجارية فيعتبر الهامش الإجمالي المحدد الأساسي لنتيجة المؤسسة⁴.

الهامش الإجمالي = البضاعة المباعة (د/70) - تكلفة شراء البضائع المباعة (د/60)

البضاعة المباعة = البضاعة المباعة الإجمالية - مردودات المبيعات

تكلفة البضاعة المباعة = مخزون أول مدة + مشتريات البضاعة + مصاريف الشراء - مخزون آخر مدة

¹ أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك ، دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرق، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ،قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 142.

² تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، ص 24.

³ أحلام مخبي، مرجع سابق، ص 142.

⁴ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 26.

يحسب هذا الرصيد عموماً في المؤسسات التجارية والمختلطة، وهو المصدر الأساسي لأرباح المؤسسة التجارية، لذلك يجب على المؤسسة التجارية حساب نسبة الهامش الإجمالي ودراسة تطورها أو مقارنتها بنسب مؤسسات أخرى لها نفس نشاط المؤسسة، فالهامش الإجمالي يعد مؤشراً هاماً لمعرفة الأداء التجاري للمؤسسة التجارية.

3.2 - القيمة المضافة (VA):

القيمة المضافة هي مفهوم اقتصادي أكثر منه مفهوم محاسبي، أي القيمة التي تم إنشاؤها من خلال ممارسة النشاط الإنتاجي لاقتصاد معين وطوال فترة معينة. وجد أيضاً اهتماماً على المستوى الكلي، وكذلك اهتماماً على المستوى الجزئي، فنجد المؤسسة تعتمد عليها في معرفة أدائها وتطورها.

ووفقاً لنظام المحاسبة العام فإن "القيمة المضافة الإجمالية هي التعبير عن خلق القيمة أو الزيادة في القيمة المضافة من قبل المؤسسة للسلع والخدمات التي تتلقاها من أطراف ثالثة أثناء الدورة" فالقيمة المضافة هي الإنتاج الصافي الذي ساهمت به المؤسسة. وتحسب القيمة المضافة بالعلاقة¹.

$$\text{القيمة المضافة} = \text{إنتاج الدورة} - \text{الاستهلاك الوسيط}$$

3. فائض الإجمالي للاستغلال (EBE):

يمكن تعريف فائض الاستغلال الإجمالي بالنتيجة الاقتصادية للمؤسسة، والمتولدة من عمليات الاستغلال التي تزاولها المؤسسة، مستقلة عن السياسات المالية، الاهتلاكات والمؤونات، والتوزيع. ويحسب بالعلاقة وفق التالية:

$$\text{فائض الاستغلال الإجمالي} = \text{القيمة المضافة} + \text{إعانات الاستغلال} - \text{ضرائب ورسوم} - \text{مصاريف المستخدمين}$$

فهو المورد الأساسي الذي تجنيه المؤسسة من نشاط الاستغلال، وفي حالة كون هذا الرصيد سالب، فإنه يطلق عليه اسم عجز الاستغلال الإجمالي. ويمكن اعتباره مؤشراً للأداء الإنتاجي والتجاري بجانب الأداء المالي، وتكمن أهمية هذا المفهوم في قدرته على إجلاء العديد من انشغالات المؤسسة.²

4. النتيجة العملياتية:

يقدم هذا الرصيد المورد الصافي المستخرج بواسطة النشاط العادي للمؤسسة وبالتالي يعكس حقيقة هذا النشاط بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات والاسترجاعات على الاهتلاكات ومؤونات الاستغلال وعليه

¹ عادل عشي، مرجع سابق، ص 78.

² عادي عشي، مرجع سابق، ص 79.

يصبح هذا المؤشر، مؤشراً أقل قابلية للمقارنة مع المؤسسات المنافسة بالرغم من أنه يعد أداة جيدة لتقييم الكفاءات الاقتصادية وتعطي هذه النتيجة بالصيغة التالية:

$$\text{النتيجة التشغيلية} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} + \text{منتجات عملياتية أخرى} + \text{الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات} - \text{أعباء عملياتية أخرى} - \text{مخصصات الاهتلاكات والمؤونات}$$

5. النتيجة الجارية قبل الضريبة (RCAI):

تفيد النتيجة الجارية في تقدير مردودية الفعالية الطبيعية (الجارية في المؤسسة) ولكن قد يتسبب الاكتفاء بها في تشويه الحقائق، خصوصا عندما تتزايد التدفقات الاستثمارية، وهذا ما دفع المختصين بالإدارة المالية إلى وضع الحساب الخاص بالنفقات والإيرادات الاستثنائية كما يقدم هذا الرصيد نتيجة الاستغلال المتأتمية من العمليات العادية للمؤسسة، ويستبعد هذا الرصيد العمليات التي تقوم بها المؤسسة بشكل استثنائي، وهو مؤشر أداء جيد، يأتي بعد الأخذ بعين الاعتبار العناصر المالية، ويسمح بتقييم المردودية المالية للمؤسسة، وسياسة تمويلها المختارة وتحسب كالتالي:

$$\text{النتيجة الجارية قبل الضريبة} = \text{نتيجة الاستغلال} - \text{نواتج مالية} + \text{تحويل مختلف الفوائد} - \text{أعباء مالية}$$

6. النتيجة الاستثنائية (RE):

عند دراسة النتيجة الاستثنائية من الافضل التمييز بين تلك النفقات والإيرادات الناجمة عن عناصر استثنائية exceptionnels، ولكن متعلقة بالتشغيل (كتلف مؤونات على المخزون، أو أثر أسعار القطع...) وتلك الناجمة عن عناصر فوق عادية extraordinaire، مثل أخطار التأميم أو الكوارث الطبيعية وبالرغم من أن الفوائد التي قد يجنيها المسؤولون من خلط المفهومين في نتيجة الاستثنائية وحيدة (سهولة التحضير وتجاوز مشاكل الفصل بين النوعين) إلا أن هذا التمييز يفيد في تقدير أكثر موضوعية لمردودية المؤسسة.

كما يسمح هذا الرصيد بقياس وزن النتيجة الاستثنائية بالمقارنة مع النتائج الأخرى في تكوين النتيجة الإجمالية للمؤسسة، أما إذا اتخذ بشكل فوري فإنه يسمح بقياس أداءات المؤسسة الجيدة ويحسب بالطريقة الآتية:

$$\text{النتيجة الاستثنائية REX} = \text{إيرادات استثنائية} - \text{أعباء استثنائية}$$

لا تكفي النتيجة الاستثنائية لوحدها للتعبير عن مستوى أداء المؤسسة بالنسبة للعمليات غير العادية للمؤسسة، لا بد من التطرق أيضا لرصيد نتيجة الدورة الصافية حتى نكون قد استوفينا مجمل حسابات النتيجة.¹

7. النتيجة الصافية (RN):

وهي آخر نتيجة من بين الأرصدة الوسطية للتسيير، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{النتيجة الجارية قبل الضريبة} + \text{النتيجة الاستثنائية} - \text{مساهمات العمال} - \text{ضريبة على الأرباح}$$

• قدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي:

يحظى التمويل الذاتي بأهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حيث يعتبر من المؤشرات المالية المهمة التي يقوم عليها في تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة. بالتزامن مع توسع المؤسسة في القطاع الذي تعمل فيه سنناقش هنا تعريف التمويل الذاتي وكيفية احتسابه.

• قدرة التمويل الذاتي (CAF):

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، سنغطي تعريفه وكيفية حسابه:

- تعريف قدرة التمويل الذاتي (CAF):

تعرف (1) قدرة التمويل الذاتي: تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية.³

تعرف (2) قدرة التمويل الذاتي بأنها: «الموارد المالية الداخلية المحققة بواسطة العمليات المسجلة على شكل مداخيل ونواتج خلال فترة زمنية معينة، حيث وبعد تسديد جميع التزامات المؤسسة تحوز المؤسسة على فائض نقدي على شكل سيولة».

¹ بوظفان حنانة، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيميا E.N.I.P، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، ص 92 - 93.

² بن سانية عبد رحمان، مرجع سابق، ص 62.

³ ساجي فاطمة، مرجع سابق، ص 66.

تعرف (3) قدرة التمويل الذاتي: التدفق النقدي الإجمالي الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها، حيث تقيس قدرة المؤسسة على ضمان السيولة النقدية لتمويل استغلالها، وتمويل نموها الاستراتيجي، وتسديد ديونها اتجاه الدائنين، وتوزيع عوائد الأسهم على¹ المساهمين.

حساب قدرة التمويل الذاتي: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العالقة التالية:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{الاهتلاكات والمؤونات}$$

ويتم حساب قدرة التمويل الذاتي وفق طريقتين

الطريقة الأولى: وتتعلق هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج انطلاقاً من الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يستعمل الفائض الإجمالي في قياس الثروة أو الإيراد الذي حققته المؤسسة من عملياتها الاستغلالية فقط، دون إدراج الجانب المالي (المنتجات والتكاليف المالية والاستثمارية (الإهتلاكات) والتجارية (مؤونات الديون المشكوك في تحصيلها)، كما يعتبر مؤشر للمردودية الاقتصادية، كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{الفائض النقدي الخام للاستغلال (أو العجز الخام للإستغلال)} \\ & + \text{المنتجات العملياتية الأخرى (ح/75) ما عدا (ح/752)} \\ & - \text{الأعباء العملياتية الأخرى (ح/65) ما عدا (ح/652)} \\ & + \text{منتجات مالية (ح/76) - أعباء مالية (ح/66)} \\ & + \text{المنتجات غير العادية (ح/77) - الأعباء غير العادية (ح/67)} \\ & - \text{الضريبة على الأرباح (ح/695)} \\ & = \text{قدرة التمويل الذاتي للنشاط} \end{aligned}$$

الطريقة الثانية: ويتم حسابها انطلاقاً من أسفل جدول حسابات النتائج من خلال النتيجة الصافية² كما يلي:

¹ محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 86.

² محمد بوشوشة، مرجع سابق، ص 87.

$$\begin{aligned}
 & \text{النتيجة المحاسبية الصافية.} \\
 & + \text{ مخصصات الأعباء المحسوبة (هتلاكات ومؤونات)} \\
 & - \text{ استرجاع الأعباء المحسوبة (هتلاكات ومؤونات)} \\
 & - \text{ إعانات الإستثمار المحولة للنتيجة} \\
 & - \text{ فائض قيمة التنازل عن عناصر الأصول} \\
 & + \text{ ناقص قيمة التنازل عن عناصر الصول} \\
 & = \text{ قدرة التمويل الذاتي للنشاط.}
 \end{aligned}$$

• التمويل الذاتي:

المفهوم الأول: «مجموعة الأموال من أصل داخلي للمؤسسة، والصادر عن نشاطاتها في فترة زمنية معينة ويوجه نهائيا لتمويل أصولها».

المفهوم الثاني: «يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، فالتمويل الداخلي لا يتوقف فقط على الربح المحتجز وإنما أيضا على الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع، والتي تشكل في مجموعها الفائض النقدي المحتجز لإعادة استثماره»¹.

• حساب التمويل الذاتي:

يتم حساب التمويل الذاتي بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{القدرة على التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

يتكون التمويل الذاتي من الفائض النقدي الصافي، مطروحا منه الأرباح الموزعة، وبما أن الفائض النقدي الصافي يشمل النتيجة الصافية، مضافا لها الإهتلاكات والمؤونات، فإنه يمكن حساب التمويل الذاتي انطلاقا من الصيغة التالية:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الغير موزعة} + \text{الإهتالكات} + \text{المؤونات.}$$

¹ زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ص 38.

كما أن تحليل النسبة التمويل الذاتي/ الاستثمارات تبين قدرة المؤسسة على تمويل النمو وتسمح بتحديد درجة استقلالية التمويل عند تمويل مرحلة نمو وتوسع المؤسسة¹.

• فائدة التمويل الذاتي:

استقلاليته عن الغير: فالتمويل الذاتي هو قدرة المؤسسة على تمويل نشاطاتها ذاتيا ودون تدخل من أي طرف خارجي عن المؤسسة فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق السيولة النقدية.

التمويل الذاتي ذو صبغة نقدية: حيث يكتسب التمويل الذاتي الصبغة النقدية ولا يعتبر ربح محاسبي فقط وذلك نظرا لقيامه على مبدأ التدفق النقدي وليس التدفق المحاسبي.

منعدم التكلفة: فالتمويل الذاتي يتم تحقيقه بعد دفع الفوائد على القروض وعوائد الأسهم، ولا تدفع المؤسسة إي تكلفة إضافية نظير تحقيق التمويل الذاتي.

ليس له تاريخ استحقاق: فالتمويل الذاتي يمثل استقلالية المؤسسة عن الغير في التمويل، وبالتالي فهي غير ملزمة بتسديده في تاريخ استحقاق معين.

لا يشكل خطر مالي: تأتي المخاطرة المالية من لجوء المؤسسة إلى الاستدانة والتي يمكن أن تؤثر على انخفاض أرباح الأموال الخاصة، بينما التمويل الذاتي لا يشكل أي خطر مالي على المؤسسة نظرا لأنه يتم تحقيقه بعد دفع عوائد المساهمين².

• تحليل المردودية:

تعريف المردودية:

تعبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها³.

- المردودية الاقتصادية (ROA):

تقيس المردودية الاقتصادية الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة الاقتصادية، حيث تقاس من خلال النشاط الأساسي للمؤسسة ممثلة في النتيجة التشغيلية، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الجزئية لأنها لا تأخذ بعني الاعتبار الأنشطة المالية والاستثنائية، وتحسب بالعلاقة التالية:

¹ محمد بوشوشة، مرجع سابق، ص 90.

² نفس المرجع، ص 91.

³ عادل عيشي، مرجع سابق، ص 77.

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة التشغيلية} / \text{الأموال الخاصة}$$

تسمح لنا النسبة أعلاه، بقياس مدى مساهمة الأصول الاقتصادية المستثمرة المكونة من الاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل في تكوين النتيجة التشغيلية، بمعنى حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين النتيجة التشغيلية¹.

- المردودية المالية (ROE):

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة الأموال الخاصة فهي تقيس العائد المالي المتوقع من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من² الميزانية. ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

• الرافعة المالية:

المقصود بالرفع المالي أو المتاجرة بحقوق الملكية هو إدخال الديون إلى الهيكل المالي للمنشأة أي تمويل جزء من الأصول عن طريق القروض أو الأسهم الممتازة التي تتقاضى عوائد ثابتة³.

- أثر الرافعة المالية:

على المؤسسة أن تمول استخداماتها الثابتة التي تكون مجموع الأصول الاقتصادية لها، إن هذه الاستخدامات تسمح بتوليد نتيجة إجمالية تدعى نتيجة الاستغلال أو النتيجة الاقتصادية كما يسميها البعض. إن هذه النتيجة تحسب قبل المصاريف المالية والضريبة على الأرباح ومن المفروض أن توزع على المقرضين، الضرائب والمساهمين الذين قد وظفوا أموالهم بالمؤسسة متحملين بذلك الخطر الذي يمكن أن يحدث، وكذلك

¹ بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات، تسويق فندي وسياسي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 50.

² بلخري بكاري، عبد الرحمان دغوم، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد: 8 العدد: 10، 2017، جامعة ورقلة، ص 102-103.

³ محمود عبد الحليم الخلايلة، مرجع سابق، ص 153.

بغرض رفع المردودية التي تعود عليهم، إذن إن مفهوم الرفع المالي مرتبط بمفهوم المردودية والهدف هو مقارنة المردودية الاقتصادية بتكلفة الأموال المقترضة.¹

فدراسة أثر الرافعة المالية يقيس لنا الأثر الموجب أو السالب للاستدانة على المردودية. ويتم قياسها على النحو التالي:

$$\text{الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

ملخص لأهم النسب المتعلقة بمؤشرات المالية

الجدول رقم (11): النسب المتعلقة بمؤشرات المالية

الطبيعة	عبارة الحساب	الدلالة
معدل رقم الأعمال	$\frac{CAHTn - CAHT (n - 1)}{CAHT (n - 1)}$	تعبر هذه النسبة عن تطور رقم أعمال المؤسسة بالزيادة أو النقصان وتبين نمو نشاطها أو تدهورها بين دورتين
معدل نمو القيمة المضافة	$\frac{VAn - VA (n - 1)}{VA (n - 1)}$	تعبر عن نمو أو تدهور إنتاج المؤسسة لقيمة مضافة ومساهمتها في الاقتصادي ككل
توزيع القيمة المضافة	$\frac{EBE}{VA}$	يقيس قدرة المؤسسة على توليد مردودية انطلاقا من رقم أعمالها
نسبة الهامش الخام	$\frac{EBE}{CAHT}$	يقيس حصة الثروة التي تعمل على تأجير المساهمين في رأس المال وتجديد رأس المال المستثمر
نسبة الهامش الصافي	$\frac{RN}{CAHT}$	يقيس قدرة المؤسسة على توليد أرباح صافية انطلاقا من رقم الأعمال او أعمية النتيجة بالمقارنة برقم الأعمال
نسبة حصة النتيجة الجارية من رقم الأعمال	$\frac{RCAI}{CAHT}$	يقيس حصة النتيجة قبل الضريبة من رقم الأعمال

¹ عبد الرحيم ليلي، مطبوعة التسيير المالي، لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون - تيارت، ص 78.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية.

الدراسة الأولى: الجرجاوي حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين 2008، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد التحليل المالي ومزاياه ومدى الاستفادة منه في التنبؤ بأسعار الأسهم من خلال اختبار مجموعة من النسب المالية، باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف الانحدار المتعدد، ولخصت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- ◀ جود عدة أطراف تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المنشأة أو من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل.
- ◀ امكانية الاعتماد على مجموعة من النسب المالية لكل القطاعات للتنبؤ بسعر السهم.
- ◀ اعتماد الشفافية في القوائم المالية عند الإفصاح عن بياناتها.
- ◀ الإعتماد على معايير المحاسبة الدولية عند الإفصاح بالقوائم المالية.
- ◀ امكانية إعتماد المستثمر على التحليل المالي في القوائم المالية عند اتخاذ قرارات استثمارية.¹

الدراسة الثانية: فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة ال البيت، تمحورت الإشكالية في (أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات)، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ووصلت الدراسة أن هنالك أثر ايجابي لهذه النسب، ولخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- استخدام القوائم المالية كأداة لبناء نماذج لتقييم الأداء المحاسبي
- معالجة نقاط الضعف للمحافظة على الحقوق والمصالح.²

الدراسة الثالثة: علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء المالي والكشف عن الانحرافات، مذكرة ماجستير في قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، حيث عالج الموضوع الإشكالية (كيفية الاستفادة من التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات

¹ لجرجاوي حليلة خليل، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

² فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، جامعة ال البيت.

في المشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى تقليل التكاليف والكشف عن أفضل البدائل المتاحة)، وهدفت هذه الدراسة إبراز استخدام طرق وأدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على أداء الوحدة الاقتصادية، وكيفية اكتشاف الانحرافات المالية وغير المالية للوحدة الاقتصادية ولخصت نتائج هذه الدراسة كالتالي:

- إن عملية تقويم الأداء لها فائدة كبيرة.
- بعد إجراء تقييم الأداء لشركة الاسمنت السعودية يتضح مدى فعالية ودقة أدوات التحليل المالي.
- هناك تقدماً واضحاً لأداء الشركة موضوع البحث والذي تبرزه القوائم المالية من ناحية تحقيقها للأرباح وتطور مستوى الأرباح من سنة إلى أخرى.
- ملاحظة أن هناك اهتماماً كبيراً من قبل إدارات الدول ومراكز البحوث والدراسات والتي تؤكد كثيراً على عملية تقويم الأداء.
- يعنقد الباحث أن الرقابة على الأداء تحقق الاستخدام الأمثل للموارد عن طريق الاختيار بين البدائل.¹

المطلب الثاني: الدراسات المحلية.

الدراسة الأولى: اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها، دراسة حالة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة- سطيف، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، تمحورت الإشكالية في (هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ولخصت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

- استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.
- قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال ما تمتلكه من أموال.
- قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل.
- تراجع أداء المؤسسة وذلك بسبب عدم استغلال المؤسسة لكل أصولها.²

¹ علي خلف الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء المالي والكشف عن الانحرافات، مذكرة ماجستير في قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

² اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها، دراسة حالة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-سطيف، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع: إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر - باتنة.

الدراسة الثانية: عابد عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، 2002/2001، حيث تمحورت الإشكالية في (ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟)، هدفت الدراسة على التعرف على أداء المؤسسات الاقتصادية، والمعلومات الضرورية لقياس وتقييم أدائها المالي، ولخصت نتائج هذه الدراسة كالتالي:

- إن عملية تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية يتمثل في تقييم أنشطتها في نهاية كل فترة من الزمن.
- يتأثر الأداء في المؤسسة الاقتصادية مجموعة من العوامل والمتغيرات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين، العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة وغير خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في عوامل اقتصادية واجتماعية - وهذه العملية تهدف إلى تحقيق الأهداف المخططة والمحددة مقدما من جهة، وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى.¹

الدراسة الثالثة: تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2017)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، حيث عالجت الإشكالية (كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه اقتصاد السوق الذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية؟)، حيث هدفت هذه الدراسة إبراز الأهمية التي تكتسبها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية وكيف يمكنها أن تساعد على جعل التسيير المالي أداة لمراقبة التسيير واتخاذ القرارات، ولخصت نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- إن تطبيق نظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) يجد المحلل نفسه أمام جداول مالية تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائد في المخطط المحاسبي الوطني (PCN).
- نظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) سوف يؤدي في المستقبل الى تحسين نوعية المعلومات المالية.
- تقييم عناصر الأصول والخصوم سيكون بالقيمة العادلة.
- اعتماد طريقة التكاليف المعيارية التي اصبحت معتمدة من طرف المحاسبة المالية.²

الدراسة الرابعة: مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة محمد بوقرة بومرداس، وتمحورت الإشكالية في (ما هو دور التشخيص المالي في تقييم الأداء

¹ عابد عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة 2002/2001، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

² تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2017)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

المالي شركة التأمين؟) حيث هدفت هذه الدراسة أبرز أهمية التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء في شركة التأمين واستخلاص الطرق والأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي لإبراز نقاط القوة والضعف في الشركة ولخصت نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- استخراج نقاط القوة وتطويرها وتقادي نقاط الضعف.
 - تقييم الأداء في شركة التأمين ذو أهمية كبيرة نظر لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الوفاء بالالتزاماتها .
 - حماية حقوق حملة الوثائق وعدم الإضرار بسوق التأمين والإقتصاد ككل
 - تقييم اداء الشركة عن طريق الإعتماد على التقنيات المالية¹.
- الدراسة الخامسة:** بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء -دراسة حالة شركة إسمنت السعودية -للفترة الممتدة من 2006 -2010، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تمحورت الأشكالية في (هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث، كفيل لتقييم عادل لأسهم الشركات وفقا لمؤشرات تقييم الأداء الحديثة؟) ، حيث هدفت الدراسة الى إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي وإهماله لجوانب الأخرى وتحديد دور المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء في تقييم أسهم الشركات وفقا للقيم العادلة، وخلصت نتائج الدراسة فيما يلي:
- اعتبار التحليل المالي الأساسي الحديث من أهم أدوات التحليل المالي التي تساعد المستثمرين على وضع استراتيجياتهم واهدافهم الاستثمارية.
 - يعد التحليل المالي الأساسي الحديث السبيل الوحيد لإعادة التوازن داخل السوق المالي، نظرا لابتعاده عن التزايد في المضاربة، بل يعمل على الحد منها.
 - يعطي التحليل الأساسي نتائج تحليلية بالشكل اللازم، يستطيع من خلالها المستثمر الوصول إلى أهدافه في ظروف تعد نوعا ما أمانة من مختلف الأخطار المالية.
 - أهدافه في ظروف تعد نوعا ما أمانة من مختلف الأخطار المالية².

¹ مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

² بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء - دراسة حالة شركة إسمنت السعودية -للفترة الممتدة من 2006 -2010، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجرائها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية، أهمها ما يلي:

- ◀ من ناحية الهدف لقد اشتركت جل الدراسات حول هدف رئيسي واحد ان التحليل المالي له أثر كبير في تحقيق التوازن المالي في الشركات انطلاقاً من متغيرات مالية كمية (مؤشرات التوازن ومختلف النسب المالية)، وهو ما تهدف له كل الدراسات منها درساتنا، ولكن لكل طريقته الخاصة في صياغة هدفه، وأسلوبه الخاص في المعالجة.
- ◀ جميع الدراسات اكدت على أهمية التحليل المالي ومعلوماته في اتخاذ القرارات سواء كانت للمديرين أو المستثمرين.
- ◀ إن الدراسات معظمها اعتمدت على استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى تحقيق التوازن المالي لشركات أو المؤسسات وذلك اعتماداً على المؤشرات التوازن المالية ومختلف النسب، واعتمدت الدراسة الحالية على نفس المنهج في هذه الدراسات.
- ◀ معظم الدراسات الأجنبية اعتمدت على عدة حالات في دراسة منها محلية واجنبية، في أهمية التحليل المالي في تحقيق التوازن المالي، عكس الدراسات المحلية التي اعتمدت على حالة وحدة محلية، كما اعتمدت الدراسة الحالية على مؤسسة وحدة محلية.
- ◀ كل الدراسات السابقة اعتمدت على جمع المعلومات المالية من القوائم المالية للشركات، وتحليلها بواسطة أدوات التحليل (مؤشرات التوازن ومختلف النسب المالية).
- ◀ ومع كل هذه التشابهات والاختلافات الموجودة بين هذه الدراسات إلا أنها أجمعت على استنتاج واحد وهو أن التحليل المالي له أثر كبير على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وهذا ما سيتم اختباره على مستوى دراستنا.

الخاتمة :

من هذا الفصل الأول الذي يغطي العموميات حول التحليل المالي وتحليل الأداء ويلقي الضوء على العناصر الرئيسية لموضوع بحثنا ، يمكننا أن نستنتج أن التحليل المالي لا يزال أداة للمراقبة والتقييم و الرقابة الإدارية التي تهدف إلى صياغة تشخيص لأداء الشركة ، وقياس ربحيتها ، ومستوى ديونها ، وملاءتها المالية ، وتقييم توازن الجماهير الموجودة في الميزانية العمومية.

المعلومات المحاسبية هي العنصر الأساسي لهذا التحليل ، مصحوبة بالمعلومات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالشركة أو قطاع نشاطها ، مما يجعل من الممكن العثور على شروط التوازن المالي للشركة و قياس العائد على رأس المال المستثمر

و لقد مكنا هذا الفصل من فهم الأدوات المختلفة المستخدمة لإصدار الحكم على نشاط وأداء الشركة. في الواقع ، هناك عدة طرق لتصوير وتحديد الأدوات والتقنيات المستخدمة في التحليل المالي ، بدءًا من تحليل الميزانية العمومية بالأرصدة المالية إلى التحليل بطريقة النسبة ثم التحليل بواسطة أرصدة الإدارة الوسيطة و قدرة التمويل الذاتي وأخيراً تحليل المردودية.

بعد تقديم المفاهيم الأساسية والعامّة للتحليل المالي ، والمستندات المحاسبية والمالية المختلفة ، وطرق التحليل من خلال مؤشرات التوازن والنسب المختلفة ، سننتقل إلى الجزء التطبيقي من خلال محاولة وضعها موضع التنفيذ هذه المفاهيم المعروضة أعلاه على شركة صناعية جزائرية.

الفصل

الثاني

دراسة حالة المؤسسة الوطنية

تمهيد:

بعدما تطرقنا للجانب النظري في دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ومختلف جوانبه سأنقوم بإسقاط هذه الدراسة النظرية في هذا الفصل على المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الكهرومنزلية ENIEM بولاية تيزي وزو - الجزائر.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء في المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الكهرومنزلية ENIEM في المطالب التالية:

المطلب الأول: تقديم تقديم عام للمؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM

المطلب الثاني: تحليل الهيكل المالي ENIEM

المطلب الثالث: نشاط وأداء شركة ENIEM

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية ENIEM

تعتبر المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية من بين أهم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة من الناحية الاقتصادية وهذا لرفع التحدي، ودفع عجلة التنمية وفق السياسة الاقتصادية المتبعة.

1- تعريف المؤسسة ونشأتها:

1.1- تعريفها:

المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية هي مؤسسة جزائرية عمومية اقتصادية ذات أسهم أكثر من 30 سنة تجربة في عالم الكهرومنزلي تعتبر الرائدة في صناعة الآلات الكهرومنزلية في الجزائر بنوعية منتجاتها، فخدمات مابعد البيع مضمونة عبر كامل التراب الوطني، بالإضافة إلى مهارة عمالها، فبهذا تعد من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تحتل الصدارة على المستوى الوطني، وتساهم في تنمية اقتصاد الوطن.

2.1- نشأتها:

مرت المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (م.و.ص.ك.م) منذ نشأتها بمراحل مختلفة حيث انبثقت عن الشركة الوطنية الإلكترونية (SONELE) قبل أن تظهر إلى الوجود كمؤسسة وطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) وهذا على إثر إعادة هيكلة المؤسسة تبعا للمرسوم رقم 39/83 المؤرخ في 1983/01/02 وفي 1989/10/08 سنة تحولت هذه المؤسسة إلى شركة ذات أسهم برأس مال يقدر 40.000.000.00 دج يسمح لها بتطوير منتجاتها الجديدة كالثلاجات والطباخات والمكيفات، وفي جويلية 1993 ارتفع رأسمال المؤسسة إلى 957.500.000,00 دج، ثم يصل في أكتوبر 1996 إلى 2.957.500.000,00.

2- مراحل المؤسسة:

لقد عرفت المؤسسة عدة مراحل، وذلك منذ إنشائها و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

• المرحلة الأولى (1973 - 1976):

فهي المرحلة التي انطلق مشروع إنجاز المركب (CAM) من طرف المؤسسة الألمانية (DIAG).

• المرحلة الثانية (1976 - 1979):

المركب دخل في مرحلة الإنتاج والتركيب: آلات صغيرة الحجم مثل مطاحن القهوة.

• المرحلة الثالثة (1979 - 1982):

وهي مرحلة تكوين اليد العاملة للتحكم في طرق الإنتاج والتركيب.

• المرحلة الرابعة (1983 – 1985):

وهي المرحلة العامة في تاريخ المؤسسة، حيث في 1983/01/01 تم إعادة هيكلة (SONELEC) التي تحولت إلى (م.و.ص.ك.م) بالمرسوم الرئاسي رقم 19/83.

• المرحلة الخامسة (1985 – 1990):

وهي المرحلة التي سمحت للمؤسسة بتطوير وإنتاج منتجات جديدة كالثلاجات والطباخات، وفي هذه المرحلة أي سنة 1989 تحولت المؤسسة إلى شركة ذات أسهم.

• المرحلة السادسة (1990 – 1995):

وفي هذه الفترة تم انتاج الثلاجات الأفقية بالتعاون مع الشركة اللبنانية (LEMATIC) وإنتاج الثلاجات نوع L 520 .

• المرحلة السابعة (1995 – 1999):

في هذه الفترة أعيد تنظيم هيكل المركب، حيث قسم إلى عدة وحدات وهي:

وحدة التبريد - وحدة الطبخ - وحدة المكيفات الهوائية - وحدة التسويق. وفي سنة 1998 تحصلت المؤسسة على شهادة ايز (ISO 9002) من طرف الهيئة الفرنسية.

وتعتبر المؤسسة الرائدة في هذا المجال من الصناعة في الجزائر، حيث تتوفر على إمكانية هامة مثل الخبرة التي تفوق 30 سنة وعلى يد عاملة مؤهلة، أين كان العدد يقدر ب 665 عامل سنة 1977 ليصل إلى 3500 عامل سنة 1997 ثم ينخفض إلى 2806 عامل سنة، 2003 ليرتفع إلى 3010 عامل ابتداء من سنة 2006.

3- الموقع الجغرافي:

تتواجد المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية في ولاية تيزي وزو بوسط المدينة وبالضبط في شارع ستيتي علي. أما وحداتها الإنتاجية والصناعية تتواجد في قلب المنطقة الصناعية "واد عيسي" حوالي 10 كلم شرق مدينة تيزي وزو، وهي تمتد حوالي 55 هكتار، وهي تابعة إداريا لدائرة تيزي راشد وإلى جانب هذه الوحدات الموجودة في تيزي وزو هناك فرعين آخرين، يتمثل الفرع الأول في فرع "قيلاومب" لصناعة المصابيح الواقع بولاية معسكر، والفرع الثاني هو الخاص بصناعة المنتجات الصحية الموجود بمليانة ولاية عين الدفلى.

4- الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ENIEM:

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة ENIEM من عدة مديريات ووحدات وهي كالتالي:

1.4 - مديريات المؤسسة:

يتم تقسيم المهام والمسؤوليات في المديرية من خلال هيكل تنظيمي ينظم عملها ويقسمها إلى مجموعة من المديريات الفرعية طبق للنصوص والقوانين المنظمة لعملها.

لقد قسمت المؤسسة إلى عدة وحدات والمتمثلة في: وحدة التبريد، وحدة الطبخ، وحدة المكيفات الهوائية، وحدة التسويق، وحدة الخدمات التقنيات، وكل هذه الوحدات متواجدة على مستوى المركب الأجهزة المنزلية (CAM)، ونجد أيضا وحدات خارج الولاية هي الوحدة المتواجدة بمليانة ولاية عين الدفلى، EIMS وفرع المصاييح FILAMP المتواجدة بالمحمدية ولاية معسكر.

بالإضافة إلى المديرية العامة للمؤسسة المتواجدة في مدينة تيزي وزو التي تعتبر الخلية الرئيسة للمؤسسة، حيث منها تأتي القرارات التي تنفذ من طرف الوحدات الأخرى، تتكون 65 عاملا ومسيرا، تنقسم إلى عدة مديريات فرعية هي:

- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية التخطيط ومراقبة التسيير.
- مديرية التسويق والتجارة.
- مديرية التصنيع.

2.4 - وحدات المؤسسة:**✓ وحدة التبريد:**

تقوم هذه الوحدة بإنتاج عدة نماذج من الثلاجات والمجمدات بكل الأحجام وذلك بترخيص من شركة BOSH الألمانية، وتتكون هذه الوحدات من عدة ورشات: ورشة لتحويل الصفائح المعدنية، ورشة للتلحيم، ورشة التركيب.

✓ وحدة التكيف:

هي الوحدة متخصصة في وضع وتركيب مختلف أنواع المكيفات الهوائية بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة الإنتاج والتسليم.

✓ وحدة التسويق:

هي الوحدة المسؤولة عن تسويق مختلف منتجات المؤسسة عبر أنحاء الوطن وتصديرها نحو الخارج، بالإضافة إلى دراسة السوق، إدارة شبكات التوزيع وخدمة العملاء.

✓ وحدة الخدمات التقنية:

تعتبر وحدة دعم للوحدات الأخرى بتقديم الخدمات الضرورية للإنتاج وصيانة الورشات والمباني حيث تقوم بتصليح وسائل الإنتاج والقوالب بالإضافة إلى صناعة قطع الغيار الميكانيكية، وتتكون هذه الوحدة من ورشات مجهزة بالآلات تصنيع ميكانيكية، تجهيزات الإنتاج وتوزيع الضروريات (ماء ساخن، أزوت، هواء مضغوط...) كما تؤمن الوحدات الأخرى، الدراسات المختلفة، النظافة والأمن، أعمال الطباعة...إلخ.

✓ وحدة الطبخ:

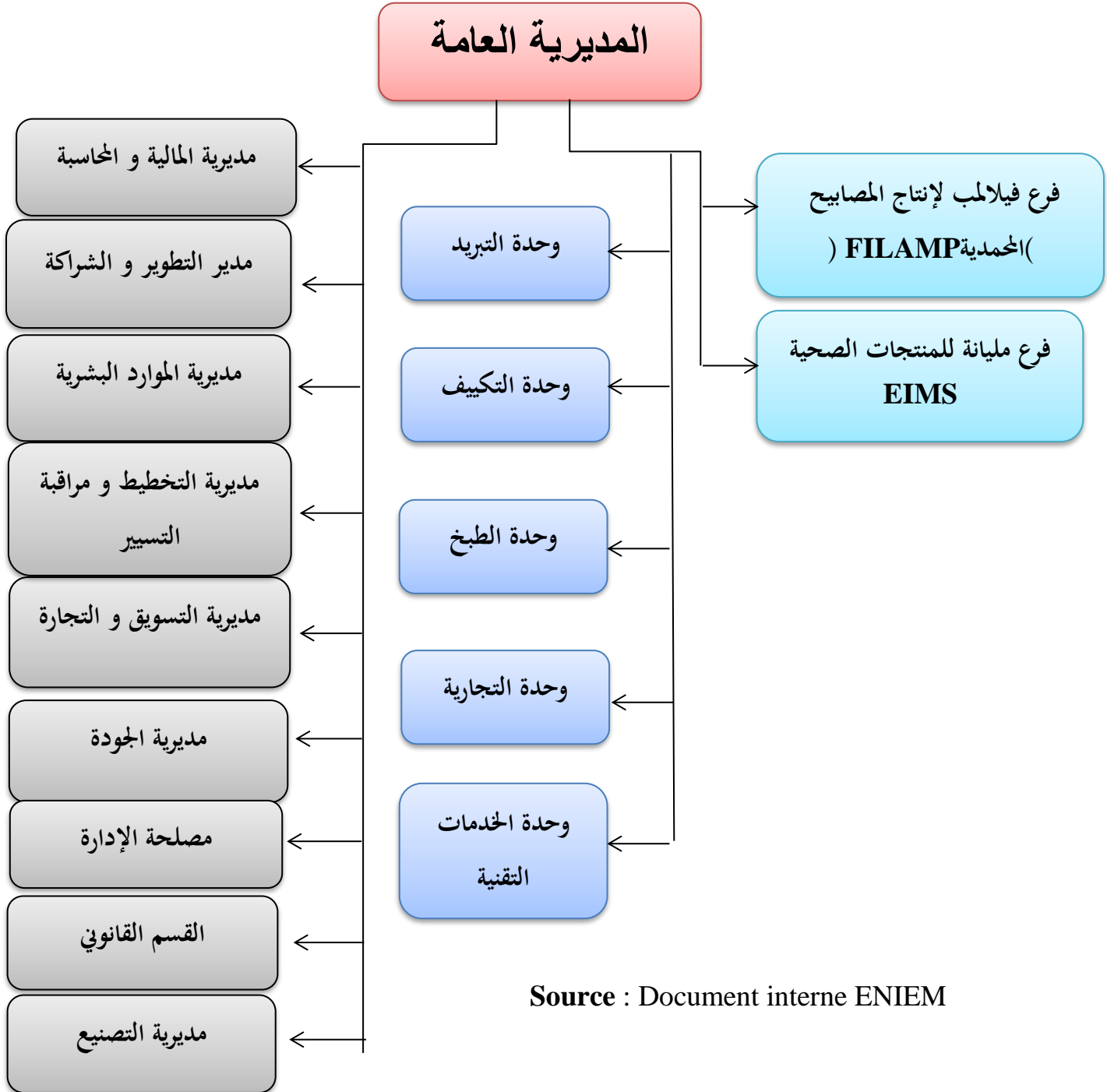
مهمتها إنتاج وتطوير أنواع مختلفة لنماذج أجهزة الطبخ وتتضمن ورشة الإنتاج، مكونات التزويد بالغاز، مصنع الأفران، قطع صفائح الحديد، ورشة لمعالجة وتلبيس المساحة المجهزة، ورشة لتجميع ومخبر التجارب.

بالإضافة إلى الوحدات المذكورة أعلاه، نجد فرعان منفصلان عن المؤسسة إقليميا وهما:

- فرع "فيلالمب" لصناعة المصابيح الذي يتواجد بالمحمدية بولاية معسكر .
- فرع المنتجات الصحية بالمليانة علي مستوي ولاية عين الدفلي المتخصص في صناعة أحواض الغسل

LAVABOS والمغاطس BAIGNOIRES.

الشكل رقم (5): التمثيل البياني لهيكل المديرية العامة ل ENIEM



Source : Document interne ENIEM

5- الهيكل التنظيمي للوحدة التجارية ل ENIEM :

هي وحدة متفرعة عن المؤسسة عن المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية، تقوم بتسويق المنتجات التامة الصنع عبر كامل نقاط البيع لتلبية الطلب الوطني، ويتكون هيكلها التنظيمي من:

1.5- مديرية الوحدة التجارية:

هي عبارة عن مركز للتوجيه واتخاذ القرارات، يتفرع الى:

- ✓ **سكرتيرية:** موجود بالمديرية تهتم بالعمليات الادارية لمديرية الوحدة التجارية.
- ✓ **قانوني رئيسي:** يهتم بالأعمال القانونية، ملفات المنازعات التجارية، وكذلك حالة الخلافات بين الوحدة التجارية ودائنوا المؤسسة.

2.5- مديرية الإدارة العامة والموارد البشرية:

هذا القسم له علاقة مباشرة مع كل الأقسام الأخرى، مهمته السهر على السير الحسن للموارد البشرية للوحدة التجارية، وضع هياكل للتنظيم، شبكات الإعلام الآلي، والإمكانيات العامة.

3.5- مديرية التخطيط والمراقبة الإدارية:

مهمة هذا القسم هو استقبال ومراقبة بعض المعلومات المتعلقة أساسا بمقدار رقم الأعمال المحقق، وهذه الأخيرة تعالج ويتم الإطلاع عليها في المديرية العامة من أجل تقييم وضعية المؤسسة.

4.5- مديرية الخدمات ما بعد البيع:

قسم الخدمات ما بعد البيع يضمن معالجة المنتجات المباعة والغير المباعة لمصلحة البيع المحلي من أجل أن يكون المنتج برسم (طابع) تحمل العلامة ENIEM بضمان أو بدون ضمان.

5.5- مديرية تسيير المخزون:

هذا القسم مكلف بتسيير المحل المركزي للمنتجات التامة الصنع وقطع الغيار لوحدة الإنتاج.

6.5- مديرية التسويق والتصدير:

يضمن عملية الإشهار لمنتجات مؤسسة، ENIEM وذلك بالتعريف بها وإدماجها ضمن اقتصاد السوق، يكمل أيضا إجراءات الاستغلال (عمليات الجمركة، النقل البحري.... الخ).

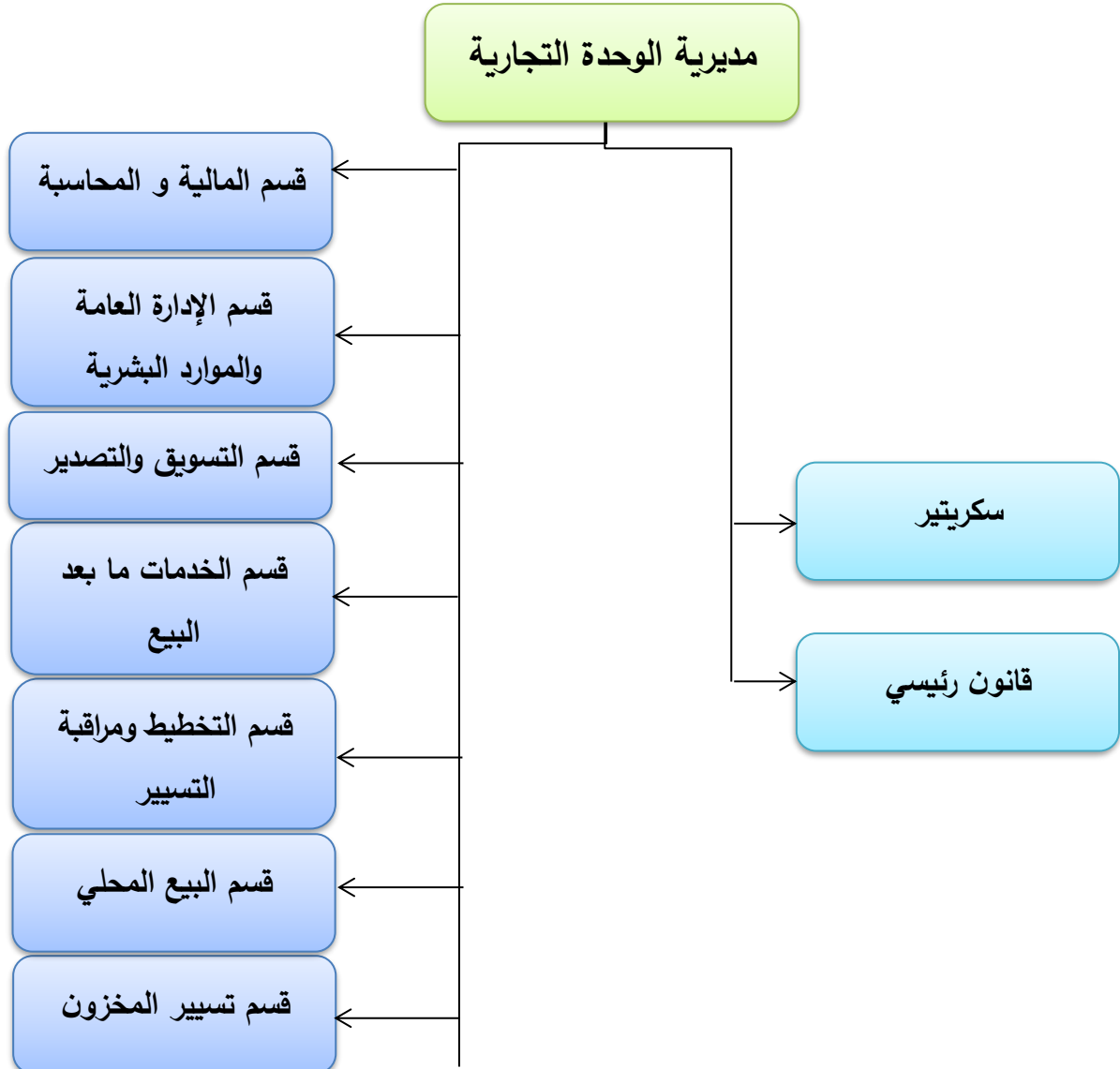
7.5-المديرية المالية والمحاسبة:

مقسمة إلى قسمين، قسم المحاسبة وقسم المالية مهمته ضمان محتوى المحاسبة ومالية الوحدة التجارية وإعداد الميزانية العامة للمؤسسة والمتابعة المستمرة لحسابات الزبائن وتوفير الموارد المالية ومتابعة حسابات مختلف الوحدات.

8.5- المديرية القانونية:

تتكون واجبات المديرية القانونية للمؤسسة في حال حدوث نزاع بين العملاء والموردين بحيث تهتم بحل مشاكلهم، وعلى مستوى هذا الاتجاه يوجد محام مسؤول عن الدراسات القانونية يتبع الاتجاهات ويحل القضايا المؤسسة.

الشكل رقم (6): التمثيل البياني لهيكل الوحدة التجارية ل ENIEM



المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي ENIEM

بعد تقديم المنظمة المضيفة، سنشرع في التحليل المالي بناءً على إعداد البيانات المالية وحساب المؤشرات والنسب المختلفة اللازمة لتقييم الصحة المالية وأداء مؤسسة ENIEM خلال السنوات المالية 2015 و2016 و2017.

1- إعداد القوائم المالية:

ويتطلب الانتقال من ميزانية المحاسبة إلى ميزانية مالية عدداً من عمليات إعادة المعالجة وإعادة الصياغة. غير أن النظام الجديد للمحاسبة والمالية يسهل هذا التحول عن طريق تخفيض عدد إعادة البيانات وعمليات إعادة صياغة الحسابات مع تقديم الميزانية على أساس المعلومات المالية.

سوف نشرع في إعداد الجداول التالية لعرض الميزانيات العمومية المالية والميزانيات العمومية الضخمة لشركة ENIEM للفترة 2015-2016-2017.

أولاً، يتم عرض أصول الميزانية العمومية للشركة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (12): أصول البيانات المالية للأعوام 2015 و 2016 و 2017 (المقومة ب م دج)

الأصول	المبالغ		
	2015	2016	2017
السنة			
الأصول غير الجارية	9 668 281 274,67	9 996 976 482,87	10 044 680 951,27
قيم معنوية	2 759 866,00	4 194 478,54	3 647 328,50
قيم ثابتة	7 988 719 035,28	7 804 076 283,74	7 754 592 788,56
استثمارات قيد التنفيذ	198 376 121,81	510 772 294,79	510 661 926,43
استثمارات مالية	485 000 000,00	485 000 000,00	485 000 000,00
الأصول المالية الأخرى	590 231 254,64	589 969 311,28	597 743 647,96
أصول الضريبية المؤجلة	403 194 996,94	642 964 114,56	693 035 259,82
أصول جارية	7 157 595 106,34	7 975 805 779,98	6 828 763 414,11
قيم لإستغلال	4 668 906 564,74	4 851 047 994,88	4 107 064 936,05
المخزونات	4 668 906 564,74	4 851 447 994,88	4 107 064 936,05
قيم قابلة لتحقيق	2 083 055 411,53	1 840 693 279,87	1 690 738 855,00
زبائن	1 061 407 096,52	748 557 337,19	1 126 031 502,23
زبائن مشكوك فيهم	0,00	35 749 950,83	35 498 360,52
المدينون الآخرون	745 767 943,68	864 870 128,64	477 625 072,39
الضرائب ومايمثلها	275 880 371,33	191 515 863,21	51 583 919,86
قيم جاهزة	405 633 130,07	1 284 064 505,23	1 030 959 623,46
البنك	405 033 148,07	1 239 402 039,19	972 560 926,59
الصندوق	599 982,00	744 482,00	863 221,97
حسابات السلف والإعتمادات	0,00	43 918 384,04	57 535 474,50
مجموع الأصول	16 825 876 381,01	17 972 782 262,85	16 873 444 365,38

المصدر: استنادا إلى البيانات المالية المقدمة للسنوات 2015 و 2016 و 2017

ثم في الجدول أدناه نقدم الخصوم من الميزانية العمومية:

الجدول رقم (13): الخصوم المتعلقة بالبيانات المالية لعامي 2015 و2016 و2017

الخصوم	المبالغ		
	2015	2016	2017
الخصوم غير جارية	14 265 000 296,40	12 861 397 949,91	12 038 715 865,04
أموال دائمة	12 336 578 543,86	11 003 914 659,35	10 000 294,94
رأس المال الصادر	13 114 531 337,69	13 124 531 337,69	13 124 531 337,69
الاحتياطيات القانونية	285 632 234,67	285 632 230,67	285 632 230,67
فائض إعادة التقييم	137 475 497,97	137 475 497,97	137 475 497,97
صافي الدخل	(910 482 042,40)	(1 062 262 089,84)	(378 089 119,36)
الأرباح المحتجزة	(290 578 480,07)	(1 481 462 317,14)	(3 169 255 733,03)
الديون طويلة ومتوسطة الأجل	1 928 421 752,54	1 857 483 290,56	2 038 421 651,10
القروض والديون المالية	1 315 461 188,98	1 515 499 679,10	1 725 499 679,10
الضرائب المؤجلة المستحقة	109 778 089,05	92 967 463,95	72 308 671,72
المخصصات والإيرادات المؤجلة	503 182 474,51	249 016 147,51	240 613 300,28
خصوم جارية	2 560 876 084,61	5 111 384 312,94	4 834 728 500,34
الموردون والحسابات الملحقه	551 742 773,70	563 398 097,89	764 448 861,16
الضرائب	217 372 607,10	219 717 132,32	208 535 454,00
ديون أخرى	401 032 701,01	801 271 985,53	334 349 248,75
خزينة الخصوم	1 390 768 002,80	3 526 997 097,20	3 527 394 936,43
مجموع الخصوم	16 825 876 381,01	17 972 782 262,85	16 873 444 365,38

المصدر: استنادا إلى البيانات المالية المقدمة للسنوات 2015 و2016 و2017

من أجل الحصول على نظرة عامة على بنود الميزانية المالية الرئيسية، سنقوم بإعداد الميزانية المختصرة لكل سنة من السنوات الثلاث. 2015 و2016 و2017

الجدول رقم (14): الميزانية المالية المختصرة العام 2015

أصول	مبالغ	%	خصوم	مبالغ	%
أصول ثابتة	9,668,281,274.67	57,46	أموال دائمة	14,265,000,296.40	84,78
			أموال خاصة	12,336,578,543.86	73,32
			ديون طويل الأجل	1,928,421,752.54	11,46
م اصول متداولة	7,157,5951,06.34	42,54	م ديون قصيرة أ	2,560,876,084.61	15,22
قيم الإستغلال	4,668,906,564.74	27,75	ديون قصيرة الأجل	2,560,876,084.61	15,22
قيم قابلة لتحقيق	2,083,055,411.53	12,38			
قيم جاهزة	405,633,130.07	02,41			
المجموع	16,825,876,381.01	100	المجموع	16,825,876,381.01	100

المصدر: معد من طرف الطالب بناء على التقرير المالي للعام المالي 2015 م

الجدول رقم (15): الميزانية المالية المختصرة العام 2016

أصول	مبالغ	%	خصوم	مبالغ	%
أصول ثابتة	9,996,976,482.87	55,62	أموال دائمة	12,861,397,949.91	71,56
			أموال خاصة	11,003,914,659.35	61,23
			ديون طويل الأجل	1,857,483,290.56	10,33
م اصول متداولة	7,975,805,779.98	44,38	م ديون قصيرة أ	5,111,384,312.94	28,44
قيم لإستغلال	4,851,047,994.88	26,99	ديون قصيرة الأجل	5,111,384,312.94	28,44
قيم قابلة لتحقيق	1,840,693,279.87	10,24			
قيم جاهزة	1,284,064,505.23	07,14			
المجموع	17,972,7822,62.85	100	المجموع	17,972,7822,62.85	100

المصدر: معد من طرف الطالب بناء على التقرير المالي للعام المالي 2016 م

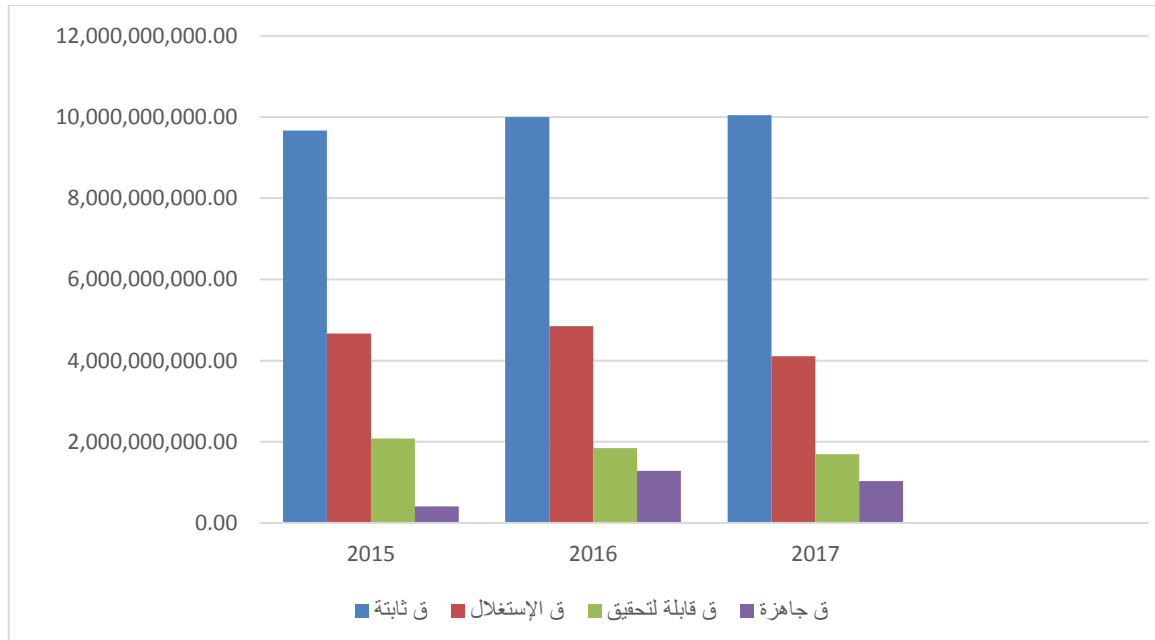
الجدول رقم (16): الميزانية المالية المختصرة العام 2017

اصول	مبالغ	%	خصوم	مبالغ	%
أصول ثابتة	10,044,680,951.27	59,53	أموال دائمة	12,038,715,865,04	71,35
			أموال خاصة	10,000,294,213.94	59,27
			ديون طويل الأجل	2,038,421,651.10	12,08
م اصول متداولة	6 828 763 414.11		م ديون قصيرة أ	4,834 728 500.34	28,65
قيم لإستغلال	4,107,064,936.05	24,34	ديون قصيرة الأجل	4,834,728,500.34	28,65
قيم قابلة لتحقيق	1,690,738,855.00	10,02			
قيم جاهزة	1,030,959,623.06	06,11			
المجموع	16,873,444,365.38	100	المجموع	16,873,444,365.38	100

المصدر: معد من طرف الطالب بناء على التقرير المالي للعام المالي 2017 م

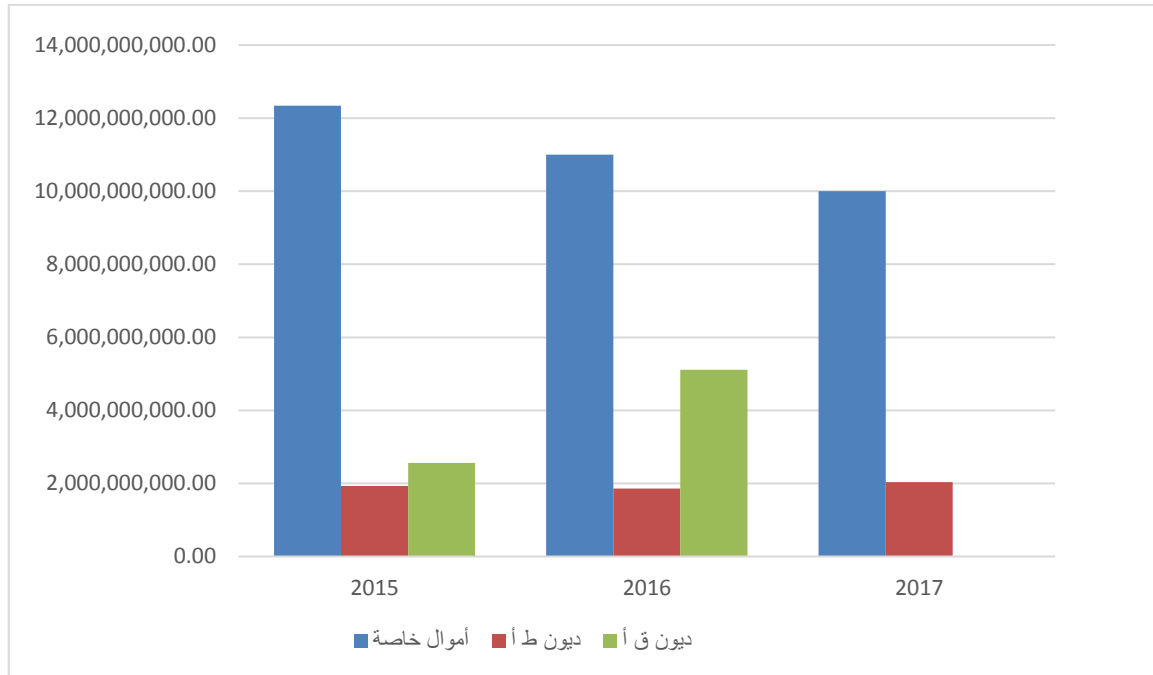
بعد تقديم الميزانيات العمومية للشركة والميزانيات المالية المختصرة، سنمثل المبالغ الموضحة في التمثيل البياني، أولاً الأصول الميزانية اثم من التزامات الميزانية.

الشكل رقم (7): الشكل البياني لأصول الميزانيات المالية لسنوات الثلاثة 2015 و 2016 و 2017



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الميزانية المالية لسنوات الثلاثة.

الشكل رقم (8): الشكل البياني لخصوم الميزانيات المالية لسنوات الثلاثة 2015 و2016 و2017



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الميزانية المالية لسنوات الثلاثة 2015-2016-2017.

• تفسير:

الموجودات غير المتداولة:

تمثل الأصول الثابتة جزءًا كبيرًا من إجمالي الأصول خلال السنوات المالية الثلاث. بلغت نسبة الأصول غير المتداولة بالنسبة إلى إجمالي الأصول 57.46% في عام 2015 ونسبة 55.62% في عام 2016 و 59.53% في عام 2017، وهو أمر طبيعي بالنسبة لشركة صناعية.

أصول متداولة:

نلاحظ أن الأصول المتداولة قد تذبذبت خلال السنوات الثلاث، حيث وصلت إلى 42.54% في عام 2015، و44.38% في عام 2016. وتفسر هذه النتيجة بانخفاض في الذمم المدينة وما شابهها 277 م دج وحيث شاهدة زيادة حادة في السيولة النقدية وما في حكمها (البنك) 878 م دج (4.73%) مقارنة بالعام السابق، وهذه الزيادة تتجاوز معيار 5%، مما يعني أن الشركة ليس لديها إدارة نقدية جيدة. و40.47% في عام 2017 م سببها انخفاض المخزونات بواقع 744 م دج مقارنة بالعام السابق.

• المطلوبات غير المتداولة:

رأس المال الدائم:

حيث نلاحظ أن حصة رأس المال سجلت نسباً متناقصة فيما يتعلق بإجمالي المطلوبات خلال السنوات الثلاث، لتصل على التوالي 73.31% في 2015، 61.23% في 2016 و 59.27% في عام 2017. تعود هذه التقلبات إلى صافي النتائج (الدخل) السلبية المتولدة خلال السنوات المالية الثلاث المدروسة والسنة التي سبقتها (2014).

الديون طويلة ومتوسطة الأجل:

لوحظت تغيرات بنسبة 11.46% في عام 2015، 10.33% في 2016 و 12.08% في 2017 بسبب زيادة الاقتراضات والديون المالية وانخفاض الالتزامات الضريبية المؤجلة والمخصصات والإيرادات المؤجلة.

الديون قصيرة الأجل:

بلغت الديون قصيرة الأجل 15.22% في عام 2015، وهي زيادة ملحوظة بلغت 28.44% في عام 2016 و 28.65% في عام 2017. وترجع هذه التقلبات في الخصوم الجارية إلى زيادة في مبالغ الموردون والحسابات الملحقة والضرائب على الأعباء والخسائر والديون قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها من المؤسسة الأم والديون المستحقة للشركاء والشركات المرتبطة بها، لاحظنا أن الشركة تعتمد على مصادر التمويل الخاصة، وبالتالي تحقيق الاستقلال المالي للمؤسسة.

1- تحليل التوازن المالي بلمؤشرات المالية:

سننتقل أدناه لحساب رأس مال العامل (FRNG) وإحتياجات رأس مال العامل (BFR) والخزينة (TN)

1.1 - حساب رأس مال العامل (FR):

يتم حساب رأس المال العامل (FRNG) بطريقتين:

1.1.1 - الطريقة الأولى (من أعلى الميزانية):

تتمثل هذه الطريقة في حساب FRNG وفقاً للحسابات الموجودة في أعلى الميزانية وفقاً للصيغة التالية:

$$FRNG = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الجدول رقم (17): حسابات رأس المال العامل (FRNG) (1)

السنة/البيان	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	14 265 000 296,40	12 861 397 949,91	12 038 715 865,04
الأصول الثابتة	9 668 281 274,67	9 996 976 482,87	10 044 680 951,27
FRNG	4,596,719,021.73	2,864,421,467.04	1,994,034,913.77

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015

• تعليق:

من الجدول أعلاه، يمكننا أن نرى أن FRNG الذي تم إصداره خلال السنوات الثلاث موجب، وهذا يعني أن الأموال الدائمة يتم تمويلها بالكامل من خلال الأصول الثابتة مع تحرير هامش أمان يمثل حصة رأس المال الدائم المتبقي بعد تمويل الأصول الثابتة التي تعمل على تمويل جزء من الأصول المتداولة.

ويمكن تفسير المبالغ المتناقصة لـ FRNG من سنة مالية إلى أخرى من خلال النتائج السلبية التي حققتها الشركة في السنة المالية 2014. ومما سبق نستنتج أن المؤسسة ENIEM في حالة توازن مالي.

2.1.1 - الطريقة الثانية (من أسفل الميزانية):

تتمثل هذه الطريقة في حساب FRNG وفقاً للحسابات الموجودة في أسفل الميزانية وفقاً للصيغة التالية:

$$\text{FRNG} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصير الأجل}$$

الجدول رقم (18): حسابات رأس المال العامل (FRNG) (2)

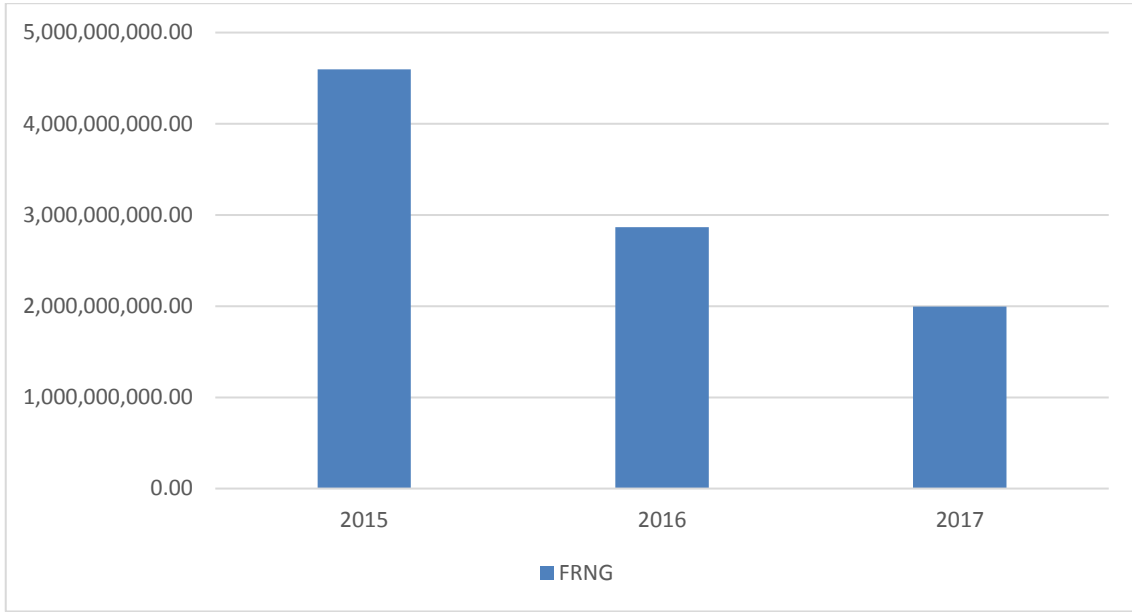
السنة/البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	7 157 959 106,34	7 975 805 779,98	6 828 763 414,11
ديون قصير الأجل	2 560 876 084,61	5 111 384 312,94	4 834 728 500,34
FRNG	4 596 719 021,73	2 864 421 467,04	1 994 034 913,77

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015

نلاحظ أن مؤسسة ENIEM تحقق توازناً مالياً، وهذا يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية المطلوبات المتداولة (الديون قصيرة الأجل) التي تعود بالنفع على الشركة.

وكذلك يرجع الانخفاض الملحوظ في FRNG في عام 2016 إلى الزيادة في القروض المصرفية مقارنة بالعام السابق. وسوف نوضح التباين في FRNG خلال السنوات الثلاث التي تمت دراستها من خلال تمثيلها بواسطة الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (9): الشكل البياني لي رأس مال العامل FRNG السنوات الثلاثة 2015 و 2016 و 2017



المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015.

لتأكيد حساباتنا، يمكننا أن نلاحظ على الرسم البياني أن FRNG خضع لانخفاض خلال الفترة المدروسة التي تتراوح من 4500 م دج إلى 2000 م دج.

2.1 - حساب إحتياجات رأس مال العامل (BFR):

بعد FRNG، سنشرح في حساب BFR وفقا للصيغة التالية:

احتياج رأس المال العامل =

(الأصول المتداولة - ق القابلة لتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

الجدول رقم (19): حساب إحتياجات رأس مال العامل (BFR)

السنة / البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة (1)	4,668,906,564.74	4,851,047,994.98	4,834,728,500.34
القيم القابلة لتحقيق (2)	2,083,055,411.53	1,840,693,279.87	1,725,499,679.10
(د ق أ - س مصرفية) (3)	1,170,108,081.81	1,584,387,215.74	1,307,333,563.91
BFR = 1+2 - 3	5,581,853,894.46	5,107,354,059.11	5,252,894,615.53

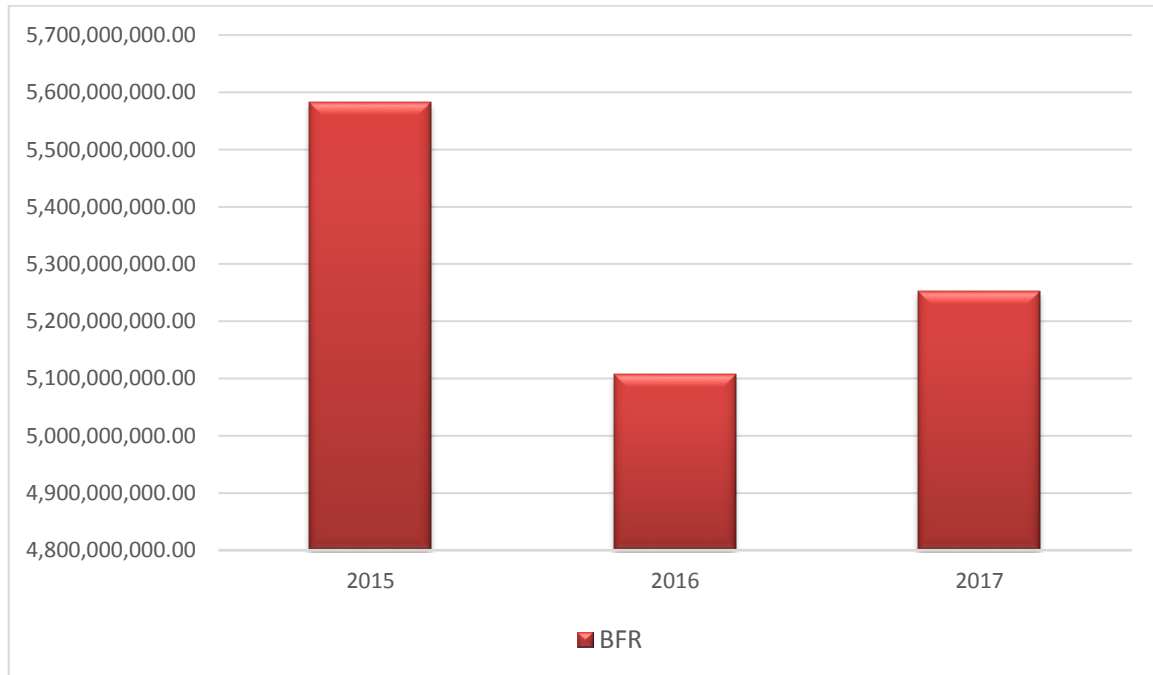
المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015

تفسير إحتياجات رأس المال العامل (BFR):

حيث نلاحظ وجود معدل إيجابي للأموال خلال السنوات الثلاثة وأن إحتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة القصيرة الأجل، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة أن تمول إحتياجاتها القصيرة الأجل من رأس مالها العامل ولكن لا تزال المؤسسة غير مؤمنة حيث ليست في صحة مالية جيدة على المدى القصير.

وفي عام 2016 نلاحظ انخفاض حاد في BFR ومن ناحية أخرى نلاحظ زيادة الديون القصيرة الأجل وانخفاض القيم القابلة للتحقيق من ناحية أخرى. وسوف نقدم هذا الاختلاف من BFR في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لإحتياجات رأس مال العامل



المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015.

تفسير:

يظهر الانخفاض في BFR خلال عام 2016 بشكل أكثر وضوحًا على الرسم البياني، مع ذلك فإنه يخضع لزيادة خلال عام 2017، وهو مبلغ ليس مرتفعًا ولكنه لا يزال ضارًا للشركة.

وهذا مايقودنا إلى التفكير في بعض التوصيات لتمكين الشركة من تقليل إحتياجات رأس مالها العامل، والتي تأتي على النحو التالي:

- تخفيض المخزونات: هذا الموقف يجعل من الممكن تقليل إحتياجاتها مما يترجم إلى انخفاض في الأصول المتداولة.
- التفاوض بشأن المواعيد النهائية لسداد لمورديها: من خلال الحصول على مواعيد نهائية أطول من مورديها، وتزويد الشركة من ديون مورديها، مما يؤدي إلى زيادة التزاماتها الحالية.
- بنفس الطريقة التي تسعى بها الشركة إلى زيادة التزاماتها المتداولة، يمكنها تعدي إحتياجات رأس المال العامل عن طريق تقليل المواعيد النهائية لعملائها.

3.1- حساب الخزينة (TN):

سنقوم بحساب الخزينة وفق طريقتين:

1.3.1- الطريقة الأولى: سنحسب في الجدول أدناه الخزينة TN وفقا للطريقة الأولى وهذا حسب الصيغة

التالية:

$$\text{رأس مال العامل} - \text{إحتياج رأس مال العامل TN} =$$

الجدول رقم (20): حساب الخزينة (ط1)

السنة / البيان	2015	2016	2017
FRNG	4,596,719,021.7	2,864,421,467.04	1,994,034,913.77
BFR	5,581,853,894.46	5,107,354,059.01	4,490,470,227.14
TN	-985,134,872.73	-2,242,932,591.97	-2,496,435,313.37

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على البيانات المالية للسنة المالية 2015/2016/2017

2.3.1- الطريقة الثانية: سنحسب في الجدول أدناه الخزينة TN وفقا للطريقة الثانية وهذا حسب الصيغة

التالية:

$$\text{TN} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

الجدول رقم (21): حساب الخزينة (ط2)

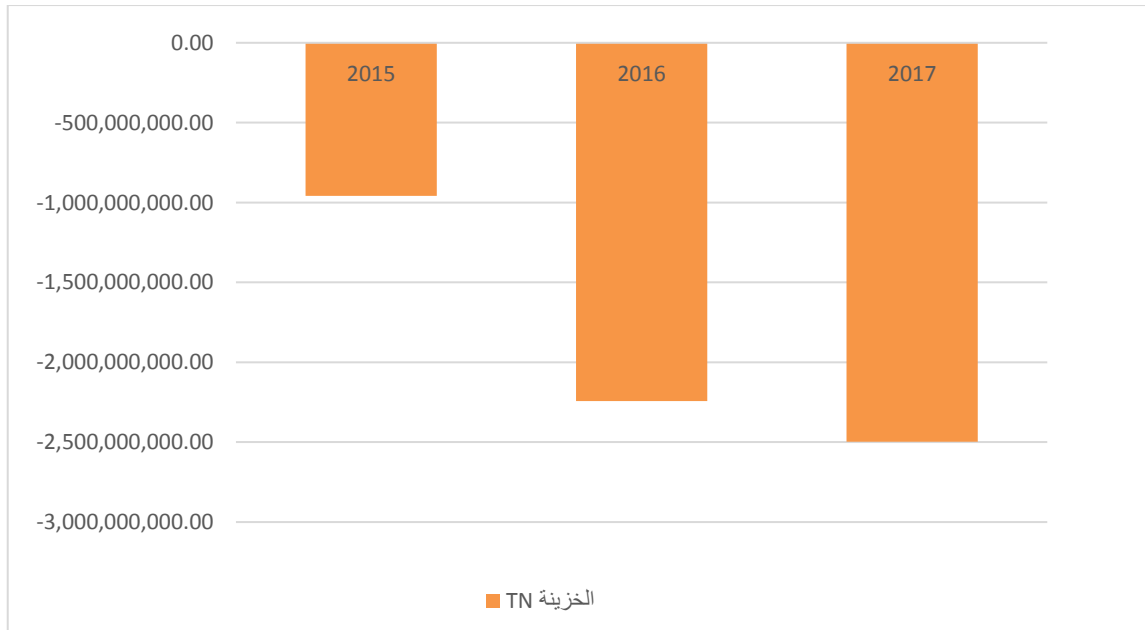
السنة / البيان	2015	2016	2017
خزينة الأصول	405,633,130.07	1,284,064,505.23	1,030,959,623.06
خزينة الخصوم	1,390,768,002.80	3,526,997,097.20	3,527,394,936.43
TN	-985,134,872.73	-2,242,932,591.97	-2,496,435,313.37

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المالية للسنة المالية 2017/2016/2015

تعليق:

وفقاً لهذين الجدولين، يمكن ملاحظة أن الشركة تحقق تدفقات نقدية سلبية (تدهور مستمر) طوال الفترة المدروسة، مما يعني أن مؤسسة ENIEM ليس لديها موارد مالية كافية للوفاء بديونها. على المدى القصير وأن راس مال العامل (FRNG) يلبي جزءاً فقط من احتياجاتها، وهو ما يفسر اللجوء المفرط للشركة إلى القروض المصرفية. الرسم البياني أدناه سيسمح لنا برؤية درجة الاختلاف بين كل من السنوات المدروسة.

الشكل رقم (11): التمثيل البياني للخزينة (TN)



المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015.

تفسير الرسم البياني ل لخزينة TN:

لذلك نلاحظ وفقاً للرسم البياني أن TN تنخفض إلى حالة سلبية، ويمثل هذا الانخفاض خطراً مالياً قصير الأجل، إذا لم تتمكن الشركة من زيادة مواردها المالية طويلة الأجل أو الحد من احتياجاتها على المدى

القصور، هذا الخطر هو قبل كل شيء مشكلة اعتماد مؤسسة ENIEM المالي على دائنيها. وهذا الموقف هو نتيجة لعوامل داخلية مثل سوء استخدام الموارد المالية المتاحة أو العوامل الخارجية أثناء الركود وهي مرحلة يتم فيها موازنة استخدام الموارد، أو تقديم مبلغ إضافي من الأموال الدائمة التي تمثل مقدار العجز.

2- تحليل تطور مؤشرات الميزان المالي:

سنعرض في الجدول التالي التطور للمؤشرات المالية الثلاثة على مدى السنوات الثلاث التي ذكرناها سابقاً

الجدول رقم (22): تحليل تطور مؤشرات الميزان المالي.

البيان	2015	2016	2017
FRNG	4,596,719,021.7	2,864,421,467.04	1,994,034,913.77
التغير في FRNG	-	-1,732,297,554.69	-870,386,553.27
نسبة التغير في FRNG	-	-37.68 %	-30.39 %
BFR	5,581,853,894.46	5,107,354,059.01	4,490,470,227.14
التغير في BFR	-	-474,499,835.45	-616,883,831.87
نسبة التغير في BFR	-	-8.50 %	-12.09 %
TN	-985,134,872.73	2,242,932,591.97	2,496,435,313.37
التغير في TN	-	-1,257,797,719.24	-253,502,721.40
نسبة التغير في TN	-	127.68 %	11.30 %

المصدر: من إعداد الطالب استناداً إلى البيانات المالية 2015 و 2016 و 2017

التعليق: يوضح هذا الجدول ما يلي:

- نلاحظ أن إجمالي صافي رأس المال العامل في انحدار مستمر، فقد سجل مبلغاً من (1.732) م دج في عام 2016 و(870) م دج في عام 2017، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التغير في رأس المال الدائم، والتغيرات في الأرباح أو الخسارة في السنة، والتغيرات في الأصول الثابتة. ولا يغطي صافي الموارد التي تولدها المؤسسة جميع إحتياجات رأس مال العامل الناتجة عن أنشطة الشركة.
- نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل مرتفعة خلال السنوات الثلاث، مما يعني أن الخصوم المتداولة لا يمكن أن تمويل الأصول المتداولة.

- نلاحظ انخفاض الخزينة بشكل مستمر خلال السنوات المالية الثلاث، وهذا يعني أن إحتياجات رأس المال العامل تزداد بنسبة أعلى من إجمالي رأس المال العامل الصافي.

3- التحليل بطريقة النسبة المالية:

بالإضافة إلى طريقة المؤشرات، يمكننا تحليل وضع الشركة بطريقة النسبة عن طريق حساب النسب التالية:

1.3-نسب التمويل:

وهي تتألف من ثلاث نسب رئيسية، نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الخاص نسبة الإستقلالية المالية نسبة التمويل الخارجي.

الجدول رقم (23): حسب نسب التمويل

النسبة	صيغة الحساب	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الدائمة الأموال}}{\text{الأصول الثابتة}}$	1.48%	1.29 %	1.20 %
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	1.28 %	1.10 %	0.99 %
نسبة الإستقلالية المالية	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	0.73 %	0.61 %	0.59 %
نسبة التمويل الخارجي	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.27 %	0.39 %	0.41 %

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017.

• تعليق:

- نسبة التمويل الدائم: نلاحظ ان هذه النسبة أكبر من 1 خلال هذه الفترة، مما يعني أن رأس المال العامل إيجابي، لذلك يمكن للشركة تغطية جميع الأصول الثابتة بموالها الدائمة التي لديها هامش أمان مالي يسمح لها بتلبية إحتياجاتها من دورة التشغيل.
- نسبة التمويل الخاص: نلاحظ على مدى السنوات الثلاث، أنه كانت هناك نسبة تمويل خاصة بها تزيد عن 0.5، مما يعني أن الشركة ENIEM كانت قادرة على تمويل أصولها الثابتة بمواردها الخاصة.

- نسبة الإستقلالية المالية: نلاحظ ان هذه النسبة أكبر من 0.5 في السنوات الثلاث 2015، 2016 و2017، وهد ما يدل على أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية عالية جدا وغير مثقلة بالديون.
 - نسبة التمويل الخارجي: نلاحظ ان هذه النسبة أقل من 0.5 في السنوات الثلاث، وهذا مايدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.
- 2.3-نسب السيولة:

وهي تتألف من ثلاث نسب رئيسية، وهي نسبة السيولة العامة، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة السيولة النقدية، والتي سنقدمها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (24): حساب نسب السيولة

النسبة	صيغة الرياضية	2015	2016	2017
النسبة العامة	$\frac{\text{اصول متداولة}}{\text{ديون قصير الأجل}}$	2.79	1.56	1.41
النسبة السريعة	$\frac{\text{قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق}}{\text{ديون قصير الأجل}}$	0.97	0.61	0.56
النسبة النقدية	$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصير الأجل}}$	0.16	0.36	0.21

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017.

• تعليق:

- النسبة السيولة العامة: ويبين الجدول أعلاه أن النسبة أعلى من 1 خلال السنوات الثلاث مما يعني أن شركة لديها أصولا حقيقية تقل عن سنة واحدة يمكنها تحويلها إلى سيولة لمواجهة هذه الديون المالية القصيرة الأجل (الأكثر إستحقاقا).
- النسبة السيولة السريعة: وتشير النتائج التي تحققت في الجدول أعلاه إلى أن النسبة أعلى من 0.5 خلال السنوات الثلاث مما يعني أن لدى الشركة القدرة على سداد ديونها القصيرة الأجل من مستحقاتها بالإضافة إلى انخفاض متتالي في هذه النسبة ويرجع ذلك إلى زيادة في القروض المصرفية.
- النسبة السيولة النقدية: نلاحظ في الجدول أعلاه أن النسبة أقل من 0.2 خلال عام 2015، مما يعني أن ENIEM لا تستطيع الوفاء بجزء بديونها من خلال القيم الجاهزة والقيم القابلة لتحقيق، ومن ناحية أخرى في عامي 2016 و2017 ستشهد زيادة، لتتجاوز 0.3 في 2016 و0.2 في 2017 مما يعني توافر هذه الشركة على القيم الجاهزة والقيم القابلة لتحقيق والتي يمكن أن يسدد 36% و21% على التوالي من ديونها على الفور.

3.3- نسب النشاط:

تتعلق هذه النسب بأوقات تحول بعض العناصر، مثل إجمالي الأصول دوران الزبائن دوران الموردين.... إلخ.

❖ معدل دوران إجمالي الأصول:

الجدول رقم (25): دوران إجمالي الأصول

البيان	صيغة الرياضية	2015	2016	2017
دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	0.32	0.25	0.23
دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	0.57	0.44	0.39
دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الجارية}}$	0.75	0.55	0.57

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017.

تفسير:

نلاحظ من الجدول أعلاه، انه في كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره (0.32، 0.25، 0.23) على التوالي، خلال 3 سنوات وانه في انخفاض مستمر، وهو ما يدل على فشل الإدارة في استخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة، وأن لمؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها هذا يعني أن المؤسسة لايمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال.

وأما فيما يتعلق بمعدل دوران الأصول غير جارية، فإنه في كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره (0.57، 0.44، 0.39)، ونلاحظ أنه في انخفاض في مستمر، وهو ما يدل على عدم كفاءة الإدارة في إستغلال الأصول وتوليد مبيعات منها، وانخفاض في الأداء التشغيلي للمؤسسة وهو مايلزم إدارة المؤسسة باستغلال كل أصولها أو بيع جزء منها.

وأما فيما يتعلق بمعدل دوران الأصول الجارية، أنه في كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره (0.75، 0.55، 0.57)، على التوالي خلال الثلاثة سنوات، ونلاحظ عدم كفاءة استخدام الإدارة الأصول الثابتة في الإنتاج، وسوء تسير المخزونات.

❖ معدل دوران الزبائن: وهو يعكس الوقت المسموح به لزبائن لدفع ديونهم.

معدل دوران الزبائن = الزبائن والحسابات المماثلة / رقم الأعمال متضمن الرسم * 360

الجدول رقم (26): معدل دوران الزبائن.

البيان	2015	2016	2017
الزبائن والحسابات المماثلة	1 461 444 766.98	1 204 878 924.19	1 581 018 107.46
رقم الأعمال متضمن الرسم	6 296 131 129.65	5 175 837 106.95	4 646 297 957.55
مهلة دوران الزبائن	84 يوم	84 يوم	122 يوم
متوسط مهلة دوران الزبائن	$97 = \frac{84 + 84 + 122}{3}$ يوم		

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017.

تعليق:

نلاحظ أن متوسط تأخير تحصيل العملاء (الزبائن) مهم جداً وهذا يرجع إلى:

- ◀ التوجه نحو نوع من العملاء يتطلب مواعيد نهائية أطول (هيئة عامة، رعاية اجتماعية، إلخ).
- ◀ صعوبات التدفق النقدي لبعض العملاء الذين لا يستطيعون الوفاء بالمواعيد النهائية؛
- ◀ تميل الممارسة التجارية إلى منح شروط دفع إضافية للعملاء لزيادة حجم المبيعات.

❖ معدل دوران الموردين:

يترجم الوقت المسموح به للشركة لسداد ديونها.

دوران الموردين = الموردون والحسابات المماثلة / المشتريات متضمن الرسم * 360

الجدول رقم (27): معدل دوران الموردين

البيان	2015	2016	2017
الموردون والحسابات المماثلة	3533 453 676.78	545 393 325.71	720 448 599.99
المشتريات متضمن الرسم	3 902 041 486.40	3 687 929 534.28	2 453 827 424.43
مهلة دوران العملاء	49 يوم	53 يوم	106 يوم
متوسط مهلة دوران العملاء	$69 = \frac{49 + 53 + 106}{3}$ يوم		

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017.

• تعليق:

يوضح الجدول أعلاه أن متوسط فترة الدفع لائتمانات الموردين أقل بكثير من فترة العملاء، ويمكننا أن نرى أن ENIEM ليست في وضع جيد، نظراً لأن ديون الموردين الخاصة بها مستحقة قبل ديون الزبائن ونلاحظ في الدراسات أن الشركة تواجه صعوبات في تسوية ديون الموردين وذلك لأن لديها خزينة سلبية خلال السنوات المالية الثلاث، ولهذا، يجب على ENIEM إيجاد حلول للتحكم بشكل أفضل في دورة التشغيل الخاصة بها، على سبيل المثال:

- تحسين إدارة المخزون.
- وضع سياسة خصم تجارية لتشجيع العملاء على الدفع نقدًا؛
- مراجعة سياسة التفاوض الخاصة بها.
- استعادة ثقة الموردين والتفاوض معهم على شروط دفع أفضل.

المبحث الثالث: تحليل نشاط وأداء ENIEM

سنحاول من خلال هذا القسم تحليل نشاط ENIEM وتقييم أدائه باستخدام التحليل بواسطة الأرصدة الوسيطة لتسيير (SIG). التي أنشئت من حسابات أرباح وخسائر الشركة والقدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.

1- تحليل نشاط:

في هذا الجزء ومن جداول حسابات النتائج (2015 و 2016 و 2017) الخاصة بشركة ENIE، سنعرض تطور أرصدة الإدارة الوسيطة ونحدد قدرة الشركة على التمويل الذاتي وتفسيراتها.

1.1 - تحليل أرصدة الوسيطة لتسيير (SIG):

سنبدأ حساب نظام (SIG) باستخدام جداول حسابات النتائج.

الجدول رقم (28): الأرصدة الوسيطة للأعوام 2015 و 2016 و 2017

2017	2016	2015	البيان	
3 904 452 065,17	4 423 792 399,17	5 381 308 657,82	الانتاج المباع	70
-	-	-	البضائع المباعة	70
3 904 452 065,17	4 423 792 399,17	5 381 308 657,82	رقم الأعمال	70
3 904 452 065,17 -	4 423 792 399,17	5 381 308 657,82	الانتاج المباع	70
480 662 851,05	279 677 072,11	-288 790 988,80	الإنتاج المخزن	72
2 284 949,18	1 628 986,30	8313 643,89	الإنتاج المثبت	73
-	-	-	إعانات الاستغلال	74
3 426 074 163,30	4 705 098 457,51	5 100 831 312,91	إنتاج السنة المالية	01
2 317 506 659,37	3 468 412 606, 34	3 704 299 351,00	المشتريات المستهلكة	60
38 337 413,51	56 305 567,66	89 140 384,21	الخدمات الخارجية	61
97 983 351,55	163 211 360,28	108 601 751,19	الاستهلاكات الأخرى	62
2 453 827 424,43	3 687 929 534,28	3 902 041 486,40	استهلاك السنة المالية	02
972 246 738,87	1 017 168 923,23	1 198 789826,51	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	03
			3 =	
1 180 109 954,98	1 462 315 392,41	1 488 238 339,33	أعباء المستخدمين	63
44 260 808,74	56 551 681,88	90 310243,16	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	64
-252 124 024,85	-501 698 151,06	-379 758 755,98	إجمالي فائض الاستغلال	04

94 944 494,88	77 886 383,02	69 169 979,62	المنتجات العملياتية الأخرى	75
101 525 448,81	599 474 194,61	430 957 821,27	الأعباء العملياتية الأخرى	65
276 913 193,30	420 643 283,25	700 093 329,28	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
53 562 728,59	307 144 184,95	285 551 044,24	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	78
-482 055 443,49	-1 136 785 060,95	-1 156 088 882,67	النتيجة العملياتية	05
21 676 170,42	20 915 864,73	67 754 834,93	المنتجات المالية	76
23 822 620,70	160 979 589,76	123 964 554,75	الأعباء المالية	66
-2 146 450,28	-140 063 725,03	-56 209 719,82	النتيجة المالية	06
-484 201 893,77	-1 276 848 785,98	-1 212 298 602,49	النتيجة العادية قبل الضرائب 7=(6+5)	07
-90 071 145,26	-199 674 863,70	-301 816 560,09	فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول	692
-16 051 629,15	-14 921 832,44	-	فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم	693
10 000,00	10 000,00	0,00	الضرائب المستحقة على النتيجة	695
0,00	0,00	0,00	العادية الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	696
3 596 257 557,19	5 111 044 890,21	5 523 307 171,70	مجموع منتجات الأنشطة العادية	
3 974 346 676,55	6 173 306 980,05	6 433 789 214,10	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
- 378 089 119,36	-1 062 262 089,84	-910 482 042,40	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	08
0,00	0,00	0,00	عناصر غير عادية - منتجات	77
0,00	0,00	0,00	عناصر غير عادية - أعباء	67
0,00	0,00	0,00	النتيجة الغير العادية	09
-378 089 119,36	-1 062 262 089,84	-910 482 042,40	صافي نتيجة السنة المالية	10

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا، على وثائق المؤسسة لسنوات الثلاثة 2015.2016.2017

• تعليق على جدول الأرصدة الوسيطة:

- رقم الأعمال (CA):

وفقاً للسنوات المالية 2015 و 2016 و 2017 المدروسة، من الواضح أن ENIEM قد شهد تقلبات في مستوى المبيعات، حيث انخفض من (5381 م دج) في عام 2015 إلى (423 م دج) في عام 2016 و (م دج 3904) وفي عام 2017، وجاءت هذه الانخفاضات نتيجة الانخفاض المستمر في مستوى المبيعات والذي يقدر ب (957 م دج) بين عامي 2015 و 2016، ومبلغ (519 م دج) بين عامي 2016 و 2017 للإنتاج للعام.

- إنتاج السنة المالية:

ويمكن ملاحظة أن إنتاج ENIEM انخفض خلال السنوات الثلاث. وقد تم الانتقال من 5,100 م دج في عام 2015 إلى 4,705 م دج في عام 2016 و3426 م دج في عام 2017. وكان ذلك نتيجة لانخفاض في حجم المبيعات، مما زاد من مخزونها من الإنتاج لعام 2016 والانخفاض في السنوات الأخرى بسبب انخفاض الإنتاج.

- القيمة المضافة VA:

نظرا للثروة التي أنشأتها الشركة بشكل عام، فقد انخفضت القيمة المضافة للشركة من (1198 م دج) في عام 2015 إلى (1017 م دج) في عام 2016 إلى (792 م دج) في عام 2017، انخفاض قدره (181) مليون دينار و44 مليون دينار للسنوات المالية 2016 و2017، على التوالي، وذلك نتيجة لانخفاض مستوى المبيعات للسنوات الثلاث.

- إجمالي فائز الإستغلال:

نلاحظ نقص إجمالي فائز الإستغلال بسبب انخفاض الإنتاج و المبيعات والقيمة المضافة بقيمة (121 م دج) بين عامي 2015 و2016، حيث أن السنة المالية 2017 تشهد تحسناً في قيمة EBE تبلغ (249 م دج) ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أعباء المستخدمين بالمقارنة بالسنوات السابقة بمبلغ (282 م دج).

- النتيجة العملياتية:

ونلاحظ أنها سلبية ويفسر بانخفاض في مستويات القيمة المضافة وأوجه الإختلاف في النتيجة التشغيلية المسجلة خلال السنوات الثلاث لمبالغ (1,156) م دج في عام 2015، (482) م دج في عام 2016 وبـ (1 136) م دج في عام 2017. وخلال هذا العام والعام السابق كان هناك تحسن قدره (193) م دج في عام 2016 و(467) م دج في عام 2017 بسبب انخفاض في المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة والزيادة في المنتوجات العملياتية الأخرى.

- النتيجة العادية قبل الضرائب:

خلال السنوات المالية الثلاث، حصلت شركة ENIEM على النتيجة العادية قبل الضرائب سلبية بـ (1212) م دج في عام 2015، (1276) م دج في عام 2016 و(484) م دج في عام 2017 بسبب نتائجها العمياتية السلبية، وانخفاض في الإيرادات المالية بـ (46) م دج بين عامي 2015 و2016 وزيادة في النفقات المالية بـ 37 م دج بين عامي 2015 و2016. وبالنسبة للسنة المالية 2017، نلاحظ تحسن في الإيرادات وانخفاض في الأعباء.

- النتيجة الإستثنائية:

صفر لأن الشركة لا تقوم بأي أنشطة استثنائية.

- النتيجة الصافية:

نلاحظ أنها سلبية خلال الفترة الدراسة (910) م دج في 2015، (1,062) م دج في 2016 و(378) م دج في 2017. بسبب انخفاض قيمة النتيجة العملياتية والنتيجة المالية لأنها لم تحقق إيرادات مالية. والنتيجة العادية قبل الضريبة هي نفسها النتيجة الصافية للسنة المالية.

2- تحليل قدرة التمويل الذاتي (CAF):

ننتقل الآن إلى الأداة الثانية لتحليل نشاط الشركة وهي (CAF) لهذه الشركة، من خلال حسابها عن طريق إجمالي فائض الإستغلال (EBE) للشركة.

1.2- الطريقة الأولى:

الجدول رقم (29): تحليل قدرة التمويل الذاتي (CAF)

البيان	2015	2016	2017
EBE	-379 758 755.98	-501 698 151.06	-252 124 024.85
المنتجات العملياتية الأخرى	69 169 979 .62	77 886 383.02	94 944 494.88
الأعباء العملياتية الأخرى	430 957 821.27	599 474 194.61	101 525 448.81
المنتجات المالية	67 754 834.93	20 915 864.73	101 576 170.42
الأعباء المالية	123 964 554.75	160 979 589.76	23 822 620.70
الضرائب المستحقة والمؤجلة على النتيجة العادية	-301 816 560.09	-214 596 696.14	-106 122 774.41
الضريبة المستحقة عن النتيجة العادية	-	10 000,00	10 000,00
=CAF	-495 939 757.36	-948 762 991.54	-154 738 654,65

المصدر: من إعدع الطالب، استنادا إلى حسابات الأرباح والخسائر للأعوام 2015 و2016 و2017

2.2- الطريقة الثانية:

يمكن أيضا حساب CAF من صافي نتيجة السنة المالية وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (30): تحليل قدرة التمويل الذاتي (CAF)

البيان	2015	2016	2017
صافي نتيجة السنة المالية	-910 482 042,40	-1 062 262 089,84	-378 089 119,36
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات و خسائر القيمة	700 093 329,28	420 643 283,25	276 913 193,30
إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات	285 551 044,24	307 144 184,95	53 562 728,59
= CAF	- 495 939 757,36	948 162 991,54	-154 738 654,65

المصدر: من إعدع الطالب، استنادا إلى حسابات الأرباح والخسائر للأعوام 2015 و 2016 و 2017

تعليق على جدول قدرة التمويل الذاتي:

في 2015 و 2016 و 2017، حققت الشركة ENIEM قدرة تمويل ذاتي سلبية، مما يعني أن الشركة لا تولد أي فائض نقدي لضمان التمويل الداخلي لأنشطتها. هذا العجز النقدي يجعل الشركة غير قادرة على تمويل استثمارات جديدة أو سداد قروضها.

نلاحظ أن قيمة CAF انخفضت بقيمة (452) م دج بين عامي 2015 و 2016 ويرجع ذلك أساسا إلى حجم EBE ومبالغ اعباء العمليات والمالية الزائدة عن العائدات. بالنسبة للسنة المالية 2017، هناك تحسن بسبب الانخفاض في مبالغ الأعباء (الطريقة الأولى).

3- تحليل نسب المردودية والنشاط:

بالإضافة إلى تحليل الأرصدة الوسطية (SIG) وقدرة التمويل الذاتي، سنقوم أيضا بإجراء تحليل مردودية المؤسسة بالرجوع إلى نسب المردودية التي ستسمح لنا بالإفراج عن تأثير الرافعة المالية للشركة وننتهي بنسب النشاط.

1.3 - تحليل نسب المردودية:

وتتكون من نسب المردودية الاقتصادية التي تتعلق بمردودية التي حققتها أصول الشركة من ناحية، ونسب المردودية المالية التي تتعلق بالمردودية التي حققتها الشركة من رأس مال (بمعنى آخر، المردودية المطلوبة من قبل المساهمين). سنعرض حسابات نسب المردودية في الجدول التالي:

الجدول رقم (31): حساب نسب المردودية

البيان	صيغة الرياضية	2015	2016	2017
نسبة المردودية الاقتصادية	$= \frac{100 * \text{إجمالي فائض إستغلال}}{\text{الأموال الدائمة}}$	-2.66 %	-3.90 %	-2.09 %
نسبة المردودية المالية	$= \frac{100 * \text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	-7.38 %	-9.65 %	-3.78 %

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017.

• تعليق:

يوضح هذا الجدول أن معدل المردودية الاقتصادية سلبى للسنوات الثلاث، وهو ما يفسره عجز إجمالي فائض الإستغلال، وهذا يعني أن استثمارات الشركة ENIEM لم تكن مربحة خلال هذه الفترة.

نلاحظ أن نسبة المردودية المالية خلال السنوات الثلاث (2015 و 2016 و 2017) سلبية، وهذا ما تفسره النتيجة الصافية السلبية التي تعكس عدم قدرة وعدم كفاية الأموال الخاص المتاحة لشركة ENIEM لخلق قيمة.

2.3 - الرافعة المالية:

الجدول رقم (32): حساب الرافعة المالية

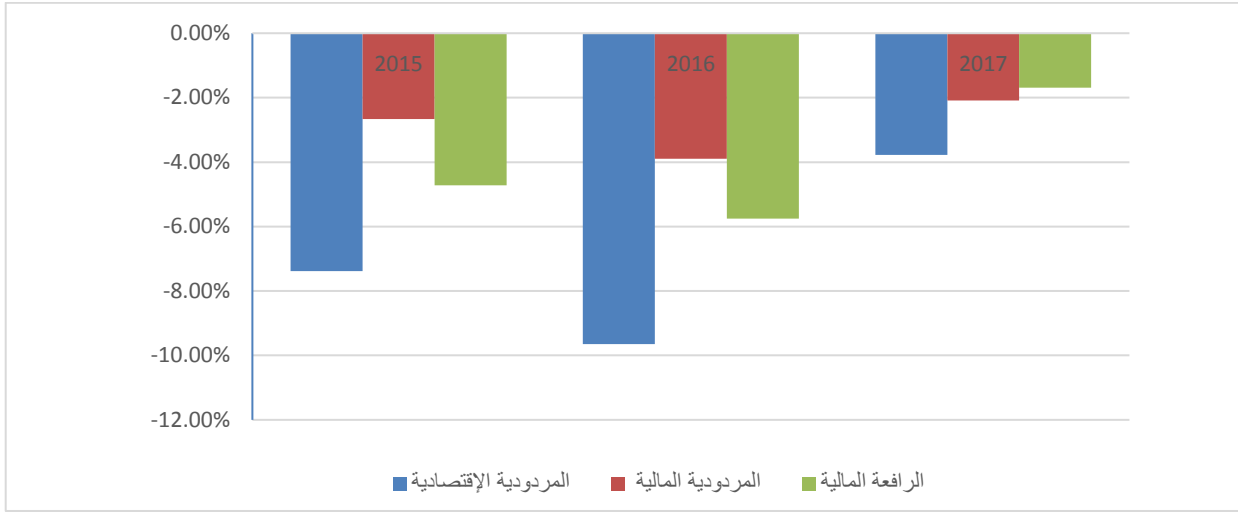
البيان	2015	2016	2017
نسبة المردودية المالية	-7.38 %	-9.65 %	-3.78 %
نسبة المردودية الاقتصادية	-2.66 %	-3.90 %	-2.09 %
أثر الرافعة المالية	-4.72 %	-5.75 %	-1.69 %

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017.

تعليق:

ونلاحظ أن تأثير الرافعة المالية سلبية خلال السنوات الثلاث (2015 و 2016 و 2007)، مما يعني أن المردودية الاقتصادية غير كافية لتغطية تكاليف الديون.

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لأثر الرافعة المالية



المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017..

• تعليق:

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية والمالية وكذلك تأثير الرافعة المالية قد تعرضت لتدهور كبير، خاصة خلال عام 2016، لكنها تراجعت بشكل طفيف خلال عام 2017 بينما ظلت سلبية.

4-نسب النشاط:

1.4- نسبة نمو رقم الأعمال:

الجدول رقم (33): حساب نسبة نمو رقم الأعمال

نسبة	صيغة الرياضية	2015	2016	2017
معدل رقم الأعمال	$\frac{CAHTn - CAHT(n-1)}{CAHT(n-1)}$	-	-17.79	-11.74

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2015-2016-2017..

• تعليق:

انخفض معدل نمو رقم الأعمال بنسبة 17.79% في عام 2016 مقارنة بعام 2015 وبنسبة 11.74% في عام 2017 مقارنة بعام 2016، وهذه الانخفاضات المسجلة هي نتيجة الانخفاض المستمر في مستوى مبيعات الشركة.

2.4- نسبة نمو القيمة المضافة:

الجدول رقم (34): حساب نسبة نمو القيمة المضافة

نسبة	صيغة الرياضية	2015	2016	2017
معدل نمو القيمة المضافة	$\frac{VAn - VA(n-1) * 100}{VA(n-1)}$	-	-15.15	-4.42

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015.

• تعليق:

القيمة المضافة هي مؤشر أداء يعكس الوزن الاقتصادي للشركة في الواقع حيث شهدت القيمة المضافة للشركة ENIEM انخفاضا بنسبة 15.15% في عام 2016 مقارنة بعام 2015 و 4.42% في عام 2017 مقارنة بعام 2016، نتيجة لانخفاض مستوى المبيعات لمدة ثلاث سنوات، لذلك يمكن القول أن عوامل إنتاج ENIEM لا تعمل.

3.5- نسبة الهامش الخام:

الجدول رقم (35): حساب نسبة الهامش الخام

نسبة	صيغة الرياضية	2015	2016	2017
نسبة الهامش الخام	$\frac{EBE}{CAHT} * 100$	-7.06	-11.34-	-6.46-

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015.

• تعليق:

نلاحظ أن شركة ENIEM لم تدر أي ربح وهذا يرجع إلى القصور إلى إجمالي فائض الإستغلال الذي يفسره انخفاض الإنتاج والمبيعات والقيمة المضافة.

4.5- نسبة الهامش الصافي:

الجدول رقم (36): حساب نسبة الهامش الصافي

نسبة	صيغة الرياضية	2015	2016	2017
نسبة الهامش الصافي	$\frac{RN}{CAHT}$	-12.48	-10.90	-29.12

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015.

تعليق: نلاحظ أن ENIEM لم تحقق أي ربح لأن نتائجها التشغيلية سلبية خلال السنوات الثلاثة.

5.5- نسبة حصة النتيجة الجارية من رقم الأعمال:

الجدول رقم (37): حساب حصة النتيجة الجارية من رقم الأعمال

نسبة	صيغة الرياضية	2015	2016	2017
نسبة حصة النتيجة الجارية من رقم الأعمال	$\frac{RCAI}{CAHT}$	-22.53	-28.86	-12.40

المصدر: من إعداد الطالب استناد على البيانات المالية لفترة 2017-2016-2015

• **تعليق:**

تقيس هذه النسبة مردودية الأنشطة الصناعية والتجارية بغض النظر عن حصة كل من عوامل الإنتاج (العمال ورأس المال) وطريقة التمويل.

ويلاحظ أن ENIEM لم تحقق أي ربح خلال هذه الفترة ويرجع ذلك إلى نتائج التشغيل السلبية التي يمكن تفسيرها من خلال المستويات المنخفضة للقيمة المضافة وجوانب الضعف لنتيجة العمليات المسجلة.

خاتمة:

إن التحليل المالي الذي قمنا به على أساس القوائم المالية، وحسابات النتائج للسنوات الثلاث المتتالية 2015 و 2016 و 2017، أتاح لنا الحصول على لمحة عامة عن الوضع المالي وأداء شركة ENIEM. والواقع أن الشركة متوازنة على المدى الطويل، على عكس وضعها على المدى القصير الذي يجعلها تعتمد على البنك والذي يجبرها على اللجوء إلى زيادة ديون (القروض المصرفية) لتغطية حاجياتها من التشغيل. لقد وجدنا أن الشركة ليست فعالة من حيث الأداء وأن عملياتها التشغيلية ورأس مالها غير مربحة، وهذا يرجع إلى النتائج السلبية التي تحققت. ويعود هذا التدهور في النتيجة أساساً إلى الرسوم الكبيرة التي تتقادم بسبب انخفاض قيمة الدينار مقابل الأورو (تمويل الواردات في المواد الخام)، وكذلك بسبب فوائد التقاعد الجماعي.

خاتمة عامة

خاتمة:

التحليل المالي هو أداة إدارية تمنح أي مدير القدرة على التنبؤ بمستقبله المالي، والحصول على تقدير مالي حالي لأعماله وتحديد المسؤوليات من أجل تصحيح الأخطاء.

استناداً إلى بحثنا، وجدنا أن التحليل المالي يسمح بتقديم معلومات من أصول مختلفة ولكن بشكل خاص من المعلومات المحاسبية، وهي رؤية اصطناعية تسلط الضوء على واقع وضع الشركة والتي يجب أن تساعد المديرين والمستثمرين والمقرضين في صنع القرار.

سمح لنا عملنا البحثي بالتركيز على الوضع المالي لشركة ENIEM على أساس وثائقها الموجزة (الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج)، بعد تحويل الميزانية العمومية إلى مالية، وحساب مؤشرات التوازن والنسب المختلفة.

بعد تفسير النتائج، سمح لنا التحليل المالي الذي أجري خلال السنوات المالية 2015 و 2016 و 2017 في شركة ENIEM باستنتاج ما يلي:

❖ النتائج:

- حققت ENIEM رصيда ماليا طويل الأجل بسبب حقيقة أن مخزونها المتداول (FR) إيجابي (بمبالغ متناقصة).
- لا تمثل ديون طويلة الأجل قيمة مهمة مقارنة بالأموال الخاصة، مما يشير إلى أنها قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال الأموال الخاصة التي تحتفظ بها. ونتيجة لذلك، يمكننا القول أن الشركة حققت رصيدها المالي طويل الأجل.
- على عكس المدى الطويل، لم تحقق الشركة الرصيد المالي قصير الأجل، في الواقع، كانت النتائج التي تم الحصول عليها عن طريق حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) إيجابية خلال السنوات المالية الثلاث 2015 و 2016 و 2017. أي أن الأعباء المالية أعلى من موارد المالية، بمعنى آخر، فشل الديون قصيرة الأجل في تمويل القيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق.
- تعتمد شركة ENIEM مالياً على دائنيها (الاستخدام المفرط للقروض المصرفية للوفاء بديونها قصيرة الأجل) مما أدى إلى عدم تجديد القروض.
- هي في حالة ملاءة طوال الفترة، أي أنها قادرة على الوفاء بديونها بإجمالي أصولها.
- هي قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بفضل أصولها الحالية حيث أن نسبة السيولة العامة أكبر من 1 خلال الفترة المدروسة.

- تواجه صعوبات في إدارة السيولة الفورية لأنها لا تستطيع سداد ديونها من خلال الأصول المتاحة.
- كجزء من تحليل النشاط والأداء، لوحظ أن القيمة المضافة التي أنشأتها الشركة تعرضت لتدهور ملحوظ، لم يسمح لها بتغطية جميع التكاليف. الموظفين والضرائب للسنوات المالية 2015 و2016 و2017 مما أدى إلى عجز في إجمالي فائض الاستغلال.
- أظهر لنا حساب نسب المردودية أن الاستثمارات التي قامت بها الشركة خلال السنوات المالية الثلاث ليست مربحة.
- لا تولد قدرة التمويل الذاتي أي فائض نقدي لتمويل استثمارات جديدة أو سداد التزاماته، ويفسر ذلك صافي النتائج السلبية خلال السنوات الثلاث والعجز في إجمالي الاستغلال.
- تعني قدرة التمويل الذاتي سلبية أن الشركة لا تستطيع توزيع أرباح على مساهميها أو أن تكون ذاتية التمويل.

بالنظر إلى كل هذه العناصر، يمكننا القول:

❖ نتائج اختبار الفرضيات:

- يحتل التحليل المالي مكانة مهمة في نشاط الشركة، خاصة كأداة مساعدة في اتخاذ القرار، لأن هذا النوع من التحليل يسمح لها بتقييم أدائها وكذلك تحديد نقاط قوتها ونقاط ضعفها، نتيجة لذلك تؤكد فرضيتنا الأولى، والتي تتعلق بفعالية التحليل المالي من حيث تقييم الأداء المالي للشركة.

الفرضية الثانية:

- الهيكل المالي للشركة غير سليم ولا يسمح لها بالوصول إلى توازن المالي.

الفرضية الثالثة:

- الأداء المالي للمؤسسة غير فعالة حيث تظهر نتائج سلبية خلال السنوات المالية 2015 و2016 و2017.

ولمواجهة هذه الاختلالات، ولتوجيه المؤسسة في الاتجاه الصحيح، شعرنا بضرورة تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

❖ التوصيات:

- ◀ يجب أن تتبنى شركة ENIEM استراتيجية تسمح لها بتحليل تكاليف الإنتاج والتحكم فيها.
- ◀ تحسين تقنيات إدارتها وتسويقها؛
- ◀ ضرورة الكفاءة لمعدي القوائم المالية والاستخدام الجيد لها، وزيادة رأس مال الضمان موارد مستدامة؛
- ◀ مراجعة المواعيد النهائية لدفع العملاء.
- ◀ التفاوض بشأن المواعيد النهائية مع الموردين، وتجنب التأخير في السداد الذي قد يضر بمصداقية الشركة؛
- ◀ تحسين إدارتها لمخزونات المواد الخام والمنتجات النهائية.

المراجع

المراجع العربية :

الكتب :

1. أحمد لطفي ، التحليل المالي الأساسي للإستثمار في الأوراق المالية ، دار النهضة للتوزيع ، القاهرة 2000
2. أسيد الصيفي ، اساسيات التعامل في البورصة باستخدام مفاهيم التحليل المالي (سلسلة دورات تدريبية) ، كلية الدراسات الاسلامية في قطر جامعة حمد بن خليفة
- 3.
4. أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي الأساسي للإستثمار في الأوراق المالية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2000
5. أمين السيد أحمد لطفي ، مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية ، القاهرة 2004/2003 ،
6. بن سانية عبد الرحمان ، مطبوعة حول اساسيات التحليل المالي، جامعة غرداية
7. بنية محمد ، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي ، السنة الأولى ماستر: تخصص تسويق الخدمات ، تسويق فندي وسياحي ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، ص 50
8. جميل احمد توفيق ، اساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت
9. حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بلفشل ، مؤسسة الورق لنشر والتوزيع - عمان 2000
10. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والأقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع ، دار وائل لنشر، الطبعة الاولى 2010 ،
11. ساجي فاطمة ، مطبوعة في مقياس التحليل المالي ، لطلبة السنة الثالثة ، تخصص ادارة مالية والتأمينات والبنوك ، جامعة بن خلدون ، تيارت
12. سامرمظهر قنطجبي ، فقه الإدارة المالية والتحليل المالي ، مركز ابحاث فقه المعاملات الإسلامية ، جامعة كاي ، الطبعة الأولى 2019
13. سعود جايد مشكور وآخرون ، المحاسبة المتوسطة رؤية معاصرة ، الطبعة الأولى 2012 ، الميزان للطباعة والتصميم ، العراق
14. سعود جايد مشكور، تحليل القوائم المالية ، المطبعة العالمية ، المثنى ، السماوة، جمهورية العراق ، الطبعة الأولى 2018
15. السيد الصيفي ، اساسيات التعامل في البورصة باستخدام مفاهيم التحليل المالي (سلسلة دورات تدريبية) ، كلية الدراسات الاسلامية في قطر جامعة حمد بن خليفة

16. شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الحاسبة الدولية IAS/IFRS ، الطبعة الأولى 2012م - 1433هـ ، دار زهران للنشر والتوزيع
17. شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير الحاسبة الدولية IAS/IFRS ، دار هومة، الجزائر، 2008
18. عبد الرحيم ليلي ، مطبوعة التفسير المالي ، لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة ، جامعة ابن خلدون - تيارت
19. عبد الله عبد الله السنفي ، الإدارة المالية ، الطبعة الثانية 2013م/1435هـ ، صنعاء
20. عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار البازوري للنشر والتوزيع عمان 2007
21. علي عبد الله شاهين ، النظرية المحاسبية ، الطبعة الأولى 2011 ، مكتبة افاق للطباعة والنشر ، غزة
22. غادة عباس ، أسس الإدارة المالية ، الأجازة في تقاثة المعلومات ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السعودية 2018
23. فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى 2008 رام الله - فلسطين
24. فيصل محمود الشاورة ، مبادئ الإدارة المالية ، اطار نظري ومحتوى عملي (التمويل والإستثمار والتخطيط والتحليل المالي) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،
25. قاسم محسن الخبيطي و زايد هشام يحي ، تحليل ومناقشة القوائم المالية ،
26. كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية (لأغراض الإستثمار) ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006
27. مارتل كلاك وآخرون ، تعريب إبراهيم ولد محمد فال و خالد علي أحمد كاجيجي ، نظرية المحاسبة ، دار المريخ للنشر ، السعودية
28. مبارك لسوس ، التفسير المالي ، الطبعة الثانية ، المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012
29. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ، المحاسبة المالية والتكاليف ، الجزء الأول ، الطبعة 2014 ، عمان
30. محمد الصيرفي ، التحليل المالي (وجهة نظر ادارية محاسبية) ، الطبعة الأولى 2014 ، دار الفجر للنشر والتوزيع
31. محمد حسن عبد العظيم وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية في منشأة الأعمال الفردية ، جامعة القاهرة كلية التجارة ، القاهرة 2016

32. محمد صبري ابراهيم ندا وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، جامعة عين شمس كلية التجارة ، مطبعة دار السلام 2008 ،
33. محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد ، عمان 2009 ،
34. محمد مدحت غسان الخيري ، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، عمان، صايل لنشر والتوزيع 2012
35. محمود الخلايلة ، التحليل المالي (باستخدام البيانات المحاسبية) ، الجامعة الأردنية ، الطبعة الثانية 1998 ،
36. محمود عبد الحليم الخلايلة ، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية ، الطبعة الأولى 1998
37. مليكة زغيب ، ميلود بو شنقيير ، التفسير المالي حسب برنامج الرسمى الجديد ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
38. منير براهيم هندي ، الإدارة المالية (مدخل تحليل معاصر) ، المكتب العربي الحديث – الإسكندرية ، الطبعة الرابعة 1999
39. مؤيد راض خنفري ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، الطبعة الأولى 2006، الطبعة الثانية 2009، دار المسيرة لنشر والتوزيع ، عمان
40. نعيم نمر حسين ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، الطبعة الأولى 1437/2016 درومكتبة الكندي لنشر والتوزيع
41. وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

المذكرات :

1. أحسين مشقق ، أثر تحليل القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية ، دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة CCLS بالمسيلة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .
2. إليهم فؤاد ، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، دراسة حالة مؤسسة NAFTAL وحدة - GPL ، فرع أم البواقي ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر نظام LMD في علوم التسيير 2014-2015 ، جامعة أم البواقي

3. أوعمران وردة ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ، دراسة تطبيقية للوضع المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة - OPGI - ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص ، محاسبة وتدقيق ، جامعة أكلي محند أوالحاج - البويرة .
4. براج سليمان ، دويدي ابراهيم ، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، دراسة تطبيقية لتعاونية الحبوب والخضرالجافة لولاية البويرة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في: العلوم التجارية تخصص، مالية المؤسسة - جامعة أكلي محند أوالحاج - البويرة ، ص 26
5. بوبكر زين العابدين توفيق، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر اكايمي تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس 2016-2017.
6. بوشحدان رحيمة ، بن شويب أمال ، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في مؤسسة خدمية ، دراسة حالة المركب السياحي حمام الشلالة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر فرع علوم التسيير ، 2011-2012 ، جامعة 08 ماي 1945 .
7. جليد عبد الله الياس ، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية ولوحقتها واد رهيو غليزان ، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر اكايمي تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس 2018-2019 .
8. روان خديجة ، أهمية التحليل المالي في رسم استراتيجية المؤسسة ، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص ، مالية المؤسسة ،
9. عون وردية ، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية ، دراسة حالة مؤسسة الإحسان ، البويرة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة أكلي محند ولحاج ، 2014/2015 .
10. فرج بوعلام ، نباي الناصر ، واقع التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة لشركة ديفيندوس للأثاث والبناء المعدني ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة ، 2018-2019 ، جامعة الجيلالي بونعامة

الرسائل والأطروحات :

1. أحلام مخبي ، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك - دراسة حالة شركة الأشغال العامة و الطرقات ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في - العلوم الاقتصادية - جامعة منتوري - قسنطينة -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
2. بلال معوج ، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة NAC ROUBA - رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم التسيير ، جامعة الصديق بن يحي جيجل الجزائر ، 2015-2016 .
3. بن خروف جلييلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ القرارات ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوا KANAGHAZ 2005-2008 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، ص 86
4. بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة إسمنت السعودية ، للفترة الممتدة من 2006-2010 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، ص 25
5. بوبرطخ عبد الكريم ، دراسة فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة الجزارات الفلاحية ، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير 2011-2012، جامعة منتوري قسنطينة ،
6. بوظفان حنانة ، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الوطنية للبترولوكيمياء E.N.I.P ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات ، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة ، كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية ، قسم علوم التسيير.
7. تودرت أكلي ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية الاقتصادية ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم ، علوم التسيير،
8. دادن عبد الغني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية -حالة بورصتي الجزائر وباريس- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2006 - 2007 ، جامعة الجزائر ،
9. زواوي فضيلة ، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير ، فرع : مالية المؤسسة ، جامعة محمد بوقرة بومرداس

10. عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم ، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002) ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، بسكرة.

11. محمد بشير إبراهيم الزعبي ، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء ، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية ، جامعة سانت كلمنس ، 2010-2011

12. محمد بوشوشة ، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة

13. مختاري زهرة ، التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركة التأمين ، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2010-2011 .

14. مختاري زهرة ، التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركة التأمين ، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2010-2011 .

15. اليمين سعادة ، استخدام لتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة ، العلة ، سطيف ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع ، إدارة الأعمال ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة

الجرائد والمجلات :

1. بلخري بكاري ، عبد الرحمان دغوم ، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية ، مجلة دراسات العدد الإقتصادي المجلد: 8 العدد: 10 ، 2017 ، جامعة ورقلة .

2. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ISSN 23529962/EISSN 2572-0147 ، المجلد 5، العدد 2 - ديسمبر 2018

3. الجريدة الرسمية ، العدد 19 الموافق 2009/03/25

4. زرفاوي عبد الكريم ، تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية ، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 11 ديسمبر 2016 ، ، جامعة يحي فارس المدية .

5. محمد الحبيب مرحوم ، النظام المحاسبي المالي ، مجلة الإقتصاد رقم 04 ، العدد 02-2018

المقالات :

1. بادي عبد المجيد ، قراءة الميزانية وحساب النتيجة وفقا IAS / IFRS ، حالة ENTP مقالة منشورة في الإصلاحات الإقتصادية و التكامل في الإقتصاد العالمي رقم 19 ، LESC DALGER 2015.

المراجع الأجنبية :

مذكرات :

1. ISSAD Sarah, KACED Souhila ، **Essai d'évaluation de la performance financière de l'entreprise** publique et économique cas de l'entreprise ElectroIndustrie d'AZAZGA : 2011 à 2014 ،Mémoire pour l'obtention du Diplôme de Master en Science de Gestion, UNIVERSITE MOULOUD MAMMRI DE TIZI-OUZI, 2017,
2. KACI Lila, ZEGGAR Kenza، **Essai d'analyse des indicateurs de performance et de rentabilité d'une entreprise** : cas de la SONELGAZ (Tizi-Ouzou), UNIVERSITE MOULOUD MAMMERRI DE TIZI-OUZOU, 2016,
3. KIFOUCHE Nacer، RAHMANI Menad, **Analyse de la performance financière d'une entreprise** : Cas de la SPA NAFTAL (District commercialisation de Tizi-Ouzou). UNIVERSITE MOULOUD MAMMERRI DE TIZI-OUZOU, 2014,

مواقع الإنترنت :

http://www-marwanmant.blogspot.com/2013/01/blog-post_876.html

الملاحق

ENIEM SOCIETE MERE

BILAN
Exercice clos au 31/12/2014 et 2015

ACTIF						
N° DE CPTÉ	DESIGNATION	Not e	Montant Brut	Amort. ou Provisions	Montant Net au 31/12/2015	Montant Net au 31/12/2014
	<u>ACTIF NON COURANT</u>					
20	Immobilisations incorporelles		17 073 846,17	14 313 980,17	2 759 866,00	3 122 666,00
204	Logiciels informatiques et assimilés		8 156 229,45	5 842 129,45	2 314 100,00	2 676 900,00
205	Concessions et droits similaires, brevets, licences		8 917 616,72	8 471 850,72	445 766,00	445 766,00
21	Immobilisations corporelles		19 489 500 532,90	11 500 781 497,62	7 988 719 035,28	8 067 069 005,27
211	Terrains		5 291 199 040,00		5 291 199 040,00	5 291 199 040,00
212	Agencements et aménagements de terrain		7 068 543,51	6 276 301,02	792 242,49	971 617,49
213	Bâtiments		7 741 572 124,45	5 448 674 947,77	2 292 897 176,68	2 486 617 212,26
215	Installations techniques, matériel et outillage indus		6 195 365 624,34	5 825 127 550,62	370 238 073,72	254 990 238,60
218	Autres immobilisations corporelles		254 295 200,60	220 702 698,21	33 592 502,39	33 290 896,92
23	Immobilisations en cours		198 376 121,81		198 376 121,81	76 488 291,25
26	Immobilisations financières		1 471 000 000,00	986 000 000,00	485 000 000,00	485 000 000,00
261	Titres de filiales		1 471 000 000,00	986 000 000,00	485 000 000,00	485 000 000,00
27	Autres Immobilisations financières		590 231 254,64	0,00	590 231 254,64	590 108 057,34
	Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
	Prêts et autres actifs financiers non courants		590 231 254,64	0,00	590 231 254,64	590 108 057,34
275	Dépôts et cautionnements versés		25 207 099,22		25 207 099,22	25 083 901,92
276	Autres créances immobilisées		565 024 155,42		565 024 155,42	565 024 155,42
133	Impôts différés actif		403 194 996,94		403 194 996,94	130 663 516,21
	TOTAL ACTIF NON COURANT		22 169 376 752,46	12 501 095 477,79	9 668 281 274,67	9 352 451 536,07
	<u>ACTIF COURANT</u>					
3	<u>Stocks et encours</u>		4 779 348 475,44	110 441 910,70	4 668 906 564,74	5 163 562 851,74
30	Stocks de marchandises		22 495 268,56		22 495 268,56	37 216 216,80
31	Matières premières et fournitures		1 285 949 462,17	43 391 123,42	1 242 558 338,75	1 262 779 354,64
321	Fournitures consommables		404 507 090,29	34 079 684,86	370 427 405,43	393 681 990,79
322	Matières consommables		54 235 914,18	1 976 091,06	52 259 823,12	47 817 550,98
331	Produits en cours		342 920 119,35		342 920 119,35	318 806 810,88
351	Produits intermédiaires		27 692 592,98	14 178 914,96	13 513 678,02	14 266 575,23
355	Produits finis		2 599 449 582,23	16 816 096,40	2 582 633 485,83	3 000 486 998,66
358	Produits résiduels ou mat. de récupération (déchets, rebuts)		2 858 992,30		2 858 992,30	2 648 778,95
37	Stocks à l'extérieur		39 239 453,38		39 239 453,38	85 858 574,81
	<u>Créances et emplois assimilés</u>		2 678 750 067,64	595 694 656,11	2 083 055 411,53	1 539 633 916,17
	<u>Créances clients</u>		1 461 444 766,98	400 037 670,46	1 061 407 096,52	797 503 652,89
411	Clients		1 061 407 096,52		1 061 407 096,52	788 298 320,60
413	Clients, effets à recevoir					9 205 332,29
416	Clients douteux		400 037 670,46	400 037 670,46	0,00	
	Autres débiteurs		941 424 929,33	195 656 985,65	745 767 943,68	601 854 729,08
409	Four.-débit.:avanc. et acompt. versés,RRR		464 150 374,60	124 428 484,06	339 721 890,54	228 346 863,71
42	Personnel et comptes rattachés		7 324 181,68		7 324 181,68	

442	Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers	266 986,62		266 986,62	
45	Groupe et associés	464 685 366,96	71 228 501,59	393 456 865,37	373 507 865,37
46	Débiteurs divers et créditeurs divers	4 967 644,47		4 967 644,47	
486	Charges constatées d'avances	30 375,00		30 375,00	
44	Impôts et assimilés	275 880 371,33	0,00	275 880 371,33	140 275 534,20
444	Etat, impôts sur les résultats	159 446 881,11		159 446 881,11	140 275 534,20
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	116 433 490,22		116 433 490,22	
48	Autres créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
	Disponibilités et assimilés	405 633 130,07	0,00	405 633 130,07	238 138 726,61
	Placements autres actifs financiers courants	0,00	0,00	0,00	
	Trésorerie	405 633 130,07	0,00	405 633 130,07	238 138 726,61
51	Banque, établissements financiers et assimilés	405 033 148,07		405 033 148,07	237 512 449,61
53	Caisse	599 982,00		599 982,00	616 277,00
54	Régies d'avances et accreditifs				10 000,00
	TOTAL ACTIF COURANT	7 863 731 673,15	706 136 566,81	7 157 595 106,34	6 941 335 494,52
	TOTAL GENERAL ACTIF	30 033 108 425,61	13 207 232 044,60	16 825 876 381,01	16 293 787 030,59

BILAN**Exercice clos au 31/12/2014 et 2015**

PASSIF				
N° DE CPTE	DESIGNATION	Note	Montants au 31/12/2015	Montants au 31/12/2014
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
101	Capital émis		13 114 531 337,69	13 114 531 337,69
1011	Capital social		10 279 800 000,00	10 279 800 000,00
1016	Dotations définitives		2 834 731 337,69	2 834 731 337,69
102	Autres fonds propres			
108	Compte d'exploitation			
109	Capital non appelé			
	Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		285 632 230,67	285 632 230,67
104	Écart d'évaluation			
106	Réserves (légale, statutaire, ordinaire,réglementée)		285 632 230,67	285 632 230,67
105	Écart de réévaluation		137 475 497,97	138 799 574,48
107	Écart d'équivalence (1)			
12	Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-910 482 042,40	-263 195 494,16
11	Autres capitaux propres - Report à nouveau		-290 578 480,07	76 500 195,16
110	Résultat en instance d'affectation		-263 195 494,16	
115	Ajustement pour changement de méthode comptable		-27 382 985,91	76 500 195,16
	Part de la société consolidante (1)			
	Part minoritaires (1)			
	TOTAL CAPITAUX PROPRES I		12 336 578 543,86	13 352 267 843,84
	<u>PASSIF NON COURANT</u>			
	-			
	Emprunts et dettes financières		1 315 461 188,98	938 951 592,33
16	Emprunts et dettes assimilés		1 315 461 188,98	938 951 592,33
17	Dettes rattachées à des participations			
	Impôts (différés et provisionnés)		109 778 089,05	124 371 279,81
134	Impôts différés passif		109 778 089,05	124 371 279,81
155	Provisions pour impôts			
229	Autres dettes non courantes			
	Provisions et produits comptabilisés d'avance		503 182 474,51	346 527 356,00
153	Provisions pour pensions et obligations similaires		463 499 464,52	315 269 590,07
156	Provisions pour renouvellement des immobilisations			
158	Autres provisions pour charges - passifs non courants		33 063 276,27	23 578 772,74
131	Subventions d'équipement		6 619 733,72	7 575 658,82
132	Autres subventions d'investissements			103 334,37
	TOTAL PASSIF NON COURANT II		1 928 421 752,54	1 409 850 228,14
	<u>PASSIF COURANT</u>			
	Fournisseurs et comptes rattachés		551 702 773,70	420 176 296,29
401	Fournisseurs de stocks et services		429 840 224,45	370 471 885,59
403	Fournisseurs, effets à payer		649 253,74	649 253,74
404	Fournisseurs d'immobilisations		18 249 096,92	15 676 674,99
405	Fournisseurs d'immobilisations, effets à payer			
408	Fournisseurs factures non parvenues		102 964 198,59	33 378 481,97
	Impôts		217 372 607,10	92 793 673,96
444	Etat, impôts sur les résultats			
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires		214 474 025,10	92 786 471,96

447	Autres impôts, taxes et versements assimilés	2 898 582,00	7 202,00
	Autres dettes	401 032 701,01	341 105 634,50
419	Clients crédit. avances reçues, RRR à accor. autres avoirs à établir	2 248 474,85	4 415 629,36
509	Vers. restant à effect. sur val. Mobilières de placement non libérées		
42	Personnel et comptes rattachés	302 161 961,51	225 208 135,88
43	Organismes sociaux et comptes rattachés	44 614 274,57	62 424 568,71
441	Etat, et autres collect. publiques, subventions à recevoir		
442	Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers	25 317 874,68	36 791 415,24
443	Opérations particulières avec l'Etat et les collectiv. Publiques		4 190 474,01
448	Etat, charges à payer et produits à recevoir (hors impôts)	8 068 755,40	7 548 067,55
45	Groupe et associés	18 479 000,00	
46	Débiteurs divers et créditeurs divers		462 540,17
48	Charges ou produits constatés d'avance et provisions	142 360,00	64 803,58
	Trésorerie passif	1 390 768 002,80	677 593 353,86
519	Concours bancaires courants	1 364 000 000,00	650 000 000,00
518	Banque, établissements financiers et assimilés	26 768 002,80	27 593 353,86
52	Instruments financiers dérivés		
	TOTAL PASSIF COURANT III	2 560 876 084,61	1 531 668 958,61
	TOTAL GENERAL PASSIF I + II + III	16 825 876 381,01	16 293 787 030,59

ENIEM SOCIETE MERE

COMPTES DE RESULTATS (Par nature)
Période du 01/01/2015 au 31/12/2014 et 2015

N° DE CPTE	DESIGNATION	Note	Montants au 31/12/2015	Montants au 31/12/2014
70	Ventes et produits annexes		5 381 308 657,82	5 000 555 284,19
72	Variation stocks produits finis et en cours		-288 790 988,80	739 773 884,53
73	Production immobilisée		8 313 643,89	1 930 379,06
74	Subventions d'exploitation			
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		5 100 831 312,91	5 742 259 547,78
60	Achats consommés		3 704 299 351,00	3 641 809 442,01
	Services extérieurs et autres consommations		197 742 135,40	213 757 953,83
61	Services extérieurs		89 140 384,21	66 272 358,88
62	Autres services extérieurs		108 601 751,19	147 485 594,95
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		3 902 041 486,40	3 855 567 395,84
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		1 198 789 826,51	1 886 692 151,94
63	Charges de personnels		1 488 238 339,33	1 656 834 450,53
64	Impôts, taxes et versements assimilés		90 310 243,16	77 602 200,79
	IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-379 758 755,98	152 255 500,62
75	Autre produits opérationnels		69 169 979,62	67 046 293,43
65	Autres charges opérationnelles		430 957 821,27	494 126 951,44
	Dotations aux amortissements, Provisions et pertes de valeur		700 093 329,28	390 123 035,86
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		285 551 044,24	304 281 561,88
	V - RESULTAT OPERATIONNEL		-1 156 088 882,67	-360 666 631,37
76	Produits financiers		67 754 834,93	34 130 064,48
66	Charges financières		123 964 554,75	49 217 905,09
	VI - RESULTAT FINANCIER		-56 209 719,82	-15 087 840,61
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)		-1 212 298 602,49	-375 754 471,98
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00
695	Impôts sur les bénéfices basés sur le résultat des activités ordinaires		0,00	0,00
698	Autres impôts sur les résultats		0,00	0,00
	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		-301 816 560,09	-112 558 977,82
692	Imposition différée actif		-301 816 560,09	-112 558 977,82
693	Imposition différée passif			
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 523 307 171,70	6 147 717 467,57
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 433 789 214,10	6 410 912 961,73
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-910 482 042,40	-263 195 494,16
77	Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
67	Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-910 482 042,40	-263 195 494,16
	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
	XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
	Dont part des minoritaires (1)			
	Part du groupe (1)			

ENIEM SOCIETE MERE
BILAN
Exercice clos le 31/12/2016

ACTIF						
N° DE COTE	DESIGNATION	NOTE	Montant Brut	Amort. ou Provisions	Montant Net au 31/12/2016	Montant Net au 31/12/2015
ACTIF NON COURANT						
20	Immobilisations incorporelles		18 917 346,17	14 722 887,87	4 194 478,50	2 759 868,01
204	Logiciels informatiques et assimilés		9 999 729,45	6 251 016,95	3 748 712,50	2 314 100,00
205	Concessions et droits similaires, brevets, licences		8 917 616,72	8 471 850,72	445 766,00	445 766,00
21	Immobilisations corporelles		19 542 228 724,57	11 738 152 440,83	7 804 076 283,74	7 988 719 035,28
211	Terrains		5 291 199 040,00		5 291 199 040,00	5 291 199 040,00
212	Agencements et aménagements de terrain		7 068 543,51	6 467 507,77	581 035,74	792 242,49
213	Batiments		7 757 935 229,94	5 628 572 827,99	2 129 362 401,85	2 292 897 176,68
215	Installations techniques, matériel et outillage indust.		6 217 905 329,39	5 872 439 548,65	345 465 780,74	370 238 073,72
218	Autres immobilisations corporelles		268 120 581,73	230 652 556,42	37 468 025,31	33 582 502,39
23	Immobilisations en cours		610 772 294,79		610 772 294,79	188 376 121,81
26	Immobilisations financières		1 471 000 000,00	986 000 000,00	485 000 000,00	485 000 000,00
261	Titres de filiales		1 471 000 000,00	986 000 000,00	485 000 000,00	485 000 000,00
27	Autres immobilisations financières		589 969 311,28		589 969 311,28	590 231 254,64
	Prêts et autres actifs financiers non courants		589 969 311,28		589 969 311,28	590 231 254,64
275	Dépôts et cautionnements versés		25 172 099,22		25 172 099,22	25 207 099,22
276	Autres créances immobilisées		584 797 212,06		584 797 212,06	565 024 155,42
133	Impôts différés actif		602 864 114,66		602 864 114,66	403 194 996,94
TOTAL ACTIF NON COURANT			22 735 851 791,37	12 738 876 308,50	9 996 976 482,87	9 668 281 274,67
ACTIF COURANT						
3	Stocks et encours		5 042 805 248,02	191 767 251,14	4 851 047 994,88	4 668 906 664,74
30	Stocks de marchandises		33 795 909,15		33 795 909,15	22 495 268,56
31	Matières premières et fournitures		1 313 770 019,16	76 513 861,10	1 237 256 158,06	1 242 558 338,75
321	Fournitures consommables		410 225 679,84	49 681 480,19	360 544 199,65	370 427 405,43
322	Matières consommables		64 139 781,69	3 052 480,48	61 087 301,21	52 259 823,12
331	Produits en cours		258 077 916,18		258 077 916,18	342 920 119,35
351	Produits intermédiaires		28 288 309,31	14 178 914,96	14 107 394,35	13 513 678,02
355	Produits finis		2 881 036 440,19	48 330 514,41	2 832 705 925,78	2 582 633 485,83
358	Produits résiduels ou mat. de récupération (déchets, rebuts)		1 702 702,80		1 702 702,80	2 858 992,30
37	Stocks à l'extérieur		51 770 487,70		51 770 487,70	39 239 453,38
	Créances et emplois assimilés		2 458 921 901,89	616 228 621,82	1 840 693 279,87	2 083 055 411,63
	Créances clients		1 204 878 924,19	420 571 636,17	784 307 288,02	1 081 407 096,52
411	Clients		748 557 337,19		748 557 337,19	1 061 407 096,52
416	Clients douteux		456 321 587,00	420 571 636,17	35 749 950,83	0,00
	Autres débiteurs		1 080 527 114,29	195 656 985,65	884 870 128,64	745 767 943,68
409	Four.-débit.: avanc. et acompt. versés,RRR		569 315 620,00	124 426 484,06	444 887 035,94	339 721 890,54
42	Personnel et comptes rattachés		11 604 363,13		11 604 363,13	7 324 181,68
442	Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers					266 986,62
45	Groupe et associés		478 208 085,57	71 228 501,59	406 979 583,98	393 456 885,37
46	Débiteurs divers et créditeurs divers		1 389 145,59		1 389 145,59	4 967 644,47
486	Charges constatées d'avances		10 000,00		10 000,00	30 375,00
44	Impôts et assimilés		191 616 863,21		191 616 863,21	275 880 371,33
444	Etat, impôts sur les résultats					159 446 881,11
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires		191 616 863,21		191 616 863,21	116 433 490,22
	Disponibilités et assimilés		1 284 064 505,23		1 284 064 505,23	405 633 130,07
	Trésorerie		1 284 064 505,23	0,00	1 284 064 505,23	405 633 130,07
51	Banque, établissements financiers et assimilés		1 239 402 039,19		1 239 402 039,19	405 033 140,07
53	Caisse		744 082,00		744 082,00	599 982,00
54	Régies d'avances et accreditifs		43 918 384,04		43 918 384,04	
TOTAL ACTIF COURANT			8 783 791 652,94	807 985 872,96	7 975 805 779,98	7 167 595 106,34
TOTAL GENERAL ACTIF			31 519 643 444,31	13 546 861 181,46	17 972 782 262,85	16 835 876 381,01

ENIEM SOCIETE MERE

BILANExercice clos au 31/12/2016 et 2017

PASSIF				
N° DE CPTÉ	DESIGNATION	Note	Montants au 31/12/2017	Montants au 31/12/2016
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
101	Capital émis		13 124 531 337,69	13 124 531 337,69
1011	Capital social		10 279 800 000,00	10 279 800 000,00
1016	Dotations définitives		2 844 731 337,69	2 844 731 337,69
	Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		285 632 230,67	285 632 230,67
106	Réserves (légale, statutaire, ordinaire, réglementée)		285 632 230,67	285 632 230,67
105	Écart de réévaluation		137 475 497,97	137 475 497,97
12	Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-378 089 119,36	-1 062 262 089,84
11	Autres capitaux propres - Report à nouveau		-3 169 255 733,03	-1 481 462 317,14
110	Résultat en instance d'affectation		-2 235 939 626,40	-1 173 677 536,56
115	Ajustement pour changement de méthode comptable		-933 316 106,63	-307 784 780,58
	Part de la société consolidant (1)			
	Part minoritaires (1)			
	TOTAL CAPITAUX PROPRES I		10 000 294 213,94	11 003 914 659,35
	<u>PASSIF NON COURANT</u>			
	Emprunts et dettes financières		1 725 499 679,10	1 515 499 679,10
16	Emprunts et dettes assimilés		1 725 499 679,10	1 515 499 679,10
	Impôts (différés et provisionnés)		72 308 671,72	92 967 463,95
134	Impôts différés passif		72 308 671,72	92 967 463,95
	Provisions et produits comptabilisés d'avance		240 613 300,28	249 016 147,51
153	Provisions pour pensions et obligations similaires		218 014 396,27	229 197 987,18
158	Autres provisions pour charges - passifs non courants		17 051 369,90	13 649 841,11
131	Subventions d'équipement		5 547 534,11	6 168 319,22
	TOTAL PASSIF NON COURANT II		2 038 421 651,10	1 857 483 290,56
	<u>PASSIF COURANT</u>			
	Fournisseurs et comptes rattachés		764 448 861,16	563 398 097,89
401	Fournisseurs de stocks et services		583 283 620,74	534 499 866,54
403	Fournisseurs, effets à payer			
404	Fournisseurs d'immobilisations		44 000 261,17	18 004 772,18

408	Fournisseurs factures non parvenues	137 164 979,25	10 893 459,17
	Impôts	208 535 454,00	219 717 132,32
445	Etat, taxes sur le chiffre d'affaires	202 264 649,30	214 772 127,95
447	Autres impôts, taxes et versements assimilés	6 270 804,70	4 945 004,37
	Autres dettes	334 349 248,75	801 271 985,53
419	Clients crédit. avances reçues, RRR à accor. autres avoirs à établir	2 683 987,77	2 501 600,76
42	Personnel et comptes rattachés	267 196 934,41	647 212 599,65
43	Organismes sociaux et comptes rattachés	32 351 404,09	54 260 646,84
442	Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers	17 146 386,06	81 054 182,17
448	Etat, charges à payer et produits à recevoir (hors impôts)	5 549 237,44	7 624 415,62
45	Groupe et associés	8 960 950,00	8 479 000,00
46	Débiteurs divers et créditeurs divers	350 748,98	29 940,49
48	Charges ou produits constatés d'avance et provisions	109 600,00	109 600,00
	Trésorerie passif	3 527 394 936,43	3 526 997 097,20
519	Concours bancaires courants	3 500 000 000,00	3 500 000 000,00
518	Banque, établissements financiers et assimilés	27 394 936,43	26 997 097,20
52	Instruments financiers dérivés		
	TOTAL PASSIF COURANT III	4 834 728 500,34	5 111 384 312,94
	TOTAL GENERAL PASSIF I + II + III	16 873 444 365,38	17 972 782 262,85

ENIEM SOCIETE MERE

COMPTES DE RESULTATS (Par nature)
Période du 01/01/2015 au 31/12/2016 et 2017

N° DE CPTE	DESIGNATION	Note	Montants au 31/12/2017	Montants au 31/12/2016
70	Ventes et produits annexes		3 904 452 065,17	4 423 792 399,10
72	Variation stocks produits finis et en cours		-480 662 851,05	279 677 072,11
73	Production immobilisée		2 284 949,18	1 628 986,30
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 426 074 163,30	4 705 098 457,51
60	Achats consommés		2 317 506 659,37	3 468 412 606,34
	Services extérieurs et autres consommations		136 320 765,06	219 516 927,94
61	Services extérieurs		38 337 413,51	56 305 567,66
62	Autres services extérieurs		97 983 351,55	163 211 360,28
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		2 453 827 424,43	3 687 929 534,28
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		972 246 738,87	1 017 168 923,23
63	Charges de personnels		1 180 109 954,98	1 462 315 392,41
64	Impôts, taxes et versements assimilés		44 260 808,74	56 551 681,88
	IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-252 124 024,85	-501 698 151,06
75	Autre produits opérationnels		94 944 494,88	77 886 383,02
65	Autres charges opérationnelles		101 525 448,81	599 474 194,61
68	Dotations aux amortissements, Provisions et pertes de valeur		276 913 193,30	420 643 283,25
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		53 562 728,59	307 144 184,95
	V - RESULTAT OPERATIONNEL		-482 055 443,49	-1 136 785 060,95
76	Produits financiers		21 676 170,42	20 915 864,73
66	Charges financières		23 822 620,70	160 979 589,76
	VI - RESULTAT FINANCIER		-2 146 450,28	-140 063 725,03
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)		-484 201 893,77	-1 276 848 785,98
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		10 000,00	10 000,00
695	Impôts sur les bénéfices basés sur le résultat des activités ordinaires		10 000,00	10 000,00
698	Autres impôts sur les résultats		0,00	0,00
	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		-106 122 774,41	-214 596 696,14
692	Imposition différée actif		-90 071 145,26	-199 674 863,70
693	Imposition différée passif		-16 051 629,15	-14 921 832,44
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 596 257 557,19	5 111 044 890,21
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 974 346 676,55	6 173 306 980,05
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-378 089 119,36	-1 062 262 089,84

77	Eléments extraordinaires (produits)	0,00	0,00
67	Eléments extraordinaires (charges)	0,00	0,00
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-378 089 119,36	-1 062 262 089,84
	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		
	XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		
	Dont part des minoritaires (1)		
	Part du groupe (1)		